إيمانويل تود

من هو شارلي؟

سوسيولوجيا أزمة دينية

ترجمة: أنور مغيث

تصميم الغلاف نجاح طاهر

من هو شارلي؟

سوسيولوجيا أزمة دينية

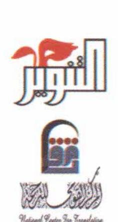
من نحن حقًا.. نحن الذين أبدينا تصميمًا هائلاً على رفض العنف الأعمى وعلى إيماننا بالجمهورية في 11يناير 2015؟ تظهر لنا دراسات الخرائط والتحليل السوسيولوجي لثلاثة أو أربعة مليون متظاهر باريسي العديد من المفاجآت. لأنه إذا كان شارلي ينادي بقيم ليبرالية وجمهورية، فإن الطبقات الوسطى الواقعية والتي تتظاهر في هذا اليوم العظيم للاستنكار كان في ذهنها برنامج آخر، بعيد عن المثل الأعلى المعلن عنه. قيمها العميقة كانت تستدعي بالأحرى لحظات تعيسة في تاريخنا القومي: نزعة محافظة، وأنانية، وسيطرة، وعدم مساواة.

هل على فرنسا أن تستمر في إساءة معاملة شبابها، وأن تُقصي إلى ضواحي مدنها أبناءَ المهاجرين، وأن ترسل إلى قاع المحافظات الإقليمية طبقاتها الشعبية، وأن تشيطن الإسلام، وتغذي معاداةً للسامية يزداد تهديدها تدريجيًا؟

التعرف على القوى الأنثروبولوجية، والدينية، والاقتصادية، والسياسية التي قادتنا إلى حافة الهاوية، والإشارة إلى الطرق الصعبة وغير اليقينية، ومع ذلك، الممكنة للعودة إلى الجمهورية الحقيقية، هذا هو الطموح الذي يسعى إليه هذا الكتاب.

ISBN 978-977-6483-80-4





إيمانويل تود

من هو شارلي؟

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

العدد: 3032
الكتاب: من هو شارلي؟ سوسيولوجيا أزمة دينية
تأليف: إيمانويل تود
ترجمة: أنور مغيث
الطبعة الأولى: 2017
الترقيم الدولي: ISBN 978-977-6483-80-9
رقم الإيداع: 19145 / 2016

هذه ترجمة كتاب:
Qui est Charlie?
Sociologie d'une crise religieuse
Emmanuel TODD

للمركز القومي للترجمة:
شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة.
ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤   فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira,
Cairo E-mail: nctegypt@nctegypt.org

ودار التنوير للطباعة والنشر
القاهرة- ٢ شارع السرايا الكبرى (فؤاد سراج الدين سابقًا) جاردن سيتي.
هاتف: ٠٠٢٠٢٧٩٥٥٥٧٧
بريد إلكتروني: cairo@dar-altanweer.com

إيمانويل تود

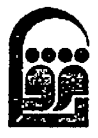
من هو شارلي؟

سوسيولوجيا أزمة دينية

خرائط ورسوم بيانية: فيليب لا فورج

ترجمة أنور مغيث





إلى أبي

فلنحب جميعًا الشكل الإنساني

في الوثني والمسلم واليهودي

حيث يقطن الغفران والحب والشفقة

يوجد الله أيضًا

وليم بليك

الصورة الإلهية 1789

مقدمة

في كل مجتمع من المجتمعات الغربية هناك شارلي نائم، في كل مجتمع كتلة مسيطرة، طبقة وسطى مستفيدة من العولمة تجمع بين المتعلمين تعليمًا عاليًا وكبار السن، مستعدة للدفاع عن امتيازاتها، وقبل ذلك عن ضميرها المستريح، ضد المستبعَدين أو العمال المستقرين أو أبناء المهاجرين. في كل مجتمع، مسارات تطور التعليم التجارية أطلقت صعود التفاوتات في الدخول. في كل مجتمع تتحول الديمقراطية الليبرالية تدريجيًا إلى نظام أوليجارشي يحصر المواطنة الفعلية في نطاق نصف السكان. في كل مجتمع هذه الكتلة - ذات الامتيازات من المواطنين الفعليين قلقة، محمومة، تتآكل بواسطة عدم يقين اقتصادي يتزايد، وبواسطة فراغ ثقافة استبدلت بالقيم الدينية قيم البورصة، أو بواسطة صنم نقدي. شارلي يحكم، في كل مكان دون أن يعرف إلى أين يذهب. وفي اللحظة التي ينتسب بوعي فيها إلى القيم الكونية الإيجابية ينطلق بلا وعي إلى البحث عن كبش فداء. في كل مكان، تسللت كراهية الأجانب، التي كانت بالأمس من سمات الأوساط الشعبية إلى النصف

الأعلى من البناء الاجتماعي، وأطلقت تراوحًا مستمرًا بين الإسلاموفوبيا والروسوفوبيا.

فإذن من الممكن في كل مجتمع من المجتمعات الغربية الوصول إلى الهيستريا الجماعية «على الطريقة الفرنسية»، إذا ما حدثت عملية إرهابية مجنونة لترد فجأة شارلي «الكوني» إلى واقع العالم الظالم والعنيف الذي يسيطر عليه ويصونه.

هذا الكتاب كتبه فرنسي استشاط غضبًا بسبب مجتمعه. فهو لا يتعاطف مع فرنسا التي تعتقد ببلاهة أنها وريثة الثورة الكبرى التي حدثت في العام 1789، وقيم الحرية والمساواة، وفكرة الإنسان الكوني، في اللحظة التي يحيل فيها السلوك الواقعي المناصر لعدم المساواة والمضاد للحرية لطبقاتها السائدة إلى الفترات الأكثر سوادًا في تاريخ فرنسا، في فترة قضية درايفوس[1]* أو نظام فيشي[2]**. ليس في هذا الكتاب أي نزعة تبشيرية، بما أنه، إذا كان يدعو إلى المواءمة مع الإسلام، فهو يدمج في برهانه انتشار معاداة حقيقية للسامية في الضواحي الفرنسية بين الشباب ذوي الأصل عربي. هو في الواقع يفكك الآلة الجهنمية التي تقود من

(1) * في أواخر القرن التاسع عشر تم اتهام الضابط الفرنسي اليهودي درايفوس بالتجسس لصالح الألمان، وشكك كثير من الأدباء والمثقفين وعلى رأسهم إميل زولا في هذه التهمة، وانقسمت فرنسا بين أنصار الملكية والمعادين للسامية يؤيدون اتهام درايفوس في جانب والجمهوريين واليسار في جانب آخر يدافعون عن درايفوس، وظهرت براءة درايفوس وتم رد الاعتبار إليه. وتعد هذه القضية تاريخًا لبداية الدور الاجتماعي للمثقفين. (الهوامش التي تبدأ بالعلامة * من وضع المترجم).

(2) ** نظام حكم كان على رأسه الجنرال بيتان تولى حكم جزء من فرنسا وترك الباقي تحت الاحتلال الألماني، وعقد معاهدة صلح وتعاون مع هتلر. وهو يتسم بغلبة النزعة الدينية ومنع الحريات الشخصية والعامة والعداء لليهود..

الكاثوليكية في طور التحلل، أو [الكاثوليكية الزومبي] إلى الإسلاموفوبيا ثم تقود الإسلام في طور التحلل إلى معاداة السامية. كما يقترح أيضًا، إنه إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه، فسوف تعود معاداة السامية إلى أصلها، الطبقة الوسطى، التي ستصبح أكثر خطرًا. ولكن، ليس فقط في فرنسا وحدها. فسيكون خطأً جسيمًا أن نعتقد أن المؤلف ينظر إلى فرنسا على أنها مصابة بوجه خاص بكل هذه التطورات الارتدادية وأن بلده شريرة أو مذنبة بوجه خاص. ليست فرنسا إلا حالة وسطى. في أماكن أخرى يمكن أن تكون الأمور أقل خطرًا أو أكثر، بحسب ما إذا كان أساسهم الأنثروبولوجي مساواتي أو تفاوتي، وأساسهم الديني الماضي كاثوليكي أو بروتستانتي.

تشكل أنثروبولوجيا البنيات العائلية وسوسيولوجيا الأديان بالفعل قاعدة التحليل وتسمح بالوصول، في ما وراء الظواهر العامة، إلى تنوع ردود الفعل الغربية. دراسة الحالة الفرنسية لا غنى عنها، ليس لأنها متطرفة، وإنما لأن الثنائية الأنثروبولوجية والدينية لفرنسا تسمح بملاحظة اختلافات السلوك بين أقاليمها المركزية، المساواتية على المستوى العائلي والعلمانية القديمة، وأقاليمها المحيطية، التفاوتية والكاثوليكية الزومبي. يفتح التنوع الفرنسي على تناول متباين للعالم الغربي: بنيات عائلية متنوعة في ما يتعلق بقيمها تفسِّر الأمزجة الخاصة بالعالم الأنجلو أمريكي، والجرماني واللاتيني. انحراف النظام الفرنسي ليس إلا عنصرًا من انحراف النظام الغربي وبصورة أكثر تحديدًا، النظام الأوربي. وبتواضع أخير، مركز الإسلاموفوبيا الأوربي موجود، كما سنرى، خارج فرنسا، في العالم ذي الأصل البروتستانتي، وبوجه خاص اللوثري، وريث بائس لمفهوم عدم المساواة القدري المسبق. لا يوجد أي حقد كاثوليكي في هذا الرصد بما أن مؤلف الكتاب ليس كاثوليكيًا في الأصل.

ولقد حرصت على افتتاح كتابي بالفقرة الأخيرة من قصيدة لوليم بليك؛ لما تقوله عن الإنساني وعن الإلهي، وأيضًا لأن قراءة بليك قد منحتني دائمًا الشجاعة، وحرصت على أن تظهر بالإنجليزية في الطبعة الأصلية للكتاب لكي أحاول تذكير الفرنسيين أنهم ليسوا وحدهم في هذا العالم.

مدخل

نعرف الآن وبعد مرور فترة من الزمن أن فرنسا قد عاشت في يناير 2015 هيستريا مفرطة. أثارت مجزرة محرري الصحيفة الساخرة شارلي إبدو وبعض رجال الشرطة وزبائن متجر يهودي رد فعل جماعي غير مسبوق في بلادنا، وكان من المستحيل الحديث عن ذلك في غمار الحدث. وكانت وسائل الإعلام تنقل رسائل تتمثل في إدانة الإرهاب والاحتفاء بالشخصية الرائعة للشعب الفرنسي وتقديس الحرية والجمهورية.. مجلة شارلي إبدو ورسومها الكاريكاتورية عن النبي محمد صارت معبدًا مقدسًا. وأعلنت الحكومة عن دعم للمساعدة في إعادة إصدار المجلة الأسبوعية. وسارت الجماهير التي استدعتها الحكومة في مسيرة في كافة أنحاء فرنسا يحملون أقلام رصاص في أيديهم رمزًا لحرية الصحافة، يصفقون لقوات الأمن والقناصة الموجودين على أسطح المنازل. وشعار «أنا شارلي»، «Je suis Charlie» مرسومًا بأحرف بيضاء على خلفية سوداء قد غزا الشاشات والشوارع وقوائم الطعام بالمطاعم.

وعاد الأطفال من مدراسهم ومعهم حرف C مكتوبًا على أيديهم. وتم عقد حوارات مع تلاميذ عمرهم سبعة وثمانية أعوام عند خروجهم من مدارسهم الابتدائية للتعليق على بشاعة الأحداث وأهمية حرية الرسوم الكاريكاتورية. وأصدرت الحكومة جزاءات: كل رفض من قبل طالب مدرسة ثانوية للوقوف دقيقة حدادًا، بحسب قرار الحكومة، يُفسر على أنه تأييد ضمني للإرهاب ورفض للانتماء للجماعة الوطنية. وفي نهاية يناير علمنا أن بعض الكبار قد تبنوا سلوكًا قهريًا مذهلًا، فقد قامت الشرطة باستجواب أطفال عمرهم تسع أو عشر سنوات. يالها من ومضة شمولية!

كانت قنوات التليفزيون والصحف تكرر القول بأننا نعيش لحظة «تاريخية»: «نحن شعب، وفرنسا متحدة في تنوعها، يعاد تأسيسها بالحرية ومن أجلها». وكان الهوس بالإسلام بالطبع في كل مكان. لم يكتف الصحفيون السياسيون بالاستماع إلى الأئمة والمسلمين الفرنسيين الذين يؤكدون مثل كل الناس أن العنف غير مقبول وأن الإرهابيين بشعون ويخونون دينهم، وإنما كان الصحفيون يفرضون عليهم وعلينا أن ينطقوا بالشعار الذي صار طقسًا «أنا شارلي» والذي أصبح من وقتها مرادفًا لـ «أنا فرنسي». وكان عليهم، كي يندمجوا بشكل كامل في الجماعة الوطنية، أن يعتبروا أن التجديف بواسطة الرسوم الكاريكاتورية عن النبي محمد مكوِّنًا للهوية الفرنسية. كان التجديف لازمًا. وعلى شاشات التليفزيون أصبح الإعلاميون مربّين يشرحون لنا عقائديًا الفرق بين الفعل الذي يحرض على الكراهية العنصرية (سيء) والتجديف الديني (حسن). وكم عانيت وأنا استمع إلى المونولوجست جمال دبوز، وهو شخصية مركزية في الثقافة الفرنسية، وهو يخضع لهذا التوجيه على القناة الأولى. فلقد أكد هويته بوصفه مسلمًا، وعبّر

عن إخلاصه للشباب من سكان الضواحي، وحبه لفرنسا ولزوجته غير المسلمة، وأطفاله المولودين من زواج مختلط والذين يمثلون فرنسا الغد. وكان يحاول متألماً وبلطف أن يشرح لمندوب محكمة التفتيش أن التجديف صعب بالنسبة لمسلم وأنه غير موجود في تراثه. ولكن لا، فأن تكون فرنسيًا لا يعني فقط أن يكون لك الحق في التجديف ولكن التجديف واجبٌ عليك. كما قال فولتير: لم أستطع أن أمنع نفسي من التفكير في ما قرأته عن محاكم التفتيش وتلك الاستجوابات التى كانت تُجرى مع يهود تحولوا عن ديانتهم للتأكد من أنهم يأكلون لحم الخنزير مثل كل المسيحيين الحقيقيين.

يمثل إعادة إصدار مجلة شارلي إبدو بدعم من الدولة لحظة الذروة في رد الفعل القومي على المأساة. وعلى الغلاف يمكن لنا من جديد أن نرى رسمًا يصور محمدًا بوجه طويل مثل قضيب تعلوه عمامة تغطي كتلتين مستديرتين للتلميح بخصيتين. وهذا الرسم المهذًّب قد تم على خلفية خضراء - لون الاسلام - ولكنه لون أخضر باهت مختلف عن الأخضر الجميل والزاهي الذي يتوِّج المباني الإسلامية.

لا يفلت من مؤرخ متمرِّس ومعتاد على الأزمات الدينية المغرمة بالأيقونات، أو المدمرة لها، أن تكريس الدولة الفرنسية لصورة محمد في هذا الشكل يمثل منعطفًا تاريخيًا[1]. فرنسا تعيش أزمة دينية تأتي في أعقاب كل الأزمات الدينية التي حددت إيقاع تاريخها وتاريخ أوربا منذ

---

(1) «تجديف وجنس معًا: روح شارلي دائمًا موجودة!»

Par Claire Courbet, mise en ligne le 14 janvier 2015

Dominique Wolton Hean, Didier Urbain

باحثو السيميولوجيا والمتخصصون في الميديا يحللون لصحيفة الفيجارو غلاف مجلة شارلي إبدو.

أفول الإمبراطورية الرومانية. يمكن لنا هنا أن نشارك وسائل الإعلام في تسمية مظاهرات 11 يناير بالتاريخية وهي تسمية مكثفة، تكرارية، هَوَسية وطلسمية ودينية.

كنت قد رفضت في ذاك الوقت كل اللقاءات والندوات عن الأزمة. على الرغم من أنني لم أتردد في الإفصاح عن رأيي في العام 2005 عندما حدث تمرد الضواحي الكبير[1]*، لكي أؤكد على السمة الفرنسية المطلقة للشباب الذين يحرقون السيارات في كل مكان. لقد كان سلوكهم، الذي يبدو، صوريًا، سلوكًا جانحًا، يعبّر، حسب ما أرى، عن مطالبة بالمساواة، وهي واحدة من القيمتين الفرنسيتين الأساسيتين. كما أبرزت أيضًا ضبط النفس الرائع للشرطة التي لم تطلق النار على شباب الضواحي كما لم تطلقه من قبل على الشباب البرجوازيين في مايو من العام 1968. في العام 2005 كانت فرنسا متسامحة وحرَّة، على الرغم من ردود الفعل الكارهة بالطبع للفوضى. كان الكلام وقتها مفيدًا. فلا الحكومة ولا الصحفيين ولا المجتمع في مجمله قد روّعته الاضطرابات. ولم يُلاحَظ أي ميل إلى الهيستريا. كنا في العام 2005 شعبًا رائعًا. وبقيت الانفعالات شأنًا خاصًا. وكان خوف كبار السن صامتًا، وأدى -دون تهديد مباشر لحرية التعبير- إلى انتخاب نيكولا ساركوزي رئيسًا في العام 2007. وكان متوسط عمر منتخبيه أكبر من متوسط عمر كل رؤساء اليمين الذين سبقوه.

في يناير من العام 2015 لم يكن يوجد من يستمع إلى أي تحليل نقدي. كيف يمكن القول إن حشد الجماهير لم يكن (رائعًا)، وإنه يوحي

(1) * وهي الأحداث التي اندلعت بعد أن مات شاب في إحدي الضواحي مصعوقًا بعد أن لجأ إلى كشك كهرباء هربًا من الشرطة.

بفقدان للهدوء بل وللكرامة في المحنة؟ إن إدانة العمل الإرهابي لا يترتب عليها البتة تقديس شارلي إبدو. إن حق المرء في ازدراء دينه لا يجب أن ينسحب على حقه في ازدراء دين الغير، وبشكل خاص في السياق الاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي يسم المجتمع الفرنسي حاليًا: التطاول بصورة متكررة، منهجية، على محمد وهو الشخصية المركزية لدى جماعة ضعيفة وُيمارسَ ضدها تمييز ينبغي له، أيًا كان رأي المحاكم، أن يُعَدّ تحريضًا على الكراهية الدينية والعرقية والعنصرية.

كيف يمكن مواجهة الجهل الفاضل الذي يتقدم، والتجرؤ على القول بأن المتظاهرين مع أقلامهم الرصاص، يمثلون رمزًا للحرية، كانوا يهينون التاريخ لأنه في حقبة النازية ومعاداة السامية كانت الرسوم الكاريكاتورية لليهودي ذي البشرة السمراء والأنف المعقوف تسبق العنف الجسدي؟ كيف يمكن أن نشرح بهدوء، مع توفير وقت للبرهنة، على أن الأمر العاجل بالنسبة للمجتمع الفرنسي عام 2015 لم يكن هو التأمل حول الإسلام ولكن تحليل الانسداد الشامل لهذا المجتمع؟ كيف يمكن أن نجعل الآخرين يفهمون أن الشقيقين كواشي وآميدي كوليبالي كانا فرنسيين، من إنتاج المجتمع الفرنسي، وأن اللجوء إلى رموز الإسلام ليس هو المسلك الذي يقوم به بالضرورة المسلم الحقيقي، وأنهما لم يكونا إلا انعكاسًا مَرَضيًا على نحو ما، للخسَّة الأخلاقية لزعمائنا المنتخبين، المهمومين بزيادة قيمة معاشهم أكثر مما هم مهمومون بإخراج شبابنا من الاستغلال المفرط بالأجور المنخفضة ومن التهميش بسبب البطالة؟

كيف يمكن أن نشير إلى أن فرانسوا هولاند، عندما دعا إلى المظاهرة الجماهيرية، قد خاطر بتمجيد الشقيقين كواشي، وبإسباغ معنى أيديولوجي لعمل كان ينبغي التقليل من شأنه من خلال تفسيرات

سيكولوجية؟ الجنون، بوصفه فقدان كل صلة بالواقع لا يمكنه أن يستغني عن الرموز الاجتماعية العادية: فالمصاب بالشيزوفرينيا يتصوَّر نفسه نابليون أو يسوع، والمصاب بالبارانويا يتصور أن الشمس تخترقه أو أن الدولة تضطهده. السير في طريق يحمل نبرة التهوين من الشأن وتخفيف المعنى كان ممكنًا. وهذا الاختيار لا يستبعد بالطبع قيام سوسيولوجيا للفزع الإسلاموي في فرنسا. ولكن تم استبعاده. وعلى العكس، حصلنا على تقديس سلبي للشر بواسطة السلطات يؤدي إلى تفاقم التوترات الدينية في داخل مجتمعنا كما في داخل علاقتنا بالعالم. وكان هذا اختيار بوش في العام 2001، ولكن ذلك كان انطلاقًا من أحداث أشد وطأة. هل كان السبعة عشر قتيلًا في 7 يناير مكافئين حقًا لـ 2977 قتيلًا في مركز التجارة العالمي؟ بل وأكثر من أمريكا التي يسخر منها الآخرون لإفراطها في الانفعالات، كان رد فعل فرنسا مُبالَغًا فيه. أين ذهبت إذن الروح الفرنسية، العقلانية والساخرة في 11 يناير 2015؟

كيف يمكن بيان أن فرنسا، في جماهيرها وفي طبقاتها الوسطى وليس في أطرافها، تعيش أزمة، ليست مجرد أزمة اقتصادية ولكن أيضًا أزمة من النمط الديني أو شبه الديني، لأنها لم تعد تعرف أين تذهب؟ مشكلة المجتمع الفرنسي لا تُختزل في مجرد ضاحية ينشط فيها الإرهاب الإسلاموي، إنها أكبر من ذلك. إن التركيز على الإسلام ينبئ في الحقيقة عن حاجة مرضية للشرائح الوسطي والعليا لكراهية شيء ما أو شخص ما وليس فقط الخوف من تهديد قادم من قاع المجتمع، حتى وإن كانت أعداد المغادرين من شباب المجاهدين إلى سوريا أو العراق تقتضي أيضًا تحليلًا سوسيولوجيًا. كراهية الغرباء التي كانت بالأمس مقصورة على الأوساط الشعبية تنتقل باتجاه أعلى البناء الاجتماعي. وتبحث الطبقات الوسطى عن كبش فداء.

ثم كان هذا التهوين المزعج في التعليقات، من شأن البعد المعادي للسامية في الحدَث والذي أعقب كذلك مجزرتَيْ بروكسل في 2014 وتولوز في 2012 [1]*. المسألة الحقيقية بالنسبة لفرنسا ليست هي الحق في الكاريكاتير، وإنما هي صعود معاداة السامية في الضواحي. والعنصرية تنتشر في الوقت نفسه باتجاه قاع البناء الاجتماعي وقمته.

أشياء كثيرة معقدة، ومتناقضة، وتخالف الحدس ينبغي تفسيرها. ومن الصعب العكوف على ذلك أثناء الاحتفاء القومي والجمهوري بالذات. وقد نثرت الدولة أثناء هذا الوقت في أرجاء فرنسا عربات الشرطة وعسكريين يحملون السلاح، منتشرين بعناية في أماكن كانت المخاطر فيها صفرًا. ولأن الإرهاب الجديد لا يضرب عشوائيًا، فهو يختار أهدافه: مجدّفين كارهين للإسلام، ورجال شرطة، ويهود متدينين. ولو كان هناك ثلاثة رجال موجودين في موقع مناسب لمنعوا بلا شك مجزرة شارلي إبدو وهي الهدف الذي طالما حدده الإرهاب. وزير الداخلية الذي فشل في مهمته يمشي مختالًا من دون أن يتعرض لأي نقد. باختصار كان كل شيء في سلوك الدولة عبثيًا في يناير 2015، ولكن أي إشارة إلى هذا العبث كانت ستُفَسَّر في المناخ الإجماعي السائد في تلك الآونة على أنها دفاع عن الإرهاب.

وأذكر أنني تلقيت خبرًا عن إضراب لسائقي الشاحنات على أنه علامة أولى على عودة للواقع، ودليل على نجاة فرنسا التي يحسدها العالم، فردية مساواتية. فرنسا التي لا تطيع التوجيهات التي تأتيها من

(1) * في تولوز بفرنسا أطلق شاب مسلم النار على أطفال في مدرسة يهودية... وفي بروكسل في بلجيكا أطلق شاب مسلم النار على زوار متحف عن محرقة اليهود في الحرب العالمية الثانية..

أعلى. لست نادمًا على الانتظار. ما يمكن أن يقدمه باحث ويكون نافعًا للنقاش العام، ليس أخلاقًا أكثر نقاءًا ولا أيديولوجيا ذات نوعية جيدة ولكن تفسيرًا موضوعيًا للوقائع التي أفلتت من الفاعلين أنفسهم، حينما غلبهم الانفعال، وحرَّكتهم اختيارات غامضة في الغالب أو لا واعية تمامًا. وبالتالي فإن شعار [أنا شارلي] الذي ساد في تلك الأسابيع، وسواء كان يشير إلى رغبة جماهيرية أو نابعًا من منطق إعلامي، فقد كان في قلب مجتمعنا ما بعد الصناعي تجليًا نموذجيًا للوعي الزائف.

تم تفسير مظاهرة 11 يناير على أنها بعث لفرنسا الموحدة ذات الإرادة. لقد أعادت الجمهورية التأكيد على قيَمها مع الصور الرمزية لماريان[1]*. قوة وعظمة ونهضة: من المستحيل ألا تشعر باستلهام لما هو جمعي، أو بتصاعد في الشعور القومي، يتحدد هنا رسميًا بأنه ضد عدم التسامح الديني. لم يكن الجمهور في 11 يناير منفرًا بالتأكيد. فهو يسير من أجل احترام الحرية، حاملًا أعلام كل الأمم، مؤكدًا بوضوح وبقوة على الفارق بين الإسلام الراديكالي المرفوض والإسلام العادي المقبول مثله مثل الكاثوليكية إذا ما تبنى المبدأ الفرنسي للعلمانية. مع ذلك لم تتحدث المظاهرة عن المساواة. وكما أن استبعاد حزب الجبهة الوطنية[2]* يضع على الحدث ختم GNX ضمان عدم كراهية الأجانب garantie non xénophobe.. كانت المظاهرات سلمية وتتسم بالبراءة. ومن جهة أخرى كان من الصعب أن نحصل من المشاركين على تبرير محدد لوجودهم في المظاهرة. كانت الحاجة للتجمع معًا تسود بعد الفزع والتأكيد على بعض القيم الأساسية.

(1) * وجه لفتاة ترمز للجمهورية الفرنسية مأخوذ من لوحة شهيرة للمصور ديلاكروا تصور جموع الشعب يتنفضون تتقدمهم فتاة ترفع العلم الثلاثي الألوان..

(2) * هو حزب اليمين المتطرف العنصري الذي يعلن معاداة للمواطنين ذوي الأصول العربية والإسلامية صريحة وزاعقة ومعاداة للسامية مضمرة.

سيكون إذن من الخطأ افتراض وجود تجانس جوهري بين جماهير11 يناير، مرتبط بالإجماع الموجود في وسائل الإعلام. هناك علمانيون أقحاح كارهون لرجال الدين، وحاخامات وأئمة يسيرون بجوار أعداد ضخمة من المشاركين الذين يبررون وجودهم بحرصهم العام على حرية التعبير ويدافعون عن المثل الأعلى للتسامح. وقد أقنعتني مناقشات عديدة في الأيام التى أعقبت «المسيرة الجمهورية» أن عشرات الآلاف بلا شك وربما مئات الآلاف من المشاركين تساءلوا عما فعلوه في الواقع أو عما أكدوا عليه في مسيرتهم في ذاك اليوم. عاش الكثير منهم خبرة «أنا شارلي» على أنها حلقة من الاغتراب بسبب فكر الآخر أو فقدان موقّت للشخصية، مستيقظين على وعكة تعقب ليلة سكر أيديولوجية تسبق عملية وضع الحدث على رف «رحلة سيئة» في الذاكرة.

لكننا هنا لسنا موجودين إلا على المستوى الواعي، الصريح. ينبغي أن نذهب إلى أبعد من ذلك ونتساءل عن المحددات السوسيولوجية لهذه الحشود الموجودة في حالة اجتماع روحي.

جزء من فرنسا لم يكن حاضراً في 11 يناير، والجزء الذي كان حاضرًا والمنشغل بأن يقدم نفسه على أنه فرنسا كلها لم يكن متأكدًا من قيَمه ولا كان كريمًا. العالم الشعبي لم يكن شارلي، وشباب الضواحي سواء كانوا مسلمين أم لا لم يكونوا شارلي، وعمال الأقاليم لم يكونوا شارلي.. في المقابل احتشدت فرنسا الطبقات المتوسطة العليا بكثافة وبدت في ذلك اليوم قادرة على أن تجذب الشرائح الوسيطة للمجتمع الفرنسي من خلال التعبير عن انفعالها. وعلى الرغم من ذلك فالطبقات المتوسطة تبدو اليوم بعيدة عن حمل «القيم الإيجابية للأمة»، فهي بالأساس أنانية ومنطوية على ذاتها وذات مزاج قمعي، بل إنها تخلت عن مبدأ المساواة.

وهي في الغالب، كما سنرى، قريبة من الأساس الكاثوليكي الفرنسي القديم أكثر من قربها من التراث العلماني. باختصار، ربما تكون هذه الطبقات هي فرنسا اليوم، لكنها بالتأكيد ليست فرنسا ذات التراث الثوري.

هنا يرد المفهوم الماركسي عن الوعي الزائف والفكرة الفرويدية عن اللاوعي إلى الخاطر. وعلينا خصوصًا العودة إلى تعريف دوركايم لعلم الاجتماع: فهو يبدأ في أن يكون علمًا عندما يرى أن البشر، أحيانًا، يتحركون بواسطة قوى اجتماعية تتجاوزهم، وأن التفسير الواعي الذي يقدمونه لأفعالهم ليس دائمًا صحيحًا. وهكذا يبدأ العمل المؤسس لعلم الاجتماع الحديث، كتاب «الانتحار»، فهو يبدأ برفض التفسيرات التي يتركها بعض المنتحرين، أو الدوافع التي قدمها بعض الموظفين الذين سجلوا الوفيات. ولكن على العكس، في التوزيع الإحصائي الموضوعي لأفعال الانتحار - في الزمان والمكان، وحسب الوضع العائلي والدين - بحث دوركايم عن معنى أو بالأحرى عن معاني الظاهرة. وهذا بالضبط ما يجب علينا عمله كي نفهم ظاهرة «أنا شارلي». في هذا المنظور نترك المتظاهرين في حالهم، فهم في الغالب لم يعرفوا ماذا يفعلون هنا. وننسى الصحفيين السياسيين الذين يكلفون أنفسهم بالإعلان عن «معنى الأشياء» منجرفين وراء سكرة المحاكاة في مجال إعلامي مشبّع.

ونحن مع ذلك لن نذهب بعيدًا في العذر بواسطة اللاوعي. علينا أن نتعامل مع الجبن والقسوة. فلقد استخدم السياسيون الحدث بوعي للإفلات من عدم شعبيتهم. وكثير من الصحفيين تخلوا عامدين عن واجبهم النقدي.

أما في ما يخص الجمهور، الذي كان بالتأكيد متنوعًا في تركيبه غير

متيقن ولطيف، لا يمكن لنا أن نعذرهم سلفًا بسبب عدم وعيهم، فإذا كان لا أحد يجهل القانون، فليس لأحد أن يجهل لماذا يتظاهر. فرنسا تكذب على نفسها، فهي تعتبر نفسها كبيرة حينما تكون صغيرة، ولكن أحيانًا تقول عن نفسها عظيمة وهي تعرف أنها صغيرة. وهذا الكتاب هو أيضًا مقال في الكذب. شارلي دجّال.

من هم المتظاهرون اجتماعيًا؟ من أين يأتون؟ الإجابة على هذين السؤالين البسيطين تسمح لنا بتحديد فرنسا المحتشدة في 11 يناير وتسمح لنا بأن نتعرف فيها على عدو قديم، يزداد جذرية، وهو أصولي بطريقته.

اللحظة إذن جاءت للتعامل مع شهر يناير 2015 بجدية، ولكن عن طريق وضع الاستجابة الانفعالية للمجتمع الفرنسي في قلب البحث، وليس مجزرة الأربعاء 7 يناير. المظاهرة المركزية يوم الأحد 11 يناير أدت إلى محاولات تعداد متسرعة، وربما مبالَغ فيها، وليس متوافقة فيما بينها ولكنها قابلة للمعالجة الإحصائية. من 3 إلى 4 مليون متظاهر، وهذا يمثل ما بين 5 إلى 6 ٪ من السكان. ووجود الأطفال في المسيرات يمنعنا من أن نخصص هذا العدد للكبار وحدهم. ولكن من المشروع أن نربطه بسكان الحضر في 85 تجمعًا من التجمعات السكانية الأكبر وهذا يعطي معدل تعبئة استثنائي فيما بين 7 و10 ٪. المظاهرة (مأخوذة بمعناها الكلي، أي باريس والمحافظات الأخرى معًا) قد تشكَّلت إلى حدٍ ما بصورة تلقائية كموضوع سوسيولوجي. توزيعها على الخريطة يخبرنا بما كانت عليه.

بعد أن قمنا ثلاث مرات بتحليل للمجتمع الفرنسي استنادًا إلى الخرائط - في 1981 و1988 و2011 - شعرت مباشرة حينما نظرت

إلى الخريطة التي نشرتها صحيفة ليبراسيون في 12 يناير أن توزيع الانفعال لم يكن متكافئًا على الأراضي الفرنسية، وأن معالجة إحصائية ملائمة يمكنها أن تقول لنا أي قوى اجتماعية، أو دينية، أو دينية سرية، قد دفعت بالناس إلى الشوارع. أليس من العجيب أن نجد التقديرات المنشورة في استعجال في اليوم التالي للمظاهرة تولد نتائج، هي من زاوية النظرية الإحصائية، ذات دلالات مهمة؟ أيًا كان، فالإجماع الذي هللت له وسائل الإعلام ليس إلا خرافة ولا داعي لأن نشعر بالإحباط ونتعجَّل الوصول إلى استخلاص أن كل شيء لم يكن إلا وَهمًا لم يبق منه شيء. على العكس، محاولة أن نفهم كيف أن جزءًا من المجتمع قادر على أن يفرض صورة زائفة للواقع على مجمل السكان، يعني أن نقوم بتعرية نظامنا الاجتماعي. وهكذا تقدم لنا مظاهرة 11 يناير، وهي لحظة من الهيستريا الجماعية، مفتاحًا رائعًا لفهم آليات السلطة الأيديولوجية والسياسية في المجتمع الفرنسي الحالي. بعض المفاجآت المهمة تنتظرنا. إذ سنلاحظ أن النقاش الحالي حول العلمانية لا يندرج فى إطار استمرارية القيم العلمانية، وأن القوة التي تنادي اليوم بالجمهورية ليس لها جوهر جمهوري، باختصار ماريان لم تعد هي المرأة الحبيبة التي عرفناها. سوف ندرك في قلبها التدمير الكبير للنظام السياسي الفرنسي. أن نفهم لماذا يرسو الحزب الاشتراكي الفرنسي من الآن فصاعدًا على اليمين ولماذا يطفو اليمين فوق المجال الفرنسي من دون أن نعرف ما هو على وجه التحديد. سوف نسعى إلى تحديد القوى القادرة والفعّالة والجديرة بالاحتقار التي تبقي فرنسا في مأزق الاختيارات السياسية والاقتصادية التي تدمِّر جزءًا من سكانها. سوف يلزم أن نقتنع بأن فرنسا لم تعد فرنسا، ولكن نتساءل أيضًا إذا ما كان هناك حظ في أن تعود إلى نفسها، ولما لا بعد زمن طويل، بمساعدة الإسلام وناخبي الجبهة الوطنية.

ولكن قبل أن نهتم بالعلاج المناسب علينا أن نقوم بتشخيص المرض الذي كان سببًا في نوبة الحمى. وعلينا أن نعرف أي نوع من المجتمعات أمكنه أن يُخرج إلى الشارع مظاهرات من 3 إلى 4 ملايين شخصٍ يؤكدون تضامنهم مع صحيفة تتحدد هويتها بكاريكاتير لمحمد، متخصصة في إهانة دين للأقلية وهو الإسلام، وتُدرج على أنها المشكلة رقم 1 في فرنسا.

إن نبرة هذا الكتاب الذي كُتب تحت وطأة العصبية ليست أكاديمية. وبالنسبة لي تعلق الأمر بأن أقوم بدراسة سوسيولوجية لحدث ساخن مع التزام بالصرامة العلمية قدر الإمكان. حينما ينبغي العمل سريعًا، وحينما يلزم في بضعة أسابيع تجميع واستخدام 40 عامًا من البحث ومن المعارف التي تم اكتسابها بصعوبة. ولكن بفضل الدراسات المبتكرة التي قام بها «إيفوب» IFOP (المعهد الفرنسي للرأي العام) عن السكان ذوي الأصل الكاثوليكي أو الإسلامي والتي أمَدَّنا بها جيروم فوركيه، كانت الدراسة دقيقة وراهنة، وبفضل المعالجة الإحصائية للمظاهرات التي أنجزها فيليب لافورج كانت صارمة في منهجها.

على اعتبار أن هذا الكتاب يهتم في آن بالأسس الدينية والبنى الاقتصادية للمجتمع من دون أن يسعى لإقامة تراتبية بينها فهو ملتزم بالإطار «الفيبري» التزامًا صارمًا. بالتأكيد، أخذ القيم العائلية في الحسبان يربط مجمل الدراسة بشيء أكثر عمقًا من متغيرات ماكس فيبر. ولكن كما سنرى لم أعتبر الأسرة كيانًا أهم من الدين في تقييم درجة نزعة المساواة التي تتسم بها المجتمعات الإقليمية المكوِّنة للمجتمع الفرنسي.

هذا الكتاب يسير على خطى ماكس فيبر بمعنى أكثر عمقًا وأكثر

أخلاقية. وكما يشرح فيبر في محاضرته «العلم بوصفه رسالة»، ليس لعلم الاجتماع أن يزعم التمييز بين الخير والشر ولكن يسعى إلى مساعدة البشر على فهم المعنى العميق لاختياراتهم ولأفعالهم، وإجبارهم على قبول القيم الخفية التي تقودهم لفعل هذا الاختيار الأيديولوجي أو السياسي. وهكذا بواسطة التحليل والاستدلال يمكنني في نهاية البرهنة أن أقدم بعض المقترحات المفاجئة وبالأحرى المزعجة حول سلوك الجماهير المتعلمة، والمسنّين، والفرنسيين ذوي التقليد الكاثوليكي، والاشتراكيين وقادتهم. وعلى الرغم من ذلك بالنسبة لي لا يتعلق الأمر إلّا بأن أظل مخلصًا لروح فيبر: «يمكن للعلماء - ويجب عليهم - أن يقولوا لك أن هذا الموقف الذي تتبناه أو ذاك ينبع منطقيًا، فيما يخص دلالته، من هذه الرؤية الأساسية للعالم أو تلك (....) العلم يبين لك أنه بتبنيك لموقف ما فإنك تخدم هذا الإله وتنكر الآخر....»[1].

---

(1) Wissenchaft als Beruf

هكذا أترجم عنوان هذه المحاضرة حرفيًا بصورة تختلف عن ترجمته في الطبعة الفرنسية.

Paris, UGE, 101963 ,18/, p. 113

الفصل الأول

أزمـة دينيـة

بينت لنا مظاهرة 11 يناير، بسبب حجمها الضخم ودوافعها أو ظروفها الميتافيزيقية، بوضوح أن فرنسا كانت تعيش أزمة دينية. كان يمكن أن نظن، إزاء قلق المتظاهرين والمعلِّقين والحكومة أن من 15٪ إلى 25 ٪ من المسلمين يتأهبون لإخضاع بلد جان دارك وفولتير وديجول لدينهم.

ومن جهة أخرى كان هذا هو موضوع الرواية الأخيرة للكاتب ميشيل هوليبك، والتي كان نجاحها حتى قبل صدورها قد سبق الفظائع التي ارتكبها الشقيقان كواشي وآميدي كوليبالي. وكتاب آخر كاره للإسلام لإريك زيمور يُعرض في كل مكان قبل المأساة، كتاب «الانتحار الفرنسي» الذي يردد الأغنية المكررة عن فشل الاندماج وشرك التعددية الثقافية وانطفاء ثقافتنا الجميلة. في 30 اكتوبر 2014 قبل أحداث 9 يناير يشرح زيمور لصحيفة كورييه دو لاسيرا أن على فرنسا أن تشرع في

إرسال المسلمين إلى بلادهم، مثيرًا إشكالًا فاتنًا عن التكثيف الدلالي «للترحيل» في مشروعه حينما تساءل الصحفي الإيطالي: هل كان مصطلح «الترحيل»[1]* déportation ملائمًا أم لا لوصف طرد فرنسا لجزء من سكانها باستخدام السفن؟

للإسلاموفوبيا إيقاعها الخاص، فعلى اعتبار أنها تطرد رمزيًا المسلمين خارج الجماعة القومية، تُعدُّ في آن سببًا للإرهاب ونتيجة له. إنها أحد قطبي جدل جهنّمي في غماره نجد الأزمة الموضوعية للضواحي وهيستريا الأيديولوجيا تغذيان بعضهما البعض.

ولكن علينا هنا أن نحدد الظاهرة سوسولوجيا وإحصائيًا: الانتساب إلى الإسلاموفوبيا المستلهَمة من هوليبك وزيمور، مقصور بالطبع على من تتوفر لديه إمكانية شراء كتب ووقت لقراءتها، وهم أشخاص متقدمون في العمر أي ينتمون إلى الطبقة الوسطى، فلا الوسط الشعبي الذي ينتخب الجبهة الوطنية ولا الشباب الحاصل على دبلومات من ذوي الدخول المنخفضة لديهم القدرة أوالوقت لقراءة نصوص زيمور أو هوليبك.

وبدلًا من مناطحة القماشة الحمراء، أو بالأحرى الخضراء، للإسلام، علينا أن نتأنّى أمام الحيرة الروحية التي تصيب 94 ٪ من السكان ذوي الأصل المسيحي. وسوف نعود في ما بعد إلى الحالة النفسية والاجتماعية لـ 4,5 ٪ أو 5 ٪ من المسلمين في فرنسا الذين يسهمون في وجود الأمة.

هذه الأرقام ذات الفارق الكبير – 94 ٪ من أصل مسيحي و4.5 ٪ إلى 5 ٪ من أصل مسلم – لا يجب أن تخدعنا. بالنسبة لكل طائفة يتم خلط

---

(1) * وهو المصطلح المستخدم لترحيل اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية إلى معسكرات الاعتقال النازية.

المتدينين والممارسين لشعائرهم مع أولئك الذين أصبح الدين بالنسبة لهم مجرد ذكرى وليس حاضرًا. حقيقة فرنسا 2015 الدينية، هي عدم إيمان غير مسبوق في التاريخ. من بين الفرنسيين الذين اكتست حياتهم تمامًا بالصبغة العلمانية يوجد أغلبية الأطفال الناشئين عن زواج مختلط بين والدين من دينيين مختلفين، زواج قد يتكرر أحيانًا على عدة أجيال، فيخلط أصلهم بصورة أخوية مسيحيين ومسلمين ويهود، من دون أن ننسى احتمالات تتعلق بالبوذية والكونفوشية والهندوسية للمواطنين من أصول آسيوية.

وبالتأكيد سوف نبحث عن الحراك الديني في البلاد في وسط الجماهير المركزية وليس في الأطراف. هذا الاختيار المنهجي يدعونا لأن نتذكر أنه منذ زمن قليل خرجت إلى الشارع جماهير ضد «الزواج للجميع»[1]*. في 13 يناير قبل اندلاع شارلي بعامين، أكثر المظاهرات نجاحًا تحت شعار «التظاهر للجميع»[2]**، قد جمعت في باريس ما بين 340000 و800000 شخصًا، حسب ما إذا كنا نعتد بأرقام الشرطة أم بأرقام منظمي المظاهرة. أقلية مهمة، في الغالب كاثوليكية، كانت ترفض الزواج للمثليين. كانت هناك حُمّى دينية أو شبه دينية تحرك الجماهير المركزية للمجتمع الفرنسي، بنمط سلبي نوعًا، لأن حقيقة ما يجرى أن الزواج للجميع، يشير إلى عنصر إضافي في القطيعة بين الأمة والرؤية المسيحية التقليدية للعائلة.

كيف تجلت هذه الأزمة الدينية في 11 يناير؟

---

(1) * الزواج للجميع كان شعار المدافعين عن عقد قران مدني للمثليين.

(2) ** مظاهرة المعارضين لزواج المثليين والتي كانت تجمع كثيرًا من الكاثوليك.

في فرنسا يتطور الدين والعادات في تناغم. الممارسة الدينية وصلت إلى مرحلة الانهيار بشكل أساسي فيما بين عامَيْ 1960 و1990. ومن ثلاثة أطفال لكل امرأة عام 1950 نزلت الخصوبة إلى اثنين منذ هذا التاريخ، وهو تطور يتضمن اختفاء الأسر المتعددة الكاثوليكية. في العام 1960 كان هناك 5.5 ٪ يولدون خارج إطار الزواج، واليوم 55 ٪. وفرنسا التي كان للكنيسة فيها وزن كبير منذ عدة عقود أصبحت من الآن فصاعدًا في معتقداتها وأخلاقها بلدًا للمتشككين.

ثلاثون أو أربعون سنة ليسوا شيئًا في تاريخ الذهنيات. هرم الأعمار يحتفظ اليوم بأثر من سكان كبار السن مرتبطين بدرجة ما بالدين يمثلون عبئًا على أجيال شابة منفصلة تمامًا. وهناك تحقيق حديث للمعهد الفرنسي للرأي العام IFOP يشير إلى معدل 12.7 ٪من الذين تم استجوابهم يحددون أنفسهم بوصفهم كاثوليك «ممارسين» للشعائر. ومن الأرجح أن تطبيق معايير صارمة لعلم الاجتماع الديني، الذي يحصي المشاركين فعليًا في قداس الأحد سوف يقسم هذه النسبة إلى نصفين. ولكن يبقى أن التوصيف الذاتي للمستجوَبين كان 6.6 ٪ فقط لمن هم بين 25-34 عامًا، وهو 21.6 ٪ لمن هم بين 65-74 عامًا و32.7 ٪ لمن هم في سن 75 عامًا فأكثر[1]. والذين تصل أعمارهم اليوم من 75 إلى 85 عامًا كان عمرهم من 20 إلى 30 عامًا في 1960. ومنذ ذلك الوقت فإن ممارسة الطقوس الدينية بالنسبة لهذه الشريحة العمرية من

(1) Jérôme Fourquet et Hervé Le Bras «La religion dévoilée. Nouvelle géographie du catholicisme». Fondation Jean Jaurès , avril 2014, p. 88.

20 إلى 30 سنة كانت قد تقلصت إلى الخمس[1]. وثلث من هم أكثر من 75 عامًا الذين يعتبرون أنفسهم اليوم ممارسين لا يدل على فرنسا الكاثوليكية المتجانسة نحو عام 1960 وإنما يشهد على أن ثلثين قد تخلوا عن المسيحية.

إن تناقصًا من 33 ٪ إلى 6 ٪ للممارسة لا ينبغي إهماله، خصوصًا إذا كان مقترنًا أيضاً باضطرابات ميتافيزيقية في ثلثَيْ السكان الذين كانوا في العام 1960 قد أفلتوا منذ زمن من سطوة الكاثوليكية. انتقال فرنسا إلى عدم الاعتقاد المعمَّم وحرية السلوك يطرح مشكلة توازن نفسي وسياسي على السكان المتحوّلين.

انهيارات دينية واندفاعات كارهة للأجانب

إن التناول المقارن لانهيارات دينية عبر التاريخ يجبرنا على أن نطرح هذا السؤال عن عدم التوازن النفسي الخاص بالتحول. إن تحولًا أو سقوطًا في المعتقدات يعقبه بالفعل في الغالب حدث ثوري. ينتج اختفاء الإطار الميتافيزيقي لمجموعة من السكان بصورة شبه آلية انبثاقًا لأيديولوجيا تعويضية، متنوعة في ما يخص القيم التي تحملها ولكنها تكون في الغالب عنيفة.

في فرنسا، نحو الأعوام من 1730 - 1740، نضب معين جلب القساوسة في باريس ومحيطها وعلى ضفة البحر المتوسط ولكنه استمر بمعدلات عادية في باقي المملكة. أعقبت الثورة أزمة الكاثوليكية بنصف

(1) لا آخذ في الحسبان في هذه المقارنة، حلقة داخلية محتملة في كل جيل تتضمن بروز للاعتقاد مع التقدم في السن. وأشك كثيرا أن الاتقاد المتبقي عند الشباب الحاليين سوف يقوى في نهاية حياتهم.

قرن. ضمنت الكنيسة لأتباعها المساواة والحرية في سعيهم للنجاة في الآخرة بفضل التعميد للجميع والنجاة حسب الأعمال. في عام 1789 هذا الهدف البعيد تحول إلى المطالبة بالحرية والمساواة المباشرة في المدينة الأرضية.

ولنلاحظ أن في «القاموس الفلسفي» الذي عرض فيه فولتير فكرًا معاديًا للدين كاملًا وقاسيًا وساخرًا قد نُشر في العام 1764 أي عشرين عاماً بعد انهيار الكنيسة في ثلثَيْ المملكة. وفي ألمانيا، في ما بين الأعوام 1880 و1930 أدى تدهور الممارسة الدينية في الثلثين البروتستانت في البلاد إلى صعود الاشتراكية الديمقراطية مع نزعة معاداة السامية في مرحلة أولى، وإلى صعود النازية في مرحلة ثانية. وتصريحات نيتشه عن موت الإله وعلم الاجتماع الديني عند ماكس فيبر كانا نتيجتين أخريين لهذه الأزمة الميتافيزيقية. القيم الأيديولوجية التي كانت تعبر عن نفسها في ألمانيا النازية كانت مناقضة كلمة بكلمة لفرنسا الثورية، كما كانت البروتستانتية المعارضة للميتافيزيقية للكاثوليكية في باريس ومحيطها عام 1700. مفهوم المصير عند لوثر يؤكد عدم مساواة البشر أمام إمكانية النجاة، فهم مختارون أو مستبعَدون قبل مولدهم بقرار إلهي لا رجعة فيه. هذا اللاهوت التسلطي والذي يقرُّ بالتفاوت حل محله في عام 1933 إقرار بعبودية وتفاوت مباشرين على الأرض. كان العرق يختار رجاله. ووضع الكائن الانساني صار مقصورًا على الآريين وتم الحكم على اليهود بدخول جحيم معسكرات الموت وهو تجلٍّ علماني للعنة الإلهية عند لوثر.

علينا أن نأخذ الدين بجدية وخصوصًا عندما يختفي. وهذا القول لا يعني أن نهمل البنى والظروف الاقتصادية: الثورة الفرنسية انطلقت بسبب ارتفاع في سعر القمح، والثورة النازية بسبب ركود اقتصادي

هائل. ولكن علينا أن نقرَّ بأنه لا الجوع ولا البطالة وحدهما يمكن أن ينتجا ظواهر ثورية وجماهيرية، وكثيفة، ومنتصرة. الثورتان الفرنسية والنازية وصلتا في زمانهما وبقيتا كذلك في ذاكرتنا - إلى ما يمكن أن نسميه «مقام ميتافيزيقي». وكل واحدة منهما نبعت من أزمة دينية فكانت هذه الأحداث دينية أيضًا بمعنى ما.

الأيديولوجيات الأرضية مختلفة في المضمون لأن قيَم عائلية عميقة ونُظُم أنثروبولوجية خفية تستمر في إرشاد اختيار المجتمعات عندما تفلت من سطوة الدين بالمعنى الحرفي. في قلب الحوض الباريسي توجد بنية عائلية ليبرالية ومساواتية تنظّم السلوك الاجتماعي؛ في ألمانيا بنية عائلية تسلطية وتفاوتية توجهها في الاتجاه المعاكس.

نحن نعيش مشكلات اقتصادية أقل حدة، لكن عمرها أطول من الأزمة الكبرى في عام 1929. ومع ذلك فبقدر تأثير تطورات اقتصادية بارزة يعتمد المستقبل السياسي لمجتمعنا على تحوّل ديني أو شبه ديني ضمني.

الأزمة النهائية للكاثوليكية أصابت مجمل العالم الغربي ابتداء من سنوات 1960. وحيث يشمل هذا الدين سكان يمثلون أقليات لغوية أو يعتبرون أنفسهم مسودين ثقافيًا في كويبك وفي بلاد الباسك وأيرلندا وفلاندر.... أدى اختفاؤه في سنوات 1970 إلى اندفاعة قومية قوية. وولّد الانتقال إلى العلمانية موجة إرهابية في كندا وأسبانيا وأيرلندا وتعبيرات إرهابية - أقل عنفًا وإن كانت أطول زمنًا - في بلجيكا. ظل الفلامنك معروفين بكراهيتهم للفرانكوفونيين حتى بعد أن أصبحوا في بلدهم المجموعة السائدة. كل هذه الأحداث حدثت في فترة من الرخاء والتنمية لمجتمع الاستهلاك.

من المهم أن نفهم المنطق الذي يؤدي إلى الانتقال من الكاثوليكية إلى رهاب الأجانب. الكنيسة الكاثوليكية المرتبطة بمبدأ التراتبية هي على الرغم من ذلك وبحكم التراث عالمية، وهذا هو معنى اسمها، وحتى أعوام 1960 كانت تمارس تأثيرها على عدد من الثقافات الإقليمية التي لا تميل إلى ما هو كوني بوصفه منظمًا أو فاعلًا للتحكم في المركزية العرقية. كانت الثقافات الكوبيكية والباسكية والأيرلندية والفلامنكية غير مزوَّدة مثلها مثل ثقافة ألمانيا بمبدأ المساواة العائلية. كانت الكاثوليكية إذن تدمج المركزية العرقية لأساسهم الأنثروبولوجي في نظام هو بالتأكيد تسلطي ورأسي ولكنه ذو رسالة كونية. ومن المنطقي أن يحرر اختفاء هذا المنظم النزوع التفاوتي وغير المساواتي الراسخ في بنى عائلية أكثر عمقًا حتى من الدين.

أنتج سقوط الكاثوليكية ابتداء من النصف الثاني من سنوات 1980 نتائج مشابهة في إيطاليا حيث وجَّهت عصبة الشمال رهاب الأجانب داخليًا إلى سكان الجنوب وكان مركزها الإقليمي في شمال شرق نهر البو يتوافق جيدًا مع أقاليم إيطاليا التي كانت فيها الممارسة الدينية أكثر قوة في سنوات الستينات 1960 وحيث كان أساسها الأنثروبولوجي غير مهيأ لما هو كوني.

أبقى القهر الشيوعي على كاثوليكية دفاعية حية في بولندا وأوكرانيا الغربية، وفي هذه الحالة الأخيرة يتعلق الأمر بالدين البابوي، أي الأرثوذوكسي في الأصل لكنه تحالف مع الكاثوليكية في غضون القرن السابع عشر. ويبين لنا السقوط المفاجئ لمؤشرات الخصوبة ابتداء من عام 1990، أن هذه الكاثوليكية التي تحمي ذاتها لم تعِش بعد سقوط الشيوعية، وترك اختفاؤها فراغًا يولِّد في العادة قلقًا واندفاعًا في كراهية الأجانب مستقلًا عن السياق المادي بما أن التكييف الاقتصادي نجح في

بولندا على الرغم من أنه فشل بشكل كامل في أوكرانيا. وفي سياق أوربا الشرقية ما بعد الشيوعية، ما كان يمكن لآلية الإحلال إلا أن تؤدي إلى اندفاعة كارهة للروس، كما أدّت قبل ذلك الظواهر المشابهة في أوربا الغربية، بحسب المكان، إلى رهاب الإنجليز أو رهاب الأسبان أو رهاب الفرنسيين أو رهاب الإيطاليين.

ليس من المستحيل أن تؤدي آلية من نفس النمط دورًا في انشقاق كرواتيا، وهي أمة معروفة بكاثوليكيتها. إلا أنني أتردد في وضعها في الفئة نفسها مع بولندا أو أوكرانيا الغربية لأن الحرب الأهلية التي دمرت يوغوسلافيا، والتي كانت تتحدد بالتأكيد بهوياتها الدينية كاثوليكية وأرثوذوكسية وإسلامية، قد اشتعلت بسبب انهيار الشيوعية وليس انهيار الكنيسة.

إن انبثاق اليمين المتطرف المتلون بالنازية في الأقاليم الأوكرانية، جاليسيا وفولينيا وروثينيا، يفاجئ من ينتظر من تحرير الشعوب توازنًا عقليًا أفضل؛ في حين أنه من العادي تمامًا لمن وطَّن نفسه من خلال مراقبة الاندلاعات القومية الباسكية والأيرلندية والفلامندية والكويبكية. وعلى هذا الأساس علينا أن نفهم رهاب الروس البولندي والأوكراني الغربي، إذا ما كان يستخدم رموزًا قادمة من الماضي، فهو يعبر عن أزمة دينية معاشة في الحاضر ولها علاقة بإرادة القوة لدى روسيا.

نادرًا ما تكون النزعة القومية مبتكرة في اختيارها لأهدافها وموضوعات كراهيتها. علينا مع ذلك أن نقرَّ بأن الأزمة النهائية للكاثوليكية قد أنتجت في فرنسا وفي ألمانيا صورة أيديولوجية للانتقال أكثر أهمية من مجرد وطنية عرقية تافهة. علينا أن نقول إن ممارسة العبادات للأقاليم الكاثوليكية في هذا البلد أو ذاك لا تمثل سوى ثلث

الأراضي وهي قد اندمجت بشكل كامل في أمّتها في كلا البلدين بواسطة الحرب العالمية الأولى. ولكن سقوط الكاثوليكية على جانبَيْ نهر الراين أسهم في اندفاعة أوربية أدّت إلى اتفاقية ماستريخت وهو ما تبينه في حالة فرنسا الخريطة السياسية.

القلق الناشئ عن تفكك الكاثوليكية مقترنًا في فرنسا بتراث المساواة والكونية في قلب النظام الوطني، أدى الى انبثاق شكل أيديولوجي هجين ولكنه عظيم، محاولة لنزعة قومية متعددة القوميات.

فرنسا الكاثوليكية وفرنسا العلمانية 1750 ـ 1960

في الواقع لا توجد فرنسا كاثوليكية واحدة بل اثنتان: فرنسا كاثوليكية رقم 1 تخلت عن الكنيسة منذ منتصف القرن الثامن عشر، وفرنسا كاثوليكية رقم 2 بقيت مخلصة لها حتى عام 1960 لكنها في نهاية المطاف انفصلت عنها لتلقي بنفسها في اللاإيمان.

يتجاور على أرض فرنسا اليوم إذن فرنستان منزوع منهما الكاثوليكية، الأولى قديمة والثانية حديثة جدًا، الخريطة رقم I.1a[1] تحدد لنا أراضيها.

وبفضل أعمال تيموتي تاكيت عرفنا أن الخروج من الكاثوليكية في القرن الثامن عشر لم يكن أمرًا يخص الأفراد ولكن جماعات محلية، في حين أن جماعات محلية أخرى بقيت مخلصة للكنيسة[2].

لقد أراد الدستور المدني لرجال الدين في عام 1790 أن يؤسس لانتخاب القساوسة والبطاركة بواسطة أتباع الكنيسة. وقد تم إجبار

(1) Tirée de H. Le Bras et E. Todd. *L'invention de la France*, Paris, Gallimard, rééd. 2012, p. 444-445.

(2) Timothy Tackett, *La Révolution. L'Eglise, la France*; Paris, Cerf, 1986.

رجال الدين على حلف يمين يقضي باحترام هذا النص. خريطة I. 1b عن قبول ورفض رجال الدين التي أنجزها تيموتي تاكيت، لا تقدم لنا مدخلًا إلى الضمير الداخلي للقساوسة ولكنها تبيِّن لنا إرادة أتباع الكنيسة. قبِلَ رجال الدين الدستور المدني في الحوض الباريسي الهائل الممتد من سان كانتان إلى بوردو، وكذلك على ضفة البحر المتوسط، وهي مربوطة بباريس بواسطة ممر يضم دوم وايزير وإين وسون إي لوار. ورفضوا الكنيسة الجمهورية في تجمع إقليمي محيط يضم كل الغرب وأغلب الجنوب الغربي والماسيف سنترال والجورا والألزاس وأقصى الشمال.

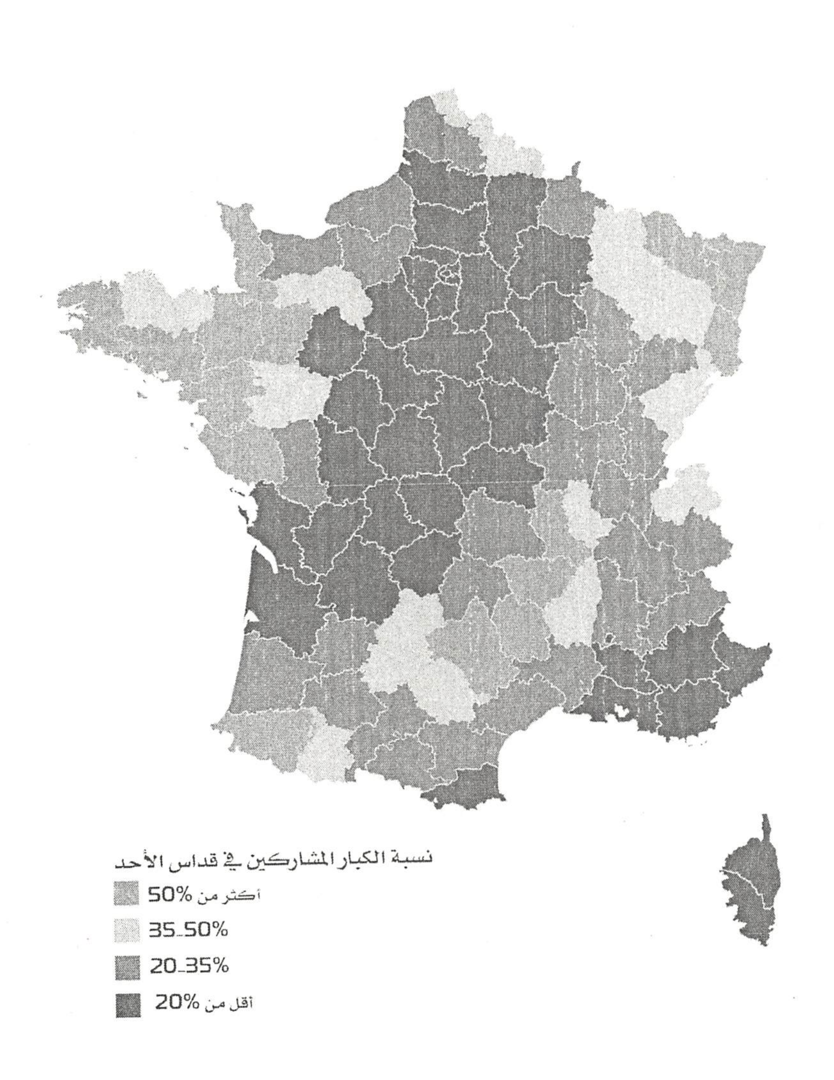
وابتداء من عام 1793 أرادت الثورة مواجهة الكنيسة من أجل تدميرها. وقد أوجد فشلها في ذلك أول تصدّع في المجال الديني الفرنسي.

الاختيارات الدينية ليست فردية إلا نادرًا وجغرافيًا، الذهنيات لم تكن بالكاد قد تغيرت حينما أنجز المشرّعان بولار وجابرييل لوبرا صبيحة الحرب العالمية الثانية أول خريطة قومية للممارسة الدينية للعبادات[1] (I. 1a) القلب المنزوع عنه المسيحية في فرنسا يبدو ثابتاً وذا قطبين لأنه يضم دائمًا الحوض الباريسي وضفة المتوسط. والتجمع الكاثوليكي المحيط تقريبًا لم يُمَس. الحدود لم تتحرك إلا نادرًا. أقاليم الليموزان ووادي الجارون ونور با دو كاليه تبتعد قليلا عن الكنيسة، وأقاليم رون ألب واللورين والكونتان يبدو أنها قد عادت إليها.

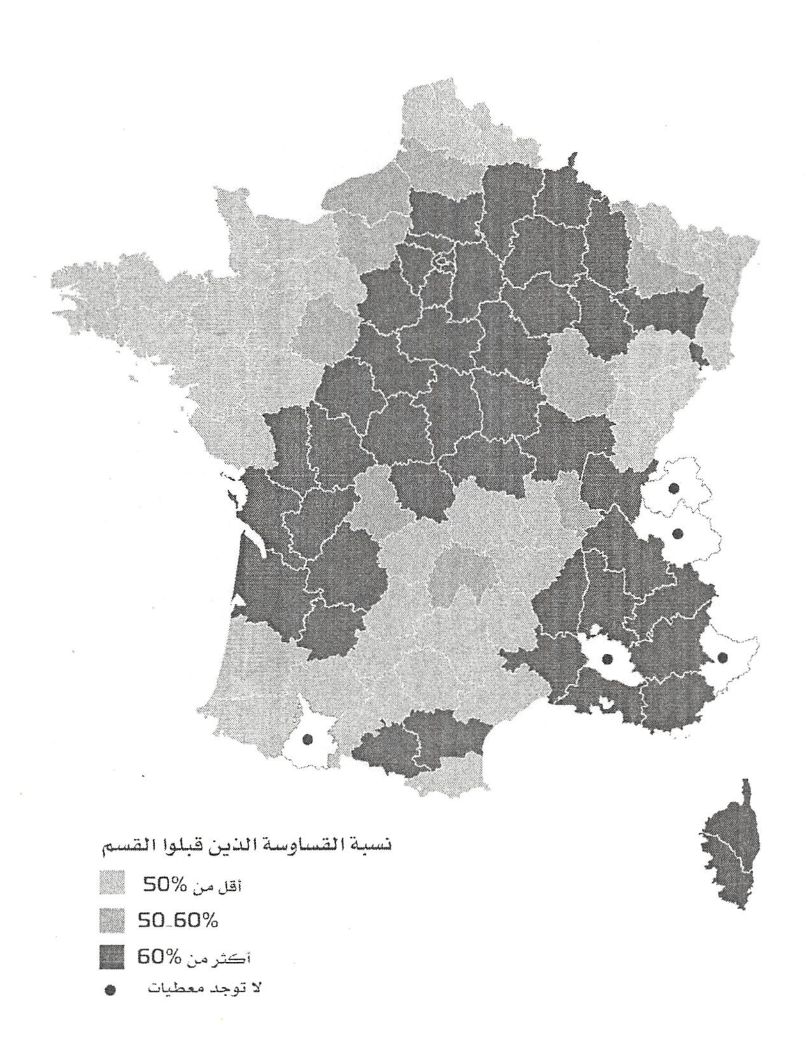
(1) يمكن أن نجد النتائج الأخيرة لهذا لعمل في:

L›Atlas de la pratique religieuse des catholique en France, de François André Isambert et Alain Terrenoire, Paris, Presse de la Fondation des sciences politiques, 1980.

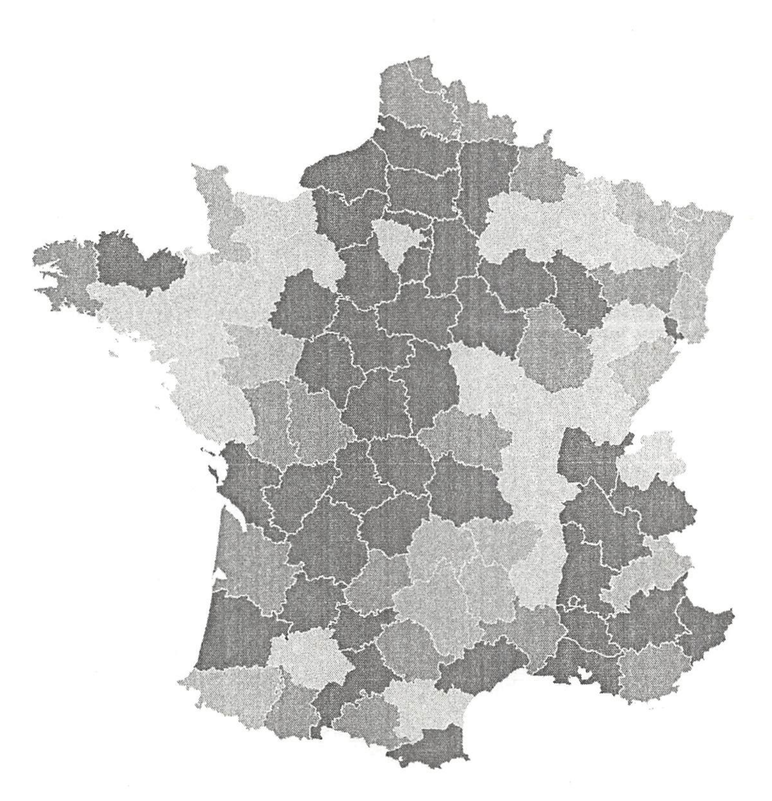
I.1a الممارسة الدينية في عام 1960



I.1b القَسَم الدستوري في 1791



I. 1c الممارسة الدينية في عام 2009



كاثوليك ممارسون بحسب تعريفهم لأنفسهم

- 19...26%
- 16...19%
- 14...16%
- 14...8%

هذا الاستقرار يشهد على «عدم جدوى» الصراع الديني الذي امتد لأكثر من قرن - من 200.000 قتيل في حرب الفانديه[1]* فيما بين عامَيْ 1793 و1796 وحتى الجرد بالقوة لملكيات رجال الدين أثناء الفصل بين الكنيسة والدولة عام 1905. وعلى العكس لم يؤدِ النضال إلّا إلى تأكيد التعايش في فرنسا بين المجموعتين الدينتين المنفصلتين: الأولى مؤمنة والثانية غير مؤمنة، ولكل مجموعة أرضها. وفي الجمهورية الثالثة انخرطت لعبة الأحزاب السياسية في هذا الشكل الديني المؤسس. النزعة الجمهورية والشيوعية والنقابة العامة للعمال CGT ازدهرت في المجال المركزي والبحر المتوسط. اليمين التقليدي ونقابة الاتحاد الفرنسي للعمال المسيحيين CFIC ثم نقابة الاتحاد الفرنسي للعمل CFDT وجدوا قواعدهم في المعقل الكاثوليكي المحيط.

التعارض بين هاتين الصورتين من فرنسا قد شكّل البنية الأساسية للحياة الاجتماعية والسياسية الفرنسية أثناء سنوات 1789 - 1960. وعلى الرغم من انحسار ممارسة الشعائر في المعاقل الكاثوليكية، بقيت هذه القسمة في المجال نشطة بصورة تحتية غير واعية.

هكذا تظهر لنا السوسيولوجيا الدينية السمة غير التاريخية للخطاب المناصر للعلمانية الراهن، والمعارض بحدة للنزعة الطائفية فهو بشكل ما يحيل إلى ماضٍ... لم يوجد يوما. فخلال قرنين كانت فرنسا مزدوجة، فقد كانت في آن أمًا للثورة وبنتًا للكنيسة، طائفية في الواقع العملي على المستوى المحلي. وتتمثل العبقرية الحقيقية للجمهورية الثالثة في تمسكها بخطاب عن الوحدة وعدم الانقسام وفي الوقت نفسه تمارس طائفية براجماتية، أو على وجه أدق طائفية صارت براجماتية بسبب قرن

---

(1) * هي حرب أهلية حدثت في أعقاب الثورة الفرنسية بين الأرستقراطية ورجال الدين وجماهير الفلاحين في إقليم فانديه شمال غرب باريس من جانب وجيش الجمهورية الثورية الوليدة من جانب آخر.

ونصف من الصراعات بين الجمهورية والكنيسة. انتهت ماريان بالتعوّد على العيش المشترك مع مريم.

لم تكن العلمانية الفرنسية تتمثل حينئذ في تجميع لضروب الوعي الفردي تختار الإيمان بالله أم لا. كانت تجمع بين ثقافة عدم الإيمان في قلب فرنسا مع جماهير بقيت كاثوليكية في المحيط، فهو أمر واقع تشكّل مع الزمن على مستوى الأمة. استفاد أفراد وأسر بنسب معتدلة من هذا التوازن كي يعيشوا في سلام إيمانهم الكاثوليكي في منطقة منزوعة المسيحية أو التمتع بعدم إيمانهم في منطقة كاثوليكية. الأقليات الدينية - يهود متحررون في عام 1791 وبروتستانت ظلوا في فرنسا بعد إصدار فرمان نانت في عام [1]1685* - انحازوا سياسيًا إلى جانب غير المؤمنين، وهو اختيار عاقل سرعان ما قادهم إلى تبنّي نزعة شك دينية رقيقة.

الفرنستان والمساواة

كيف يمكن تفسير هذه القسمة المستقرة للمجال الفرنسي؟ كانت هناك كلمة لم تستخدم كثيرًا في أثناء أزمة يناير 2015، وهي كلمة المساواة، واكتفى شارلي بالتأكيد على حريته. على الرغم من أن الحرية هي الكلمة الثانية من شعار الجمهورية الفرنسية، والذي يسمح بأن نفهم على نحو أفضل التعارض بين الفرنستين. فقبل انشطار المجال الوطني بسبب الأزمة الأولى للكاثوليكية، لوحظ، من وجهة نظر العلاقة مع المساواة، انقسام بين المركز والمحيط وهو تعارض مقرَّر منذ نهاية العصر الوسيط بواسطة الأبنية العائلية.

(1) * هو فرمان صدر من السلطة الكاثوليكية في ذاك الوقت بطرد حوالي مليون بروتستانتي من فرنسا ووافق عليه عدد من الكتاب والمفكرين في محاولة للتطهير الديني وإبقاء فرنسا، وقد بيّن فولتير بعد قرن من الزمان النتائج الكارثية علي فرنسا بسبب هذا الفرمان.

كانت الأبنية العائلية الفلاحية التقليدية تنزع إلى المساواة في قلب الحوض الباريسي وعلى ضفة المتوسط وخصوصًا في الجزء القريب من البحر في هذا الإقليم. وفي شمال البلاد كانت نزعة المساواة تشمل البنات بما أن حقهم في الميراث كان مكافئًا لأشقائهن. في الجنوب كان هناك نزوع من طرف الأب يعطي أفضلية للصبيان. كان قلب النظام الوطني مع ملحقه المتوسطي يعتقدان إذن في المساواة بصورة عفوية. وكانت هناك آلية غير واعية تعمل: «إذا كان الإخوة متساوين، فالبشر متساوون والشعوب متساوية». ونحن نرى هنا مصدر المفاهيم الثورية عن المساواة المدنية والإنسان الكوني. كما كفل تعليم الجماهير القراءة والكتابة في القرن الثامن عشر انبثاقها الأيديولوجي.

في المقابل، في فرنسا المحيط، لم تكن البنية العائلية تقوم على المساواة، وتجلى ذلك في صيغ متعددة: لم يكن هناك تفضيل صريح للتفاوت إلا في البلاد التي تمارس حق البكورة، في منطقة واسعة في الجنوب الغربي تدفع بطرف إلى إقليم رون ألب وكذلك في بعض الأجزاء من بريتانيا الساحلية وفي الألزاس[1].

في مجمل الغرب وشمال با دو كاليه تسود نظم عائلية، لم تكن من أنصار عدم المساواة صراحة، لكنها لم تكن، كما هو الحال في الحوض الباريسي، حريصة على تقسيم الإرث إلى أنصبة متساوية.

منذ زمن طويل شكلت الفرنستان نظامًا. فمن دون الوزن المقابل من فرنسا المحيطة المنتجة للانضباط لأدت الفردية المساواتية لقلب النظام القومي إلى فوضى بدلًا من مذهب في الحرية والمساواة. من وجهة نظر

(1) المساواة الصورية في الألزاس كانت كما في سائر أرجاء مقاطعة ريتانيا غير مفعلة في الواقع.

أنثروبولوجيا البنى العائلية، فرنسا الحقيقية كانت ستصبح لفترة طويلة ثلثين فوضى وثلث تراتبي.

الخريطة I. 2 تقدم رؤية مبسطة للتوزيع الأصلي لمبدأ المساواة العائلية في المجال الفرنسي. وهي تحدد أنثروبولوجيا أساسية للأمة، وتمحو كل الأشكال الوسيطة التي، منذ نهاية العصر الوسيط، تربط الكتلة المركزية بمحيطها. وعلى وجه خاص الأقاليم من أوي إلى أوكسيتان على مدى محور لاروشيل / بواتييه / بورج / نفير.

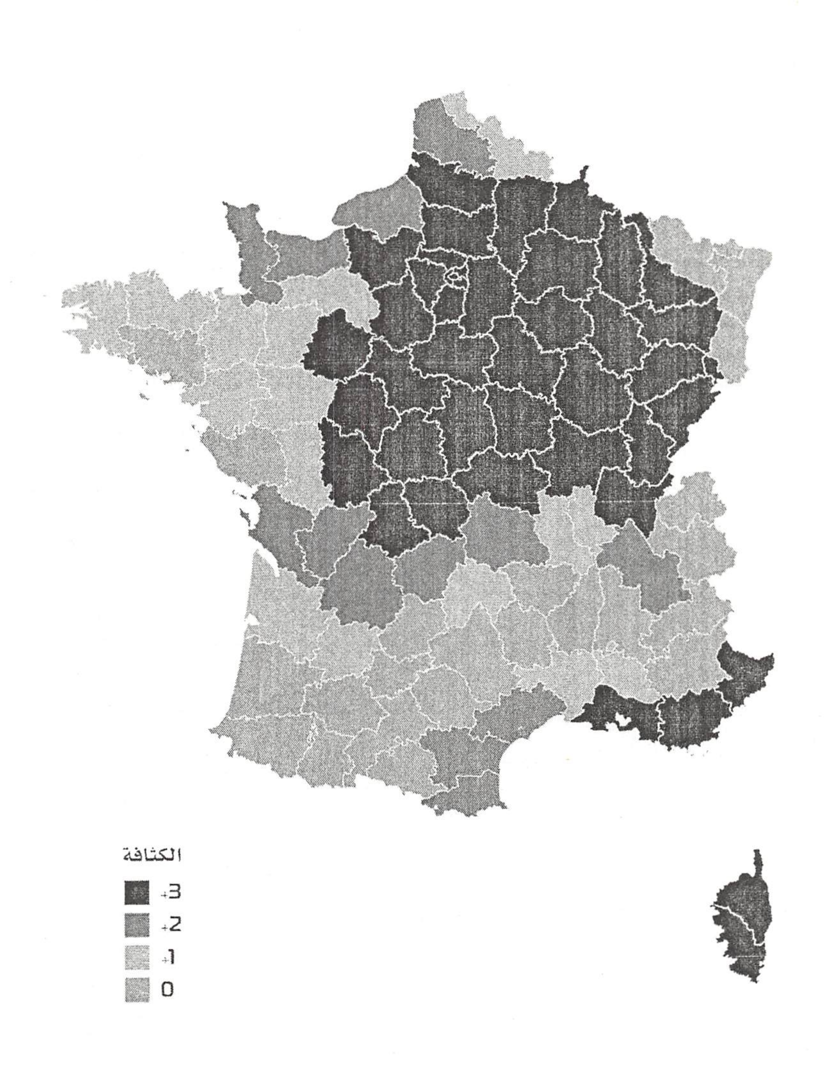
في أغلب الأحيان كانت المساواة في العائلة مرتبطة بقيم ليبرالية. في قلب الحوض الباريسي، كانت الأسرة الفلاحية النووية تحرر سريعًا أبناءها. ولكن الأسرة الجماعية على الحدود الشمالية الغربية لإقليم ماسيف سنترال فيما بين دوردوني ونيفر، والتي كانت نازعة بقوة للمساواة لم تكن ليبرالية لأن بيوتًا كثيرة تضم عددًا كبيرًا من المتزوجين تتحكم في الأفراد.

ارتبط التفاوت بصورة مألوفة بالقيم التسلطية. العائلة الجذعية[1] famille souche في الجنوب الغربي وفي الألزاس كانت تجمع بين الأجيال في أبنية رأسية تضم ثلاثة أجيال تجمع بين سلطة الأب وتفاوت أعمار الأبناء في كل تراتبي. في الغرب الداخلي كان يمكن للامبالاة تجاه المساواة أن تقترن، على الطريقة الإنجليزية، مع بنية نووية للعائلة. وفي دوسيفر أو نور بادو كاليه كانت هناك صيغ مرنة تجمع بين الأجيال في صورة مؤقتة وبراجماتية.

---

(1) * مصطلح ابتكره فريدريك لو بلاي في منتصف القرن التاسع عشر عند تحليله للنظام العائلي في الريف، ويقصد به نظام عائلي يتسم بتسلط الآباء على الأبناء وتعيين وريث وحيد وأهمية البيت أو المقر العائلي.

I. 2 المساواة في البنى العائلية



ولكن خريطة المساواة هي التي تسمح لنا بفهم، ليس فقط أصل انحسار- التخلّص من نزع المسيحية ولكن أيضًا ظهور المعاقل التي قاومت ذلك. إن انحسار الإيمان الكاثوليكي قد بدأ في القرن الثامن عشر في قلب النظم المساواتية في الحوض الباريسي وضفة المتوسط. والمنطق الأساسي لنزع المسيحية «المساواتي» منطق بسيط؛ فالسكان بعد أن تعلموا القراءة والكتابة رفضوا الفرضية الميتافيزيقية عن إله أسمى من البشر وعن قسيس أسمى من جمهور المؤمنين. في المقابل في معاقل الكاثوليكية، لم يكن هناك لا وعي عائلي مساواتي يهدد سلطة الدين.

خريطتا المساواة العائلية ونزع المسيحية لا تتطابقان إلا بصورة تقريبية. هوية القطب فقط هي الواضحة. فنحن نرى نزع المسيحية المحدد بنيويًا في البدء بنزعة المساواة في البنى العائلية، قد انتشر بعد ذلك على طول طرق التواصل. فنراه يخترق الجنوب الغربي طبقًا لمحور باريس - بوردو وهو طريق المواصلات الذي سمي بعد ذلك ناسيونال 10 ثم الأوتوستراد A10، لكي يصل بعد ذلك إلى وادي الجارون.

في إطار هذا البحث المخصص لاستكشاف الأزمة الحالية للمجتمع الفرنسي، ولمستقبل البلاد أكثر مما هو لأصلها، فإن تأملًا عميقًا عن التوافق والتنافر بين نزعة المساواة في البنى العائلية ونزع المسيحية ليس ضروريًا. هو بالأحرى مفيد لفهم ما يحدث، ولتحديد خريطة تركيبية للمزاج المساواتي في المجال الفرنسي، بإضافة أو بإدراج نزعة المساواة في البناء العائلي في الذهنية «المتخلصة من المسيحية». إذا كانت العائلة تحدد الإخوة باعتبارهم متساوين وإذا كانت نزعة الشك الدينية ترى أنه ليس على البشر أن يخضعوا لرجال الدين فإن مستوى نزعة المساواة الكامنة في ثقافة محلية يكون في حده الأقصى. وإذا كانت العائلة ليست من أنصار المساواة وتتطور في إطار كاثوليكي، يكون مستوى

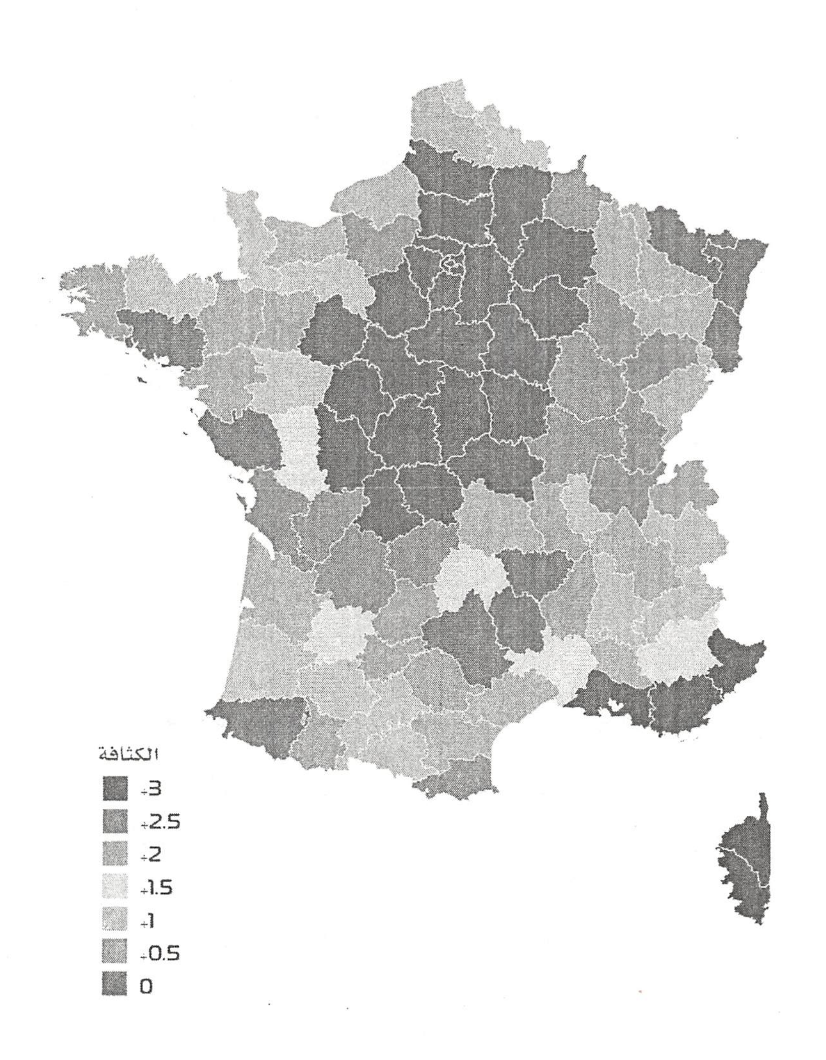
نزعة المساواة الكامنة في حده الأدنى. والجمع بين النقيضين يؤدي إلى مستويات وسيطة.

جمعت إذن في الخريطة I. 3 بين نزعة المساواة العائلية وغياب الدين كي أحصل على مستوى كلي للمساواة يتدرج من 0 إلى 3. ووجود مساحات واسعة وسيطة يشير إلى توتر بين مبادئ المساواة وعدم المساواة، ومد وجزر في الفضاء الفرنسي. وحتى بداية سنوات 1980 كانت خرائط الانتخاب السياسي في فرنسا تبين أهمية البصمة الكاثوليكية. أدى أفول الكنيسة تدريجيًا إلى صعود قوى لنزعة المساواة العائلية الكامنة، أو لنقيضها، في التحديد الانتخابي. وحتى نحو عام 1990 كانت خريطة الممارسة الدينية هي الأكثر فعالية في التنبؤ بالانحياز السياسي المستقر في الإقليم. ونحو 2015 يبدو أن الخريطة التي تجمع البنية العائلية والدين هي الملائمة. سوف أستخدم بصورة منهجية «معدلات المساواة» هذه في الفصل الرابع كي نفهم دلالة التصويت لمارين لوبن، ونيكولا ساركوزي وفرانسوا هولاند وجان لوك ميلانشون في 2012.

من الإله الواحد إلى العملة الموحدة

منذ أكثر من عشرين عامًا قادت اتفاقية ماستريشت الجزء الأكبر من أوربا الغربية إلى حلم الاتحاد بواسطة العملة، وثم التصديق عليها باستفتاء في فرنسا عام 1992 بـ 51 ٪ من الأصوات بعد سجال حاد. واليوم يبدو أن المشروع كان مجنونًا لأن منطقة اليورو على الرغم من جهودها في الميزانية والمالية وخصوصًا جهودها الأيديولوجية، استراحت إلى الركود والبطالة والكساد. ولأننا من الآن فصاعدًا متحررين من النقاش حول الجدوى الاقتصادية للمشروع يمكن لنا أن نفحص بهدوء الأصول الأنثروبولوجية والدينية لليوتوبيا.

I.3 الأساس المساواتي الشامل



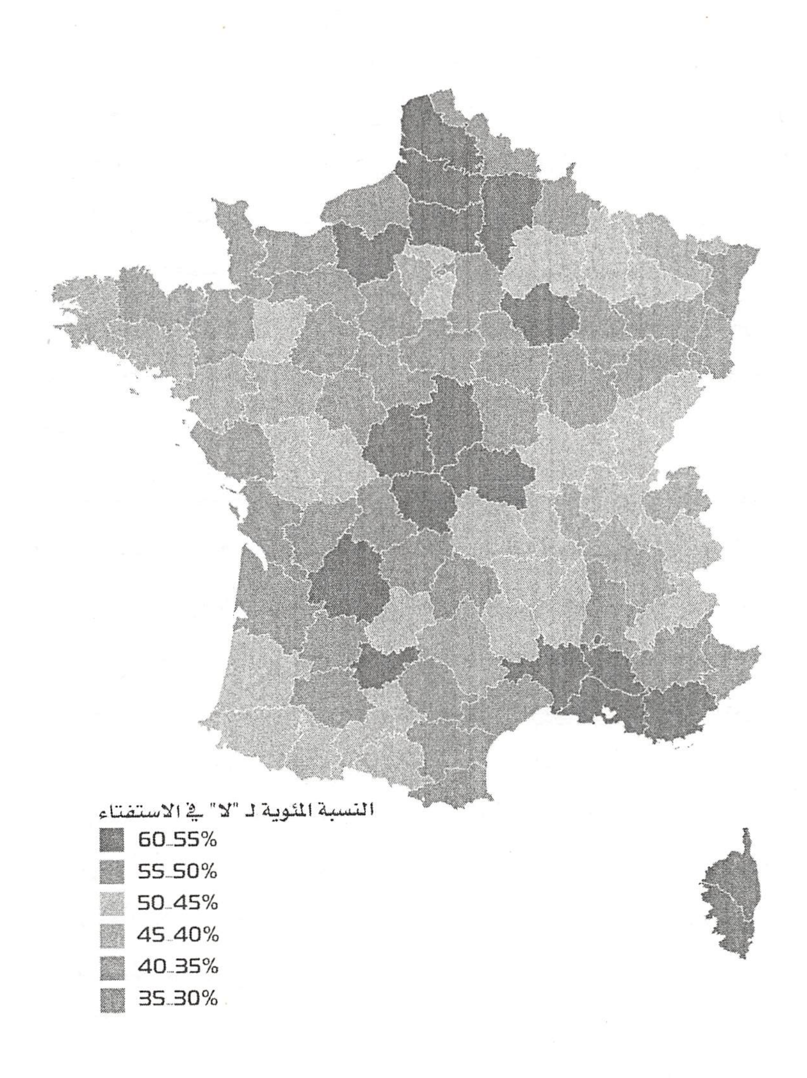
إقرار اتفاقية ماستريشت بالانتخابات قد بين بُعدًا رأسيًا للانخراط في البنية الطبقية وبعدًا أفقيًا للوضع الجغرافي على محور المركز / المحيط.

في البداية أبرز الاستفتاء مفهوم الطبقة الاجتماعية. لقد أدى إلى بزوغ - بل ربما نقول ميلاد - في الوعي القومي للموضوع الذي صار متواترًا منذ ذلك الحين عن تعارض بين النخب والشعب. في أعلى البناء الاجتماعي «الوظائف الكبرى والمهن الفكرية العليا» صوتوا بنعم بنسبة 70 ٪ وجروا معهم المهن الوسيطة التي صوتت بنعم بنسبة 57 ٪. وفي الأسفل كانت الطبقات الشعبية تلقائيًا كارهة للاتفاقية فالعمال صوتوا بنعم بنسبة 42 ٪ والموظفين بنسبة 44 ٪ مثلهم مثل الحرفيين وصغار التجار.

الفئات الاجتماعية - المهنية بحسب المعهد القومي للإحصاء INSEE تخلط الأبعاد الاقتصادية بالأبعاد الثقافية في الوضع الاجتماعي. لا ينبغي أن ننظر إذن إلى الكوادر والمهن الفكرية العليا باعتبارها ذات امتياز فيما يخص الأموال. فالمجموعة تضم المعلمين الذين اجتازوا مسابقات التأهيل للتدريس وكذلك موظفين آخرين من موظفي الدرجة الأولى في الوظائف العامة. وهو عالم يتسم بالتجانس ولكن مرتباته ليست هائلة. المجموعة التي تسمى بالعليا تجمع بين الامتيازات التعليمية والامتيازات الاقتصادية في الدخل أو في ثبات العمل. ينضوي مدرسو الابتدائي ومعلمو الثانوي والمدرسون المساعدون والمرشدون التربويون تحت مهن «وسيطة» وقد تابعوا سياسيًا الشرائح الأعلى في عام 1992.

استندت «نعم» أيضًا إلى المتغير الأكثر تقليدية في الميل إلى انتخاب اليمين: السن المرتفع. وهكذا صدق المتقاعدون على الاتفاقية بنسبة 55 ٪.

I. 4 ماستريشت عام 1992



استقصاءات الرأي المسماة «نتائج الصناديق» لا تدرج سوى التصنيف

حسب الطبقة وحسب السن. وتبين خرائط ماستريشت أن التصويت بنعم كان له بعد ديني قوي أو بالأحرى ما بعد ديني postriligieue فالإقليم الباريسي، عاصمة الكوادر العليا قد صوت لنعم بكثافة، ولكن «انضمام» الأقاليم المحيطة ذات التراث الكاثوليكي للعملة الموحدة كان بارزًا أيضًا، كما تبين الخريطة I. 4. وهنا معامل للارتباط يبلغ 0.47 يربط التصويت بنعم في عام 1992 بالممارسة الكاثوليكية المتبقية والتي أنجزها معهد IFOP في عام 2009.

(فلنتذكر أن معامل علاقة خطية بين سلسلتين من الأرقام يتراوح بين 1- و1+، والاتصال بين السلستين موجب وسالب يكون وثيقًا كلما اقتربت القيمة المطلقة للمعامل من 1).

علينا أن نلاحظ أن متغيرات الطبقة والدين ليست مستقلة تمامًا بما أن الشرائح العليا من المجتمع ما زال لديها اليوم ممارسات دينية متبقية أكثر أهمية من جماهير الشعب. البرجوازية، التي كانت فولتيرية في نهاية القرن الثامن عشر، عادت جزئيًا إلى المسيحية في منتصف القرن التاسع عشر بما في ذلك الجزء المنزوع عنه المسيحية في الأراضي القومية. الخوف من الثورة الاجتماعية يفسر المصلحة في هذه العودة إلى الاستنجاد بالدين. ويمكن أن نشير كذلك إلى علاقة بين السن والدين، بما أن ممارسة دينية معينة تبقى، كما رأينا، عند من هم أكبر من 65 عامًا، ولاسيما عند من هم أكبر من 75 عامًا.

وعلى الرغم من ذلك فهذه الروابط ليست جوهرية لأن ما يهم اليوم لم يعد هو الكاثوليكية النشيطة. وسيصبح من الخطأ أن نستنتج من هذا الارتباط بين الممارسة الدينية المتبقية والتصويت بنعم الفكرة العامة بأنها أصوات الكاثوليك الذين انساقوا وراء الكوادر العليا أدخلوا

فرنسا في السر المثير للعملة الموحدة. لقد ارتكبتُ هذا الخطأ في حينها، حيث لاحظت التوافق بين خرائط الممارسة الدينية نحو عام 1960 والتصويت بنعم في 1992، فاستخلصت أن التصويت لصالح ماستريشت كان كاثوليكيًا. في الواقع لو أخذنا في الاعتبار جماهير الناخبين ذوي الدلالة الإحصائية، نجد أن تصويت الناخبين القادمين من الكاثوليكية، ولكنهم كانوا قد أهملوها، هو الذي جعل فرنسا تميل إلى التصديق على الاتفاقية. اختيار العملة الموحدة قد أعقب - بالنسبة لمؤرخ يعمل على المدى الطويل - ترك الإله الواحد. ليس الدين هو الذي حدد سلفًا الانضمام لمشروع اقتصادي، وإنما انحسار الدين هو الذي أدى إلى التعويض بأيديولوجيا، وهي خلق صنم نقدي يمكن لنا عند هذه المرحلة من التحليل أن نطلق عليه اليورو أو العجل الذهبي.

صحيح أنه بوضع الخرائط بجوار بعضها يمكن لنا أن نعتقد أن «نعم» لماستريشت تعيد إنتاج الانتخاب لصالح فاليري جيسكار ديستان في 1974، وهو نفسه نسخة من الخريطة القديمة لليمين المحافظ الواضحة في انتخابات الجبهة الشعبية عام 1936 والذي كان مرئيًا قبل عام 1914. والوجود المستمر لفاليري جيسكار ديستان على منصة أنصار ماستريشت في الحملة الانتخابية يدعم هذا الوهم.

ولكن جماهير تخلت عن المسيحية مؤخرًا هي التي سمحت لليوتوبيا النقدية أن تنتصر في عام 1992، كما سمحت ابتداء من عام 1965 ببعث الحزب الاشتراكي ووصوله إلى السلطة على اليسار ثم على فرنسا. خريطة نمو الحزب الاشتراكي فيما بين 1965 و1990 تشبه هي أيضًا خريطة الكاثوليكية.

فرانسوا هولاند.. اليسار والكاثوليكية الزومبي

الديناميكية الجوهرية للنظام السياسي -الأيديولوجي الفرنسي، خلال العقود الثلاثة السابقة على ماستريشت تمثلت في انزياح نحو اليسار للناخبين الكاثوليكيين اليمينيين. أهمية الظاهرة تتجاوز أكثر من مجرد العد الإحصائي، وقد أعطت طاقتها الحركية للمجموعة امتيازًا هجوميًا. لقد كانت منتجة لرجال جدد وأفكار جديدة. نقابة الاتحاد الفرنسي للعمال المسيحيين CFTC بعد أن تخلصت من الطائفية أصبحت نقابة الاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمل CFDT، لقد انتصر اليسار الثاني على الأول الذي بقي، علمانيًا على الطريقة القديمة، مخلصًا لاشتراكية محملة بالطقوس. هذه هي الحركة التي قادت إلى ماستريشت. البنية الطبقية للانتخاب لا ينبغي لها أن تجعلنا ننسى أن اليوتوبيا النقدية كانت فكرة اشتراكية، تابعها اليمين بدرجات متفاوتة من الحماس. فما كان من الممكن البتة للحزب المحافظ لجيسكار أو التجمع من أجل الديمقراطية لجاك شيراك أن يجد الطاقة والابتكار وإجمالًا الإيمان اللازم لاختراع العملة الواحدة.

في كتاب السر الفرنسي الذي كتبته بالاشتراك مع هرفي لوبرا[1] أطلقنا مصطلح «الكاثوليكية زومبي» على القوة الأنثربولوجية والاجتماعية التي ولدت من التفكك الأخير للكنيسة في معاقلها التقليدية، وسوف أفحص لاحقًا ظواهر أخرى تربوية واقتصادية تشهد على البقاء على قيد الحياة بعد الموت لهذه الصورة المتبقية للثقافة التحتية الكاثوليكية في المحيط.

---

(1) Hervé Le Bras et Emmanuel Todd, *Le Mystère Français*, Paris, Seuil, 2013.

إعادة التجسد هذه هي ربما الظاهرة الاجتماعية الأكثر أهمية في سنوات 1965-2015، وقد انتهت بأن قادت فرنسا في مغامرة أيديولوجية متعددة الجوانب، تتضمن الصعود القوي لاشتراكية من نوع جديد، اللامركزية، تزايد نزوع أورباوي، سياسة نقدية مازوخية، تغيير طبيعة الجمهورية، وكما سيبدو فيما بعد، صورة مستترة لشكل من الإسلاموفوبيا وربما من معاداة السامية.

فرنسوا هولاند هو ابن لطبيب كاثوليكي من اليمين المتطرف، وأخصائية اجتماعية كاثوليكية من اليسار وهو تجسيد متقن لهذه الكاثوليكية الزومبي. بل يمكن اعتباره النموذج المثالي، بالمعنى الفيبري، للكاثوليكية الزومبي.

الرجل يعد نفسه بلا شك من اليسار ولا يمكن أن يقبل بسهولة أن قيمه العميقة بقيت هي قيم طفولته: تراتبية، طاعة وربما نظام أمومي. لقد كانت الكاثوليكية الأخيرة بالفعل دينًا للأم متمحورًا حول عبادة العذراء مريم، وبوجه خاص في غرب فرنسا.

هذه النظرة البسيطة على بطاقة الهوية الدينية للرئيس تسمح لنا أن نفهم جيدًا أشياء كثيرة. فالرئيس وقد وُضع على رأس أمة في شدة، يصر على ألا يفعل شيئًا، ألا يقرر، ألا يكون كبيرًا، أن يبقى متوافقًا مع التربية التي تلقاها متواضعًا. ولكن هذا التواضع، في صيغته الأصلية، هو الذي سمح للكاثوليك في الجيش الفرنسي أن يتجنبوا عدم طاعة الجمهورية خلال قضية درايفوس، كما سمح لهيئة أركان البحرية الملكية أن يدمروا أسطول طولون في 27 نوفمبر عام 1942. عدم القدرة على اتخاذ قرار في القصر الجمهوري الإليزيه لا تأتي كما يظن البعض من الاشتراكية الراديكالية. إن

لها أصلًا ثقافيًا، جماعيًا، كاثوليكيًا، انتقل بصورة رائعة إلى فرانسوا هولاند، كنموذج كاثوليكي زومبي. ومثل كثيرين قبله، ولد ترابًا فصار ترابًا.

كي نفهم التدمير الكبير للنظام السياسي الفرنسي علينا الآن أن نواجه سؤالًا أساسيًا: ما هو في الواقع هذا الحزب الاشتراكي الذي استعاد حيويته بامتصاص المطرودين من الكاثوليكية؟ العادة التي وجدنا أنفسنا عليها والتى تتمثل في عدم التعليق إلا على السياسة الواعية، الصريحة، جعلتنا لزمن طويل نتخيل أقاليم من اليمين تتحول إلى اليسار. تسمح لنا الأنثروبولوجيا بإدراك المحددات غير الواعية للمجموعات والأفراد التي تشكلها. وهي تدعونا بالتالي إلى أن نتبنى تصورًا أكثر واقعية للاختيارات. لقد لاحظنا أن الكاثوليكية كانت راسخة في أقاليم كانت فيها البنى العائلية رافضة لمبدأ المساواة. أليس من المرجح أن الكاثوليكيين الزومبي حينما ينخرطون في الحزب الاشتراكي بدلًا من أن يعتنقوا نزعة المساواة الخاصة بالأقاليم المركزية قد وضعوا في قلب اليسار حمولتهم الذهنية التي تؤمن بالتفاوت؟ ألا نمسك هنا بالعنصر المفتاح الذي يفسر لنا في مرحلة أولى، مجاملات الحزب الاشتراكي تجاه البنوك، وفي مرحلة ثانية حماسه المستمر والراسخ للنظام وللتقشف؟

الفرنك القوي، السير باتجاه اليورو، ثم اليورو متحققًا: كلها لا تكف عن تعذيب الهيئة الاجتماعية وتسميم الديمقراطية. وربما يصبح الحزب الاشتراكي في العمق أقل حساسية وأكثر قسوة تجاه الضعفاء مما كان اليمين المحافظ. الكاثوليكية الاجتماعية كانت تحتقر النقود وتحث الأثرياء على الشعور بالمسؤولية تجاه الفقراء. العبادة الاشتراكية للعملة الموحدة تقودنا إلى ما وراء التصور الكاثوليكي عن المجتمع.

2005: الفرصة الضائعة لصراع الطبقات؟

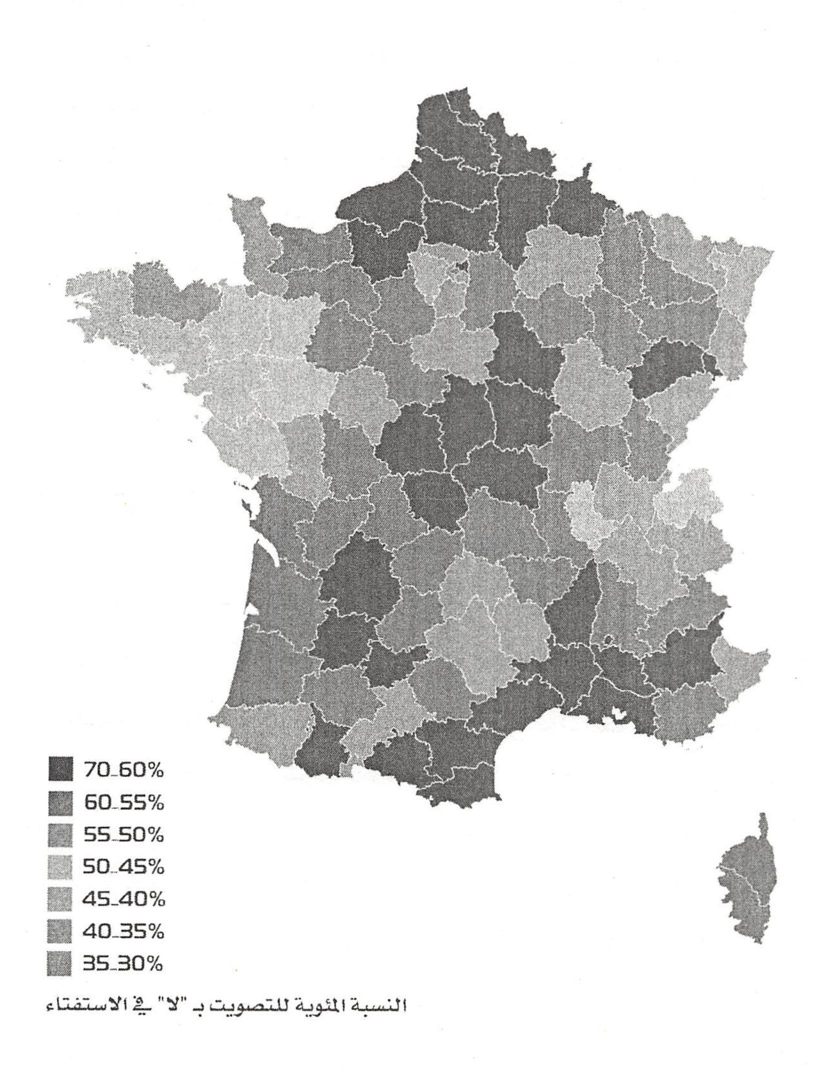
أبرز استفتاء 2005 حول الاتفاقية الدستورية الأوربية تدعيمًا للبعد الرأسي، الطبقي، الذي أدى إلى رفض الدستور الأوربي بنسبة 55 ٪ من المنتخبين، 19 ٪ من العمال صوتوا بـ« نعم» في مقابل 40 من الموظفين. التصويت بنعم للحرفيين وصغار التجار كان تقريبًا ثابتًا؛ بنسبة 45 ٪ بل حتى إنه تقدم تقدمًا بسيطًا بالنسبة لعام 1992. في المقابل، انتقلت المهن الوسيطة بوضوح إلى معسكر الرفض مع 46 ٪ فقط من التصويت بنعم. الكوادر والمهن الثقافية العليا قد تقلصت بنسبة 8 ٪ في ارتباطهم بالمشروع الأوربي، ومع ذلك فقد أيدوا الاتفاقية بنسبة 62 ٪.

التصويت الكاثوليكي الزومبي لـ«نعم» قد انخفض بصورة ملحوظة: إذا كانت بعض محافظات المحيط التي صدَّقت على الاتفاقية كلها كاثوليكية زومبي، فإن العلاقة الجغرافية الكلية بين الممارسة الكاثوليكية المتبقية والتصويت بنعم قد هبطت إلى معامل + 0.36.

وما يدعو أكثر إلى الدهشة، هو التصلب الأورباوي للجزء الميسور من الإقليم الباريسي، ففي باريس نفسها ارتفعت «نعم» من 62.5 ٪ إلى 66.5 ٪، وفي إقليم ايفلين من 57.4 ٪ إلى 59.5 ٪ وفي أعالي السين من 56.7 ٪ إلى 61.9 ٪. أما بقية إقليم إيل دوفرانس فقد انتقلت إلى معسكر الـ«لا». صوَّت الطلاب بـ«نعم» بنسبة 54 ٪: فرضية شباب متعلم ثوري لم يكن لها محل في 2005.

تصويت المتقاعدين، وبما يليق بهذه الشريحة العمرية، كان متجمدًا عند 56 ٪، مع فارق بنسبة 1 ٪ فقط، يبين أن تقدم التليف الأيديولوجي بطيء.

I. 5 الاتفاقية الدستورية عام 2005



في عام 2005، إذن، كان فشل المشروع الأوربي بديهيًا بالنسبة لغالبية السكان، ولكن نلاحظ تشنجًا وتصلبًا في ارتباط الطبقات ذات الامتيازات باليوتوبيا. وسوف نكون مخطئين لو فكرنا في أن هذا الوفاء مرتبط ببساطة بالمصلحة الاقتصادية. بالتأكيد معقل المقاومة الأورباوية مكون ممن كانوا أقل معاناة من الهبوط الاقتصادي لمنطقة اليورو، إما لأنهم محميين لقربهم من رأس المال الذي يتيح الامتيازات المالية، وإما لأنهم يحتلون الدولة الضامنة لاستمرار الوظيفة.

ولكن علينا ألا نهمل البعد الميتافيزيقي للإصرار. خرجت العملة الموحدة من انهيار الدين الكاثوليكي كما خرجت الثورة الفرنسية من التخلص الأول من المسيحية أو النازية من سقوط اللوثرية: الأزمة الحالية تستخدم آليات عميقة من مستوى شبه ديني. من الصعب على المؤمنين أن يتخلوا عن إيمانهم بالعملة. فقدان معنى الأشياء أمر خطير بل ومؤلم، لمن عليهم افتراضًا أن يحددوا مستقبل المجتمع ويوجهوه إلى البحث عن حياة أفضل، بعد الإله الواحد وفردوسه.

العملة الموحدة وأوربا الخاصة بها، ولكن بعد العملة الموحدة... ماذا؟ أي حلم بعد ذلك سوف يقود خطاهم؟ الطبقة السائدة تعاني. هنا، يلزم التحديد: من الواضح أن التجمع المرضي للمسيطرين في الإيمان النقدي لا يفترض ارتباطًا عميقًا للأفراد بقيم معينة، بل على العكس: قوة إيمان الجماعة تنشأ عن ضعف إيمان الأفراد، كما سنرى فيما بعد.

في أكتوبر 2005 سرعان ما هب تمرد للضواحي في أعقاب التصويت الطبقي في شهر مايو ضد الاتفاقية الدستورية. اعتقد الرأي الشائع بين النخب سريعًا وبلباقة أن الشباب الذين يشعلون السيارات هم، على الأسوأ، فرنسيون صغار قليلو التربية، معبرين بواسطة تخريبهم عن

رغبة في الدخول الى المدينة. هذا السلوك المتعاطف الذي يبدو اليوم متقادمًا، يبين لنا أنه في 2005 لم تكن الإسلاموفوبيا قد ترسخت في الطبقات الوسطي الفرنسية.

بقي أنه في نهاية ذلك العام 2005، والذي كان عامًا موترًا للطبقات المسيطرة، كان من الممكن أن نلمح فرنسا في سبيلها إلى أن تعيد صلتها بالصراع الطبقي القديم. ولكن في عام 2015، بدأ يظهر، بعد عشر سنوات من تقدم الإسلاموفوبيا في الطبقات الوسطى ومعاداة السامية في الضواحي، أن فرنسا لم تتهيأ بعد للمواجهة الاقتصادية. العامل الديني أو شبه الديني الذي بدأ يضعف في 2005، عاد بقوة. الكاثوليكية الزومبي التي بدت قاهرة ونشيطة ولكن أقلية، لا يمكن اعتبارها العامل الوحيد لعدم التوازن العقلي الذي يغزو المجتمع الفرنسي شيئًا فشيئًا.

الإلحاد الصعب

علينا اليوم ألا نبخس من إسهام القلب العلماني لفرنسا في التأزم الديني الذي يتصاعد ببطء وإن كان بصورة لا تقاوم. فأن يكون المرء ملحدًا صار اليوم أكثر صعوبة. فرنسا المركزية التي يشغلها غير المؤمنين، لم تكن فيما بين الأعوام 1794 و1960، مهملة تمامًا من جانب الكنيسة. فقد كانت الكنيسة موجودة فيها في صيغة سلبية، كعدو بالتأكيد، ولكن أيضًا بوصفها نقطة مرجعية ميتافيزيقية أكيدة، أي اتجاه ينبغي تجنبه. كان غير المؤمن يعرّف نفسه بأنه مفكر حر، أي هارب من السجن اللاهوتي، وسعيد باسترداد حريته. طالما ظلّ خصما للإكليروس، كان الإنسان الذي بلا إله معفيًا من السؤال النهائي. ماذا بعد الإيمان الديني؟ كان هناك بالأساس، الأيديولوجيات السياسية الحديثة بالتأكيد. توالت على فرنسا غير المسيحية الثورة ثم اليسار الجمهوري (الحقيقي)، وأخيرًا

الحزب الشيوعي، تأكيدًا للتوافق الخرائطي بين قوة اليسار والتخلص من المسيحية (الخريطة I. 6). ترسخ التصويت الشيوعي عند نضوجه في أعقاب الحرب العالمية الثانية في فرنسا كصورة سلبية شبه تامة للممارسة الدينية مع بعض الاستثناءات البسيطة مثل كوت دارمور، وهي محافظة متفردة على المستوى الأنثروبولوجي، مسكونه في جزءها الغربي بنوع عائلي جمعي وأمومي. ولكن التكامل الجغرافي بين التوطين الكاثوليكي والشيوعي يشير إلى بنية وإلى نظام، حتى لا نقول إلى تواطؤ. من عام 1789 حتى عام 1981 كانت الأيديولوجيات الثورية للمركز وضفة المتوسط تبدو هكذا معتمدة على المعاقل الكاثوليكية المحيطة. الصورة غير المتوقعة لسفينة ثورية ترسو بواسطة أوتاد كاثوليكية تطرأ على الخاطر. هل نحن متأكدون أنه في لحظة ما، أمكن للأيديولوجيا الثورية أن توجد بقوتها وحدها، دون دعم نقيضها الكاثوليكي؟

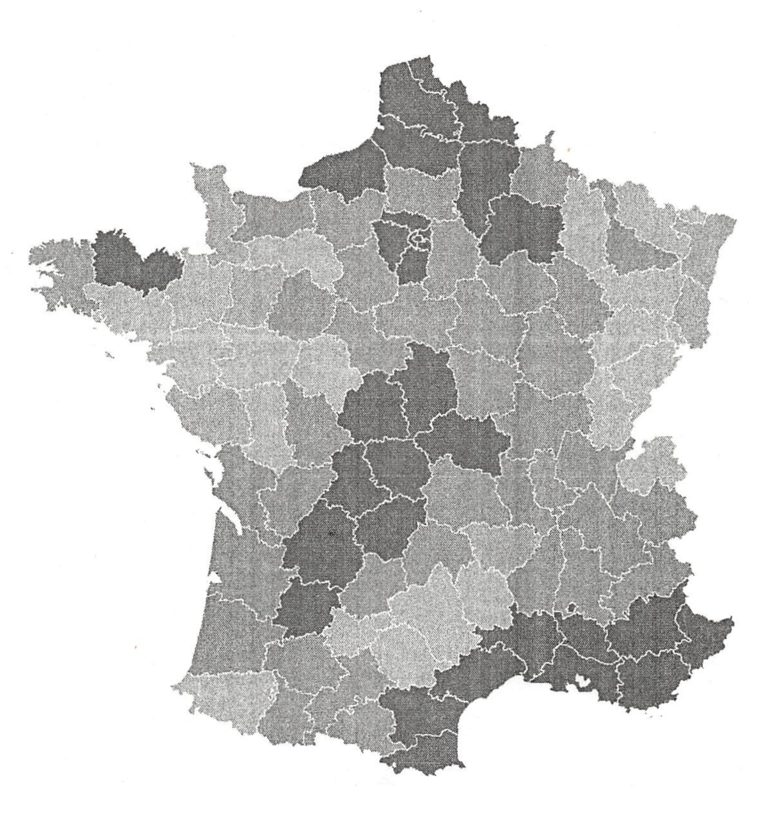
الاختفاء النهائي للكنيسة يترك فراغًا في حياة العلماني الفرنسي. نهاية الكاثوليكية كانت أيضًا أزمة لفرنسا العلمانية. فنحن نندهش لكون سقوط الحزب الشيوعي قد أعقب سقوط ممارسة الشعائر الدينية. في 1981 نزل الحزب الشيوعي الفرنسي فجأة من 20.6 ٪ إلى 15.3 ٪ في الانتخابات وذلك قبل تفكك النظام السوفيتي بعقد من الزمان، ولكن بعد انهيار الكاثوليكية بخمسة عشر عامًا.

حتى انهيار الدين في الأقاليم المحيطة في الغرب، والبرانس الغربية وجنوب وشرق الماسيف سنترال وإقليم رون ألب والجورا واللورين والألزاس وأقصى شمال فرنسا لم يكن على العلمانية أن تعرّف نفسها في المطلق بأنها عالم بلا إله. ولكنها اكتفت بأن تلعب ضد. وانطلاقًا من بداية سنوات 1990 بدأت المشكلة الأساسية لعدم الإيمان بالبروز

أخيرًا. عدم وجود الله، وهو مفهوم قابل للتعقل بصورة بالغة، لا يحل مسألة الغايات الأخيرة للوجود الإنساني. الإلحاد لا يؤدي إلا إلى عالم محروم من المعنى وبشرية بلا مشروع. فرنسا العلمانية تسهم إذن بطريقتها في الوعكة الدينية الجديدة، ليس لأن عليها أن تتعود على عدم الإيمان، ولكن لأن عليها في نهاية المطاف أن تعيشه «في المطلق» محرومة من الموارد الأخلاقية والنفسية للاحتجاج الإكليروسي. فرنسا الكاثوليكية الزومبي تنتقل، بلا هوادة، إلى فراغ لا نهائي لعالم بلا إله، ملحد. والمصطلح نستخدمه هنا بمعنى محايد، دون أي إحالة إلى أي بعد نضالي (مصطلح اللا أدرية لا يبدو لي ملائمًا من الناحية السوسيولوجية). ثراء التفاعلات الممكنة بين الإلحاد القديم والإلحاد الجديد يبدو لا نهائيًا، يصعب تحليله في غياب معطيات التحقيقات التي تميز بين فراغين ميتافيزيقيين. علينا من باب الحذر أن نتخيل الأسوأ. الجمع بين قلقين لا يمكنه عقليًا أن يولد شعورًا بالرفاهية. ويمكن تصور علاقة بينهما تتمثل في التضخيم المتبادل والدائري.

إذا ما قبلنا بأن الإلحاد، بدلًا من أن يجلب للمرء على المدى الطويل رفاهية نفسية لا تشوبها شائبة، هو على العكس مولِّد للقلق. علينا أن نتصور أن سكان فرنسا في حالة خطر ميتافيزيقي. وبالوصول إلى هذا المستوى من التحليل علينا أن نتصورهم وكأنهم باحثون عن خصم بنّاء، عن هدف. والإسلام متاح، في ضواحينا الفاقدة للنظام بسبب أزمة الرأسمالية المتقدمة، وفي بلادهم الأصلية، المضطربة بسبب أزمات الانتقال إلى الحداثة. ومن دون إهمال الوجود الملموس للنزعة الأصولية الإسلامية أو الإرهاب، علينا أن نكون قادرين على أن نقرَّ بأن فرنسا غير المؤمنة في حاجة، حتى تستعيد توازنها، إلى كبش فداء كي تحل محل كاثوليكيتها، التي لم يعد لها استخدام.

I. 6 الحزب الشيوعي في عام 1973



التصويت

- 35_23.5%
- 23.5_16%
- 16_9%
- 9_6%

شيطنة الإسلام تلبي حاجة لمجتمع متخلص تمامًا من المسيحية. ونحن لا نستطيع، دون هذه الفرضية، أن نفهم احتشاد ملايين العلمانيين يتظاهرون خلف رئيسهم الكاثوليكي الزومبي كي يدافعوا عن الحق المطلق في رسم محمد كاريكاتوريًا، وهو الرمز الذي يحترمه أكثر من 5٪ من سكان البلد والأكثر ضعفًا وهشاشة.

هذا النموذج لا يبين لنا أي من العلمانيتين الفرنسيتين، القديمة أو الجديدة، كان الأكثر فعالية في الحشد في 11 يناير. ولكن التحليل الإحصائي للمتظاهرين يسمح بأن يقدم إجابة بسيطة على هذا السؤال. وبهذا سوف نكتشف من هو فعلًا شارلي، وأفضل من ذلك سوف نتعرف عليه خلف قناعه الجديد.

الفصل الثاني

شـــارلـــي

منذ اليوم التالي للمظاهرات الكبرى في 11 يناير انتشرت في الصحافة خرائط لتقدير عدد المشاركين في كل مدينة. وقد أُنجزت على عجل وفي مناخ من الاحتفاء الجمهوري بالذات، مما يجعلها تحتوي على أخطاء كثيرة.

يزيد عدد المتظاهرين بالنسبة للسكان في سن العمل عن 25 ٪ في ثلاثين مدينة، والرقم القياسي كان لمدينة شيربور وهو 57 ٪! من السهل أن نسخر وأن نقترح قسمة التقديرات على اثنين أو أكثر، بل ونبدأ في وضع نظرية حول التأثيرات الإحصائية للإجماع الذي يصنعه الإعلام. مع ذلك سيظل من الخطأ أن نعتقد أن هذه الأرقام لا تعني شيئًا. توزيع الكثافة على الأراضي الفرنسية يتقاطع مع متغيرات أخرى. تخبرنا النظرية الإحصائية من جهة أخرى أنه حين تكون أخطاء التعداد اعتباطية، أي لا تأتي من أي منهجية فإن العلاقة التي تم قياسها تكون أقل

مما هي عليه إذا ما كان القياس دقيقًا. بعبارة أخرى إذا كان هناك سبب أو أكثر يحدد حجم الحشد، أخطاء التسجيل تمنع الانكشاف الإحصائي لهذه الأسباب. باختصار إذا استطعنا أن نستخلص قانونًا أو أكثر من هذه الأرقام المتعجلة يمكن لنا أن نكون على يقين أن هذا القانون أو القوانين هي في الواقع أكثر قوة مما توحي به المعطيات.

لا ليس لدينا أي مبرر لأن نفترض أن الدويتو المكون من وزارة الداخلية وصحيفة ليبراسيون قد أدخل تحريفًا بصورة معممة منهجية. الأرقام بالتأكيد، مبالغ فيها ولكن بصورة اعتباطية. ولهذا لم أستخدم هنا المعطيات المقدمة في 12 يناير في صحيفة ليبراسيون إلا في أكبر 85 تجمعًا سكانيًا. بالنسبة للمدن صغيرة الحجم فإن الميل إلى المبالغة «للدلالة على شيء» هو ميل لا يقاوم لإضفاء الطابع المأساوي، بصورة ما، على تأثير مدينة شيربور. الخريطة II. 1 تبين مظاهرات 10 يناير في اليوم السابق على اليوم الكبير حسبما سجلتها الصحيفة. ولقد أضفتها لأعداد يوم 11، حينما يكون هناك مظاهرتان قد تتابعتا في مدينة واحدة مثل مارسيليا. بالتأكيد بعض الأفراد تظاهروا يومين متتاليين، ولكن سيكون من الظلم ألا نكافئ إحصائيًا هذه الطاقة المبذولة. في حالة باريس التي يقترحون لها عددًا يتراوح بين 1.5 مليون و2 مليون متظاهر، اخترت التقدير الأكبر، احترامًا للخصم. وإذا لم يكن هناك أي تقدير لواحدة من المدن من بين 85 مدينة فإنني قدّرت حدًّا أدنى بألف متظاهر، وفي حالة دواي – لينس المنسية على الخريطة فقد قدرت صفر متظاهر..

هذه الـ 85 تجمعًا حضريًا كانت تشمل في عام 2011، 41.2 مليون نسمة أي 64 ٪ من سكان فرنسا. كان مجموع المتظاهرين المسجلين يصل إلى 4394000 كان متوسط المتظاهرين. إذن 10.7 ٪ لكل 100

ساكن في المجال الحضري الفرنسي الأساسي، متوسط المعدلات هو فقط 7.6 ٪. وزن التجمع السكاني الباريسي - 12 مليون - يفسر الفجوة بشكل كبير: معدله هو 16.3 ٪، وهو من أعلى المعدلات، لا ينبئ بصورة سليمة عن متوسط المعدلات كما أن مليوني متظاهرٍ فيه لا ينبئون عن المعدل المتوسط.

هناك فرنسي حضري لكل عشرة يقدم نفسه على أنه شارلي، وهذا هائل. ولكن توزيع الجماهير ظل على الرغم من ذلك غير متكافئ على الأراضي الفرنسية. ويبدو أن حجم التجمع الحضري لم يكن له تأثير مهم على نسبة الارتباط: 0.20 + وتصبح، 0.14 + إذا استبعدنا باريس.

شارلي: كادر عالي، وكاثوليك زومبي

مواجهة معدلات المتظاهرين بالتركيب الاجتماعي للتجمعات بالغ الدلالة. تشير الخريطتان II. 2 وII. 3 إلى نسب «العمال» و«الكوادر والمهن الفكرية العليا»، في كل مجال حضري. يلاحظ معدل ضعيف من المتظاهرين في التجمعات التي تتضمن نسبة مرتفعة من العمال مثل دنكرك وأميان وسان كانتان وموبوج وشارل فيل مزيير وتيونفيل وروان والهافر ومولوز وبلفور ولافال ولومان وشوليه. في المقابل، قلاع الكوادر، وعلى رأسها باريس، ثم ليون وبوردو ورين ونانت تظهر كثافة مرتفعة في الحشد. يوجد معامل ارتباط 0.44 - يمكن قياسه بين معدلات المتظاهرين ونسبة العمال و0.38 + بين معدل المتظاهرين ونسبة الكوادر. هذان المؤشران، وإن لم يكونا مرتفعين، هما من وجهة النظر الإحصائية بالغي الدلالة[1]. علينا أن نتذكر الخلل في دقة القياس.

---

(1) فلنذكر بأن معامل الارتباط الخطي المحسوب على 85 نقطة من المعطيات، هو حسب الفرضيات المعتادة، دال في حدود 1 ٪ إذا كانت القيمة المطلقة أعلى من 0,28.

ولنسجل المعامل الأعلى بالنسبة للعمال. إنه يشير إلى لا مبالاة عمالية أكثر تأثيرًا كحادٍّ من حماس الكوادر في توزيع الكثافة[1]. تحديد موقع الإنفعال العاطفي في الطبقات الوسطى يشير إلى قضية داريفوس بأكثر مما يشير إلى الجبهة الشعبية.

يوجد شذوذ دال يبدو مباشرة ويضعنا على طريق ما هو ديني، وهو التعارض بين ليون ومارسيليا وهما بالترتيب ثاني وثالث تجمعين سكانيين فرنسيين. مارسيليا تشمل هنا جزءها «البرجوازي» والجامعي أي مدينة إيكس. وتم تسجيل 300000 متظاهر في ليون، و 115000 فقط في مارسيليا. وهذا الرقم الأخير هو حاصل جمع يومين من التظاهر، ويعني ذلك 13.7 ٪ في مقابل 6.7 ٪ من الحشد. التعارض بين المدينتين الكبيرتين كان له دائمًا معنى لأن كل مدينة منهما موجودة في قلب إقليم ثقافي ذي نمط خاص. مارسيليا هي عاصمة الجنوب الشرقي المتخلص من المسيحية، وفيما سبق كانت به معاقل شيوعية قوية واليوم، معاقل جبهوية لليمين المتطرف. ليون هي عاصمة إقليم رون ألب ذي التراث الكاثوليكي. هاتان المدينتان تجسدان التحولات الحضرية أي العلمانية القديمة والكاثوليكية الزومبي. ويجعلنا تعارضهما نشتبه في استعداد قوي لسكان المحيط الكاثوليكي إلى التظاهر واستنكاف سكان الأقاليم القديمة المتخلصة من المسيحية عن التحرك.

يمكننا أن نعالج المسألة بصورة شاملة بحسب تأثر المدينة بمحيطها الإقليمي سواء كان كاثوليكيًا أو علمانيًا قديمًا. في بعض الحالات النادرة استخدمت فئة وسيطة. الخريطة II. 4 تقسم المدن إلى ثلاث فئات: تأثير

---

(1) تراجع خطي متعدد يؤكد أن معدل الكوادر لا يؤثر بصورة دالة، إذا ما تحكمنا في معدل العمال ودرجة التأثر بالكاثوليكية.

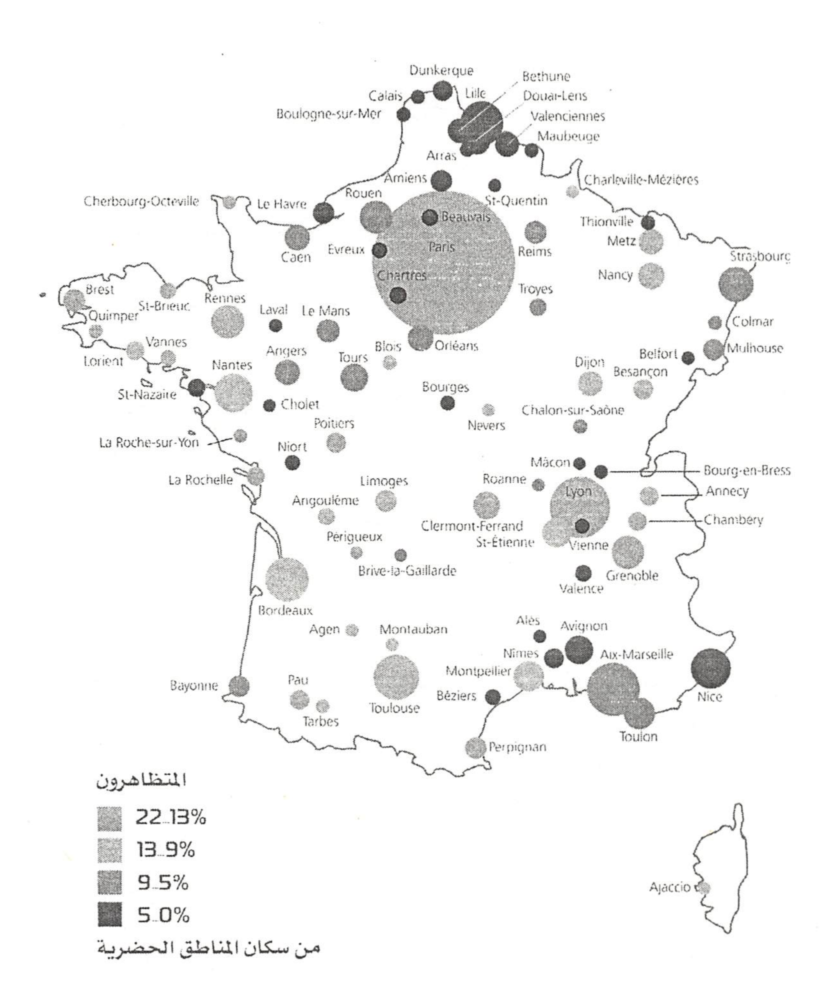
كاثوليكي قوي أو ضعيف أو غير دال. وهي تخرج من خرائط الممارسة الدينية التي قدمناها في الفصل السابق عن المحافظات. وقد أخذنا في الحسبان التدفقات السائدة للهجرة في تقييم العمق الديني للتجمعات السكانية، وبالتالي نفترض هنا أن مدن الأقاليم قد امتصت ثقافات إقليمية مع السكان المهاجرين من الريف إلى الحضر.

ويبين الرسم البياني 1، أن المعدل المتوسط للمتظاهرين كان 6 ٪ في المدن ذات التراث العلماني و11,4 ٪ في المدن الكاثوليكية الزومبي؛ ومن جديد الارتباط واضح، قريب من تلك التي تم قياسها مع العمال 0,43 +[1].

في الحقيقة، قائمة المدن المرتبة ترتيبًا تنازليًا حسب كثافة المظاهرات تبين تأثيرًا كاثوليكيًا زومبيًا. ونحن نرى على رأس التوزيع حسب الترتيب، شيربورج، برست، رين، سان بريو، جرينوبل، باريس، كامبير، لا روش سور يون، والحضور الكبير للغرب يبدو وكأنه توقيع للكاثوليكية، وتكريم متأخر وغريب لكتاب لوحة سياسية لغرب فرنسا، هذا العمل الكبير في العلوم السياسية والذي كان يدرس فيه أندريه سيجفريد عام 1913 دور الكاثوليكية في التوجيه الراسخ إلى اليمين في الغرب الفرنسي. وكان تحليله أساسيًا للجمهوريين في ذلك الوقت. كان يقول لهم أن عليهم أن يتعلموا العيش مع الكنيسة. ولكن ما علينا أن نفهمه، لماذا هبَّ الغرب الآن باسم القيم الجمهورية؟ تغير معجز، إذا ما اعتبرنا أن الأمر يتعلق بالدفاع عن الجمهورية نفسها التي كانت مكروهة فيما بين أعوام 1791 و1914.

(1) تحليل التنوع في معامل يبين هذا التأثير (5-p-value=3,7 x 10).

II. 1 كثافة المتظاهرين



جدول

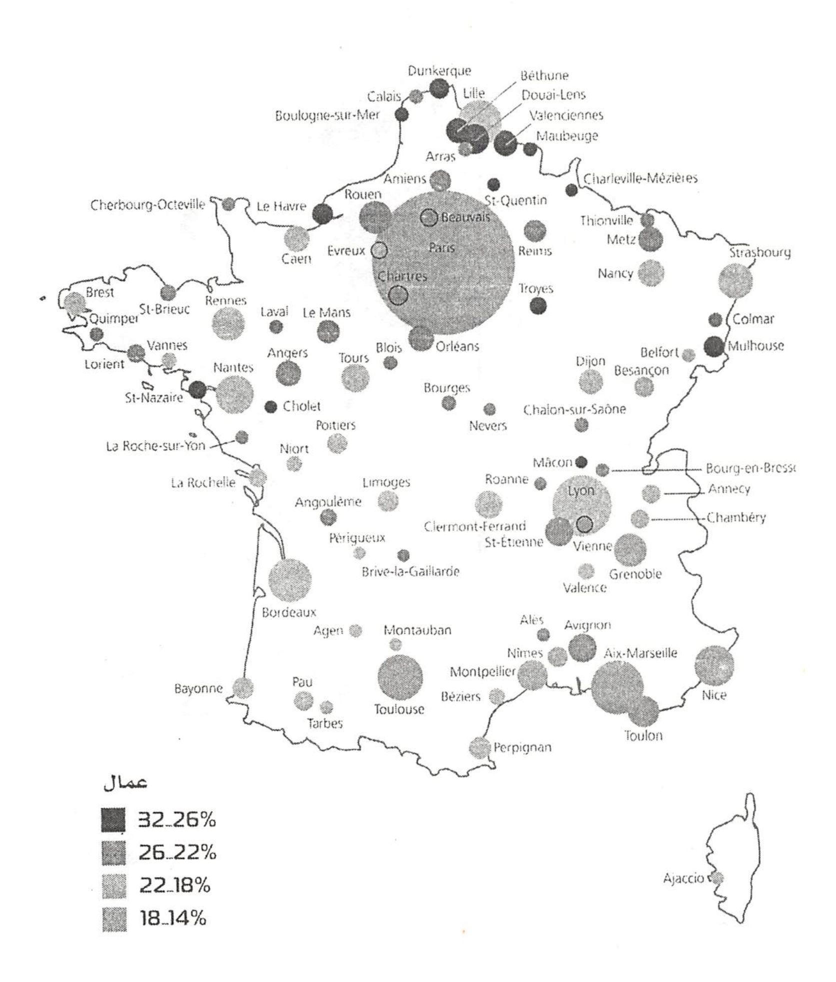
المدينة المدن المتأثرة بالكاثوليكيةالخط الأسود	السكان (2011)	المتظاهرون (بالآلاف)	النسبةالمئويةإلى إجمالي السكان
Cherbourg	116 878	25	21,4
Brest	314 239	65	20,7
Rennes	679 866	125	18,4
Saint-Brieuc	170 779	30	17,6
Grenoble	675 122	110	16,3
Paris	12 292 895	2 000	16,3
Quimper	124 930	20	16,0
La Roche-sur-Yon	116 856	18	15,4
Clermont-Ferrand	467 178	70	15,0
Périgueux	101 773	15	14,7
La Rochelle	205 822	30	14,6
Pau	240 898	35	14,5
Lyon	2 188 759	300	13,7
Vannes	149 312	20	13,4
Perpignan	305 546	40	13,1
Tarbes	116 056	15	12,9
Bordeaux	1 140 668	140	12,3
Toulouse	1 250 251	150	12,0
Blois	126 814	15	11,8
Saint-Étienne	508 548	60	11,8
Agen	111 011	13	11,7
Metz	389 529	45	11,6

المدينة المدن المتأثرة بالكثوليكيةالخط الأسود	السكان (2011)	المتظاهرون (بالآلاف)	النسبةالمئويةإلى إجمالي السكان
Nancy	434 565	50	11,5
Charleville-Mézières	106 440	12	11,3
Angoulême	179 540	20	11,1
Montpellier	561 326	60	10,7
Poitiers	254 051	27	10,6
Limoges	282 876	30	10,6
Montauban	104 534	11	10,5
Besançon	245 178	25	10,2
Ajaccio	100 621	10	9,9
Nevers	102 447	10	9,8
Lorient	214 066	20	9,3
Dijon	375 841	35	9,3
Chambéry	216 528	20	9,2
Annecy	219 470	20	9,1
Nantes	884 275	80	9,0
Mulhouse	282 714	25	8,8
Roanne	107 392	9	8,4
Reims	315 480	25	7,9
Colmar	127 598	10	7,8
Chalon-sur-Saône	133 298	10	7,5
Angers	400 428	30	7,5
Caen	401 208	30	7,5
Tours	480 378	35	7,3

المدينة المدن المتأثرة بالكاثوليكية بالخط الأسود	السكان (2011)	المتظاهرون (بالآلاف)	النسبة المئوية إلى إجمالي السكان
Bayonne	283 571	20	7,1
Brive-la-Gaillarde	101 915	7	6,9
Aix-Marseille	1 720 941	115	6,7
Toulon	606 987	40	6,6
Troyes	190 179	12	6,3
Strasbourg	764 013	45	5,9
Le Mans	343 175	20	5,8
Rouen	655 013	35	5,3
Orléans	421 047	22	5,2
Saint-Nazaire	211 675	10	4,7
Laval	121 017	5	4,1
Valence	175 195	7	4,0
Niort	152 148	6	3,9
Arras	128 989	5	3,9
Lille	1 159 547	40	3,4
Bourges	139 368	4	2,9
Cholet	104 742	3	2,9
Nice	1 003 947	28	2,8
Calais	126 308	3	2,4
Dunkerque	257 887	6	2,3
Le Havre	291 579	5	1,7
Amiens	293 646	5	1,7
Valenciennes	367 998	3	0,8

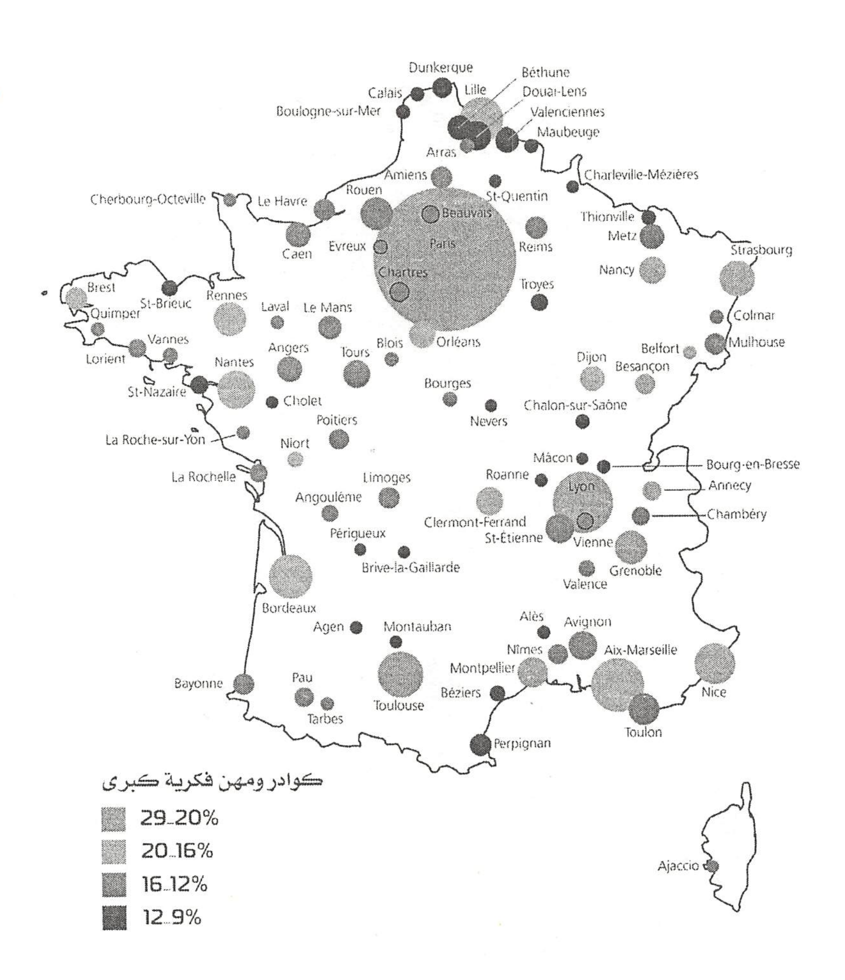
المدينة المدن المتأثرة بالكثوليكيةالخط الأسود	السكان (2011)	المتظاهرون (بالآلاف)	النسبةالمئويةإلى إجمالي السكان
Béthune	367 924	3	0,7
Mâcon	100 172	1	1,0
Évreux	110 661	1	0,9
Saint-Quentin	111 549	1	0,9
Vienne	111 606	1	0,9
Alès	112 741	1	0,9
Belfort	113 507	1	0,9
Bourg-en-Bresse	121 386	1	0,8
Beauvais	124 603	1	0,8
Maubeuge	129 872	1	0,8
Boulogne-sur-Mer	132 661	1	0,8
Thionville	134 736	1	0,7
Chartres	146 142	1	0,7
Béziers	162 430	1	0,6
Nîmes	256 205	1	0,4
Avignon	515 123	1	0,2
Douai - Lens	542 946	0	0,0

II. 2 العمال

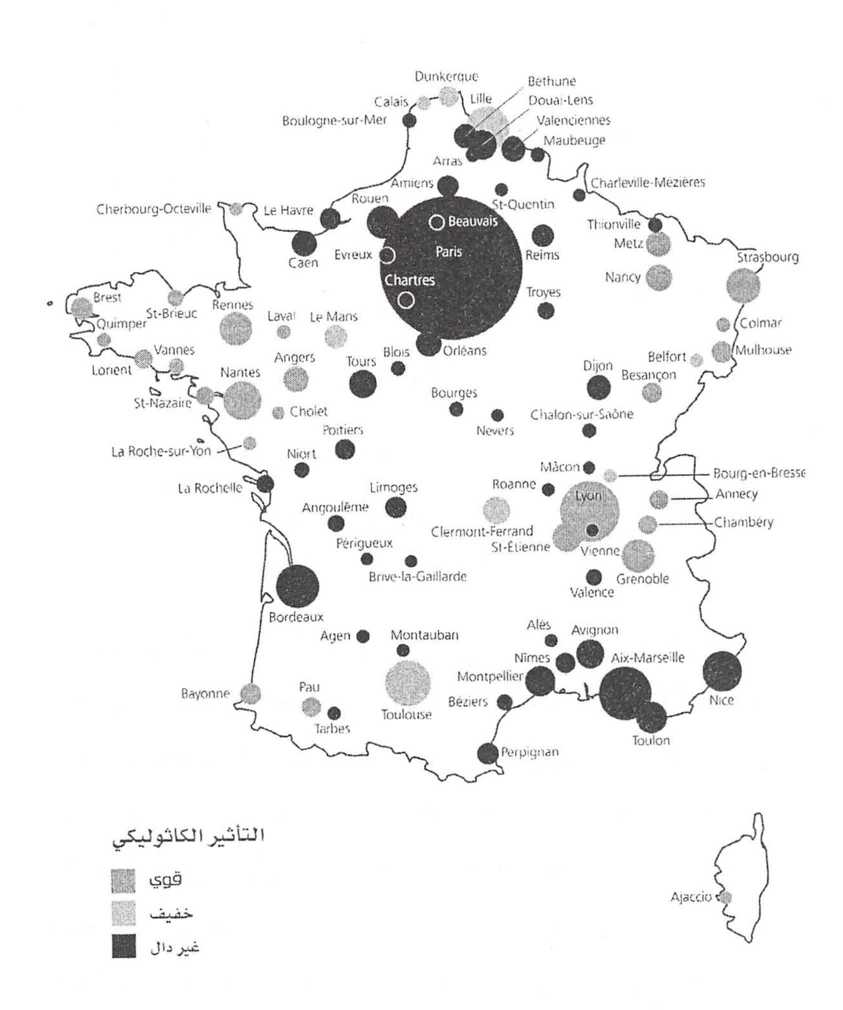


Dunkerque
Calais
Boulogne-sur-Mer
Béthune
Lille
Douai-Lens
Valenciennes
Maubeuge
Arras
Amiens
Charleville-Mézières
St-Quentin
Cherbourg-Octeville
Le Havre
Rouen
Beauvais
Paris
Caen
Evreux
Reims
Thionville
Metz
Strasbourg
Nancy
Chartres
Troyes
Brest
St-Brieuc
Rennes
Quimper
Laval
Le Mans
Colmar
Lorient
Vannes
Angers
Tours
Blois
Orléans
Mulhouse
Belfort
Dijon
Besançon
Nantes
St-Nazaire
Cholet
Bourges
Nevers
Chalon-sur-Saône
Poitiers
La Roche-sur-Yon
Niort
Mâcon
Bourg-en-Bresse
La Rochelle
Limoges
Roanne
Lyon
Annecy
Angoulême
Clermont-Ferrand
Chambéry
Périgueux
St-Étienne
Vienne
Brive-la-Gaillarde
Grenoble
Valence
Bordeaux
Agen
Montauban
Alès
Avignon
Nîmes
Aix-Marseille
Montpellier
Bayonne
Pau
Béziers
Nice
Toulouse
Tarbes
Toulon
Perpignan
عمال
32_26%
26_22%
22_18%
18_14%
Ajaccio

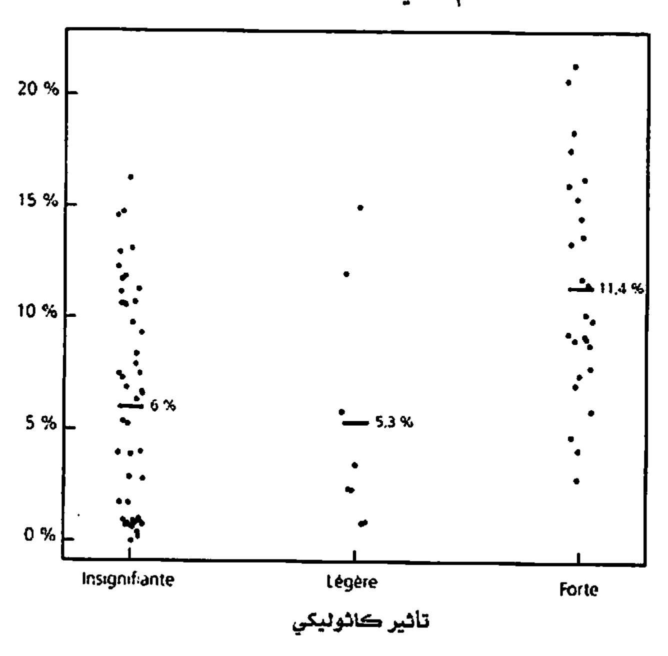
3 .II الطبقات الوسطى العليا



II. 4 الكاثوليك في المدن الكبرى



رسم بياني 1. معدل المتظاهرين



انطمس التأثير الكاثوليكي الزومبي مع ذلك في التجمعات ذات الحضور السكاني العمالي الكبير مثل لا فال وأنجيه وشوليه وسان نازير. ما عدا هذه المدينة الأخيرة نادرًا ما ينظر إلى مدن الغرب على أنها مدن «عمالية» لأن الصناعات بدأت فيها مؤخرًا. واليوم تشير الخرائط الاقتصادية لفرنسا إلى انهيار للقوى الصناعية نتج عن السياسة المختلطة المجنونة التي تجمع منذ ثلاثين عامًا بين التبادل الحر والعملة القوية. صمدت التجمعات السكانية في الغرب بصورة أفضل وبدت من الآن فصاعدًا ذات نسبة عمالية أكثر ارتفاعًا من المدن المنكوبة في شمال وشرق الحوض الباريسي، بل إن التجمعات الواقعة في وادي نهر اللوار

كانت حتى وقت قريب ذات ديناميكية حقيقية بسبب الصناعات الجديدة الإلكترونية والمتنوعة، ومدينة شوليه معروفة بشبكتها من الشركات الابتكارية وكذلك أيضًا مدينة لافال الرزينة.

يمكن أن نفسر غياب مدينة ستراسبورج بين المدن ذات معدل التظاهر العالي بسبب مناخها العمالي والشعبي. عاصمة الألزاس مدينة إدارية وجامعية كبرى، مزودة بشكل جيد بكوادر ومهن فكرية عليا. ولكن حان الوقت الآن كي نذكر بالموضوع الأساسي للمظاهرة، الصريح للبعض والضمني بل وغير اليقيني للبعض الآخر: «أنا شارلي، أنا فرنسي، لي الحق بل والواجب أن أسخر من إسلام الآخرين وبالقدر نفسه من كاثوليكيتي». محافظتا الألزاس ومحافظة الموزيل كانت منضمة لألمانيا في الفترة بين الأعوام 1871 و1918 وبالتالي لم تعرف الفصل بين الكنيسة والدولة الذي حدث عام 1905. وبقيت تحت نظام الكونكوردا لعام 1801 الذي لا يعترف بالحق في التجديف. جان لوك ميلانشون مع الشعور الحاد بالأولويات التاريخية الذي يميزه كان يطالب بتطبيق القانون العام على هذا الإقليم الخاص قبل قضية شارلي إبدو. علاقة الألزاس بالدين علاقة خاصة. فقد يحدث أحيانًا أن يحدد الناس هويتهم بكونهم كاثوليك أو بروتستانت. ومن دون أن نزعم أن الحشد الضعيف في ستراسبورج يعبر عن نزوع خاص تجاه الإسلام، يمكن أن نرى أن المحور الأيديولوجي للمظاهرة في 11 يناير لا ينخرط كما ينبغي في الديناميكية الثقافية الألزاسية. وسوف أتناول لاحقًا النتائج المأساوية التي يمكن أن تسببها في الألزاس الهيستريا العلمانية الجديدة.

التحليل المفصل للمظاهرة لا يؤدي إذن إلى اكتشاف عالم جديد، متجدد ومعاد تأسيسه. محددات إطلاقه هي في جوهرها، محددات التصويت نفسها على معاهدة ماستريشت. الشرائح الاجتماعية المتحفزة

كانت هي الطبقات الوسطى النابعة من القطاع العام والقطاع الخاص، ويزداد زخمها في المحافظات بمكون قوي كاثوليكي زومبي.

يسمح التراجع الخطي بحسب ثلاثة متغيرات - نسبة العمال، نسبة الكوادر والمهن الفكرية العليا، والأثر الكاثوليكي - بتفسير دلالة الإحصائية بـ 40 ٪ من التنوع في معدل التظاهر[1]. وهذا هائل إذا ما أخذنا في الحسبان عدم اليقين الذي يشوب المعطيات. حد الخطأ بين المعدلات التي نصل إليها والقيم التي يتم التنبؤ بها بواسطة النموذج يتضمن بالفعل، ليس فقط - كما هي العادة - متغيرات تفسيرية غائبة، ولكن خطأ بالغًا في القياس. ومن دون هذا الخطأ يكون مستوى التحديد على الأرجح 55 ٪.

وبالتوازي مع ماستريشت، المواطنون كبار السن فقط هم من لم يستجيبوا للنداء. ونحن لم ندرجهم في تحليلنا لأنه من البديهي أنه فوق سن معين يصبح التظاهر صعباً، مع ذلك من المؤكد أن متوسط عمر المواطنين المتظاهرين كانت مرتفعًا بالمقارنة مع متوسط عمر التجمهرات الثورية، فقد كان يضم عددًا لا بأس به من المتقاعدين.

شارلي هو إذن معرفة قديمة. القوى الاجتماعية التي عبرت عن نفسها في 11 يناير هي تلك التي قبلت معاهدة ماستريشت. الانفعال الذي تولد من المجزرة قد أعاد في 11 يناير إحياء، ليس الجمهورية، ولكن الحلف الذي صوت لصالح حلها في النظام الأوربي الجديد. جماهير المظاهرة توحي بأن الفئات «الوسيطة»، للنخبة الاجتماعية المهنية للمعهد القومي للإحصاء INSEE التي أطلقت تحالف 2005، عادوا إلى الكتلة المهيمنة أيديولوجيًا في المجتمع الفرنسي في 2015. ومن هذا الانضمام نشأ الشعور بالإجماع.

(1) معامل التحديد (R ينطلق من التغير الذي يشرحه النموذج) يعادل 0,39.

انتشار التظاهر في النصف الأعلى من المجتمع الفرنسي وفي المحيط ما بعد الكاثوليكي يجبرنا على الحديث عن هيمنة كتلة أو عن تحالف اجتماعي وليس عن إجماع. ساد الصمت في الأوساط الشعبية وكذلك عند أبناء المهاجرين في الضواحي، الذين كانوا في أغلبهم غائبين عن المظاهرات كما لاحظ أغلب المعلقين. الجمهورية التي كان الأمر يتعلق بالدفاع عنها لم تكن جمهورية كل المواطنين. ويفرض علينا الفهم الأنثروبولوجي والجغرافي للمجال الاجتماعي أن نعتبر أن المذاهب الجديدة - الأورباوية والجمهورية المتأخرة - تستند على الطبقات والأقاليم الأقل تبنيًا لمبدأ المساواة أو لا تتبناه على الإطلاق. ومن هنا نفهم لماذا لم نستمع إلى الكلمة الثانية من الشعار الجمهوري في المظاهرات.

ولكي نتجنب أي خلط، سوف أطلق مصطلح «النزعة الجمهورية الجديدة» على المذهب البازغ الذي يؤكد بحرارة ارتباطه بالجمهورية وبالعلمانية، ولكنه يجد قاعدته في هذه الأقاليم الكاثوليكية التي كانت تقاوم بشدة إقامة الجمهورية. ولذا يؤدي بنا التحليل الإحصائي إلى هذا السؤال الأساسي: ما السبب في أن الأقاليم التي تؤيد اليوم بشدة المشروع الأوربي والعلمانية هي تلك التي، عندما كانت كاثوليكية، أمدت أعداء داريفوس بأكثر قواهم وبأفضل الداعمين لنظام فيشي؟

توجد إجابة متفائلة على هذا السؤال: السقوط الأخير للكاثوليكية في معاقلها داخل الطبقات العالية ومحيط فرنسا سمح بتحرر شامل للمجموعات المعنية وبانضمام مخلص وعميق لقيم الحرية والمساواة. (وأنا هنا أسلم بأن قيمة الإخاء مشتركة بين الكنيسة والجمهورية وبالتالي لا أذكرها بوصفها عنصرًا يساعد على التمييز).

في مثل هذا التقديم للأمر على أنه تحول ديني - فيما يشبه نموذج القديس بولس في الانضمام للجمهورية- ينبغي اعتبار العاطفة الجديدة تجاه العلمانية من قبل الجماعات التي تخلت للتو عن الكنيسة، والخارجة مؤخرًا من سيطرة رجال الدين كأنه مجرد تنشيط للعلمانية التقليدية. بيد أن هذا ليس هو ما نلاحظه: المرحلة الأخيرة في اختفاء الكاثوليكية بوصفها قوة اجتماعية لم تتضمن رفضًا صريحًا وعنيفًا للكنيسة مشابهًا لما كان من الممكن أن نلاحظه في زمن فولتير والثورة والفصل بين الكنيسة والدولة في 1905. لقد تحولت نقابة اتحاد العمال الفرنسيين الكاثوليك CFTC بنعومة وهدوء إلى نقابة اتحاد العمل الفرنسي CFDT من دون أن تصير معادية لرجال الدين.

فقبل أن نتكهن كميتافيزيقيين بشأن حرية الإنسان علينا أن نرى في واقع العالم قوة الاستمراريات. لا الأفراد ولا الجماعات يمكن لهم أن يتحرروا من قيمهم، في فرنسا أو في أي مكان آخر، خلال ثلاثين عامًا فقط من التطور، فهناك مبدأ القصور الذاتي الذي لا يجعل مجتمعًا أو طبقة تنفصل سريعًا من مسارها التاريخي.

بالتأكيد، هذه القيم محتجبة ولا واعية، ولكن قبول دوامها وصراعها المحتمل مع القيم الواعية للسياسيين أو الناخبين، التي يحملونها كالعادة كمعطف قديم يسمح لنا بأن نحلل بفاعلية أحد الملامح البنيوية للحياة السياسية الفرنسية الحالية: تناقض لا يتوقف بين ما يُقال وما يُفعل.

1992-2015 من النزعة الأورباوية إلى النزعة الجمهورية الجديدة

هذا الازدواج ملازم للأورباوية. كانت لغة ماستريشت ليبرالية مساواتية وكونية. لم يكن الأمر يتعلق سوى بدفع تأسيس أوربا الموحدة إلى الأمام، رابطة دول حرة ومتساوية تعيش في سلام دائم على النظام

الكانطي[1]*. عظمة المبادئ لا تستهين بالتبرير بالفاعلية الاقتصادية. عملة اليورو سوف تضمن الرخاء.

الواقع كان على العكس: تباطؤ في النمو وركود اقتصادي. وماستريشت، بدلًا من أن تقود إلى انتصار الحرية والمساواة أدت إلى اللامساواة تحت السلطة المتعالية لإلهة مقدسة: هي العملة. رأت الأوساط الشعبية يد الإدارة الاقتصادية الحديدية تنهال عليها لتسمح بتدمير الأنشطة الصناعية محبذة الخدمات المالية. وأصبحت أوربا تراتبية بين أمم غير متساوية.

يمكن لنا فيما سبق أن نتصور أن السياسيين والناخبين المؤيدين لماستريشت، وهم غير مؤهلين، لم يكونوا يتصورون النتائج الاقتصادية لحلمهم الأيديولوجي، وأنهم كانوا يفكرون بالفعل في إطار الحرية والمساواة الجمهورية. التعارض المفاجئ بين الشعب والنخب في عام 1992 لم يكن سوى حادث عارض سيء مثله مثل أثر الكاثوليكية في التصويت بـ «نعم». ولكن في عام 2015 آثار ماستريشت موجودة. المصانع تُغلق والضواحي تسقط في العفن وعلينا أن نسلم بفرضية أنه لم يكن في عقل من صاغوا موضوع العملة الموحدة شيء آخر: ما يحدث ليس في تناقض مع قيم التحالف الاجتماعي الذي يتحكم في فرنسا، ولكنه على العكس يرضيه.

بالنسبة للعمال والموظفين والشباب فربع القرن هذا ضاع. وبالنسبة

---

(1) * نسبة إلى الفيلسوف الألماني كانط صاحب كتاب مشروع السلام والذي كان يدعو فيه في القرن الثامن عشر إلى تطبيق قانون بين الدول يمنع تحول الصراعات إلى صراعات مسلحة، مثله مثل القانون الذي يخضع له المواطنون داخل الدولة فيضمن السلام الاجتماعي

للسجال الأيديولوجي أيضًا، لأنه تشتت في بلاغة اللف والدوران. ومع ذلك بالنسبة للباحث، لهذا الزمن الذي مرَّ قيمة لأنه أدى في النهاية إلى إظهار القيم الكامنة للفاعلين. بالفعل كان هناك مثل أعلى للتراتبية هو الذي قاد إلى ماستريشت وما زال يحكمنا، وهو مازال راسخًا في قيم السلطة واللامساواة. وهو يأتي لنا من الكاثوليكية ومن نظام فيشي أكثر مما يأتي من الثورة. شارلي مثله مثل ماستريشت يعمل وفقًا لصيغتين، الأولى واعية وإيجابية، ليبرالية ومساواتية وجمهورية والأخرى لا واعية وسلبية، تسلطية وتفاوتية تسيطر وتستبعد.

مظاهرة 11 يناير كانت هائلة. وسوف يضيع وقتنا إذا ما حاولنا الاستعادة التفصيلية لما تعكسه من إيجابيات بحسب الفاعلين بها: الدفاع عن حرية التعبير، عن العلمانية، الانفتاح على الإسلام الطيب وعلى العالم. ولكن يكفي أن نركز انتباهنا على الأهداف الملموسة للمظاهرة كي نصل إلى قيمها الكامنة. كان الأمر يتعلق قبل كل شيء بالتأكيد على سلطة اجتماعية، وعلى سيادة، وهو الهدف الذي تحقق بالتظاهر الكثيف وراء الحكومة وبإشراف البوليس.

ولقد بين التماهي مع الصحيفة الساخرة شارلي إبدو البعد القوي لرفض الدافع الصريح. الجمهورية التي يزمع إعادة تأسيسها تضع في مركز قيمها الحق في التجديف مع تحوله إلى تطبيق عن طريق واجب التجديف الفوري على الشخصية الرمزية لدين للأقلية يعتنقه مجموعة من البؤساء اجتماعيًا. في سياق البطالة الكثيفة، والتمييز عند توظيف الشباب من أصول مغربية وبشيطنة مستمرة للإسلام يقوم بها الأيديولوجيون المستقرون على قمة المجتمع الفرنسي في التليفزيون وفي الجامعات. لا نكون مبالغين حينما نشدد على العنف الداخل في مظاهرات 11 يناير.

أسرع ملايين الفرنسيين إلى الشوارع لكي يحددوا كحاجة أولى الحق في أن يبصقوا على ديانة الضعفاء. وبهذا فقد خرجوا، على عكس ما يؤكدون، عن المحور المركزي للتاريخ القومي. كثيرًا ما أشار شارلي إلى فولتير بوصفه مرجعية مذهبية، كما كان كذلك وعن حق بالنسبة للثوار في عام 1789 وبالنسبة لأنصار الفصل بين الكنيسة والدولة في عام 1905. ولكن إذا ما دخلنا إلى قاموسه الفلسفي فإننا نجد فيه بوجه خاص موضوع النقد هو الكاثوليكية دين آباء المؤلف، واليهودية، المصدر الوحيد لهذا الدين. القاموس لا يهتم كثيرًا بالإسلام أو البروتستانتية.

فهو يتضمن مواد عن إبراهيم وداود ويسوع ويوسف وإيليا وموسى وبولس وبطرس وسليمان، ولا توجد مادة عن محمد ولا عن لوثر أو كالفان. فولتير، على العكس من شارلي، لا يستنكر أديان الآخرين. إنه يتطاول على دينه وعلى مصدر هذا الدين.

بالنسبة للمظاهرة عام 2015 كما بالنسبة لماستريشت لا توجد بالنسبة لنا مسافة كافية تسمح لنا أن نقول، منذ اليوم، أن شارلي سوف يولد وحشًا تسلطيًا وتراتبيًا. من جهة أخرى، نحن لا نعرف إلى أى درجة تشيع قيمة عدم المساواة في الطبقات الوسطى بالعاصمة، والتي ليست هي الصورة النمطية للإقليم الباريسي في مجمله. وليس من المستحيل، كما سأبين في الفصول التالية، أن المظاهرة الباريسية قد تضمنت عنصرًا كارهًا للأجانب يحيل على العكس، إلى الجانب المظلم في التراث الثوري والجمهوري. ومن المستحيل أن نجيب بصورة حاسمة على هذا السؤال: هل شارلي له علاقة بأكثر السنوات سوادًا في فرنسا المعاصرة؟

لكننا في فرنسا في العام 2015، يداهمنا صعود المشاعر الكارهة للإسلام والمعادية للسامية ولا نستطيع أن نسمح لأنفسنا أن ننتظر

حتى نكون «متأكدين» أن النزعة الجمهورية الجديدة هي نزعة فيشية جديدة كي ننادي بصلاحية هذا الافتراض، لأنه ببساطة، إذا ما صرنا يومًا متأكدين سوف يكون من المحتمل أن الوقت قد فات. سوف تكون الإسلاموفوبيا قد انتشرت بما يكفي لتصبح بدرجة الخطورة نفسها مثل معاداة السامية لدى اليمين التقليدي.

ما هي العناصر التي تتوفر لدينا لتقييم الموقف في عام 2015؟

بطاقة الهوية الجغرافية والاجتماعية للمظاهرة، مع معاقلها الكاثوليكية الزومبي والتي تقول الكثير. يكفي أن نوصم بالبطلان كل الخطب عن العلمانية. من سار في المقدمة في المدن الفرنسية لم تكن العلمانية القديمة ولكن تحول في القوى التي ساندت قديمًا الكنيسة الكاثوليكية. الكاثوليكية الزومبي هي التي احتلت الصف الأول في مواجهة الإسلام، وليست الثورة. كانت تطالب بواجب عمل رسوم كاريكاتورية لمحمد. إنها تقترح علينا حربًا دينية في عالم لم يعد يؤمن بالله.

التحديد الديني والاجتماعي - الاقتصادي العام للمتظاهرين في 11 يناير وفي التصويت بـ «نعم» لماستريشت يوحي، كالعملة الموحدة، بأن شارلي يمكنه أن يصبح ظاهرة ديناميكية تبين بمرور الوقت قيمها المرجعية الحقيقية: التسلط واللامساواة. شارلي لا يزال طفلًا. كيف سيصبح عندما يكبر؟

أيًا كان، فالتماثل في الشكل الذي تم تعيينه بين ماستريشت وشارلي يسمح لنا بوصف واقع النظام الاجتماعي الفرنسي. حجاب السياسية الرسمية والواعية قد تمزق للمرة الثانية. الكتلة المهيمنة نفسها تسود، أوروباوية ومتفائلة في عام 1992، مصدومة وضمنيًا كارهة للإسلام في

عام 2015. شارلي، هذا الكيان الاجتماعي الجمعي، ليس فرنسا كلها، لكنه يمسك بزمامها بقوة ويتحكم في دولتها.

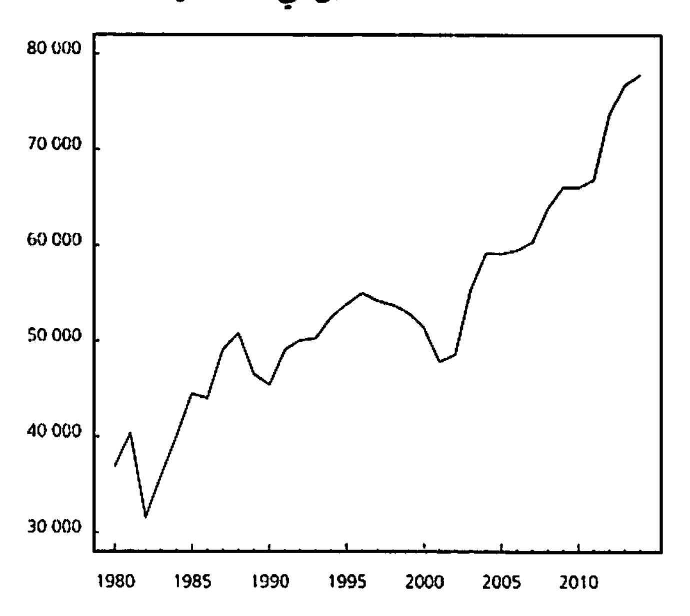
الواقع الجمهوري الجديد:

الحالة الاجتماعية للطبقات الوسطى

لم تكن فرنسا في عام 2015 بلدًا كبيرًا وكريمًا. جيوب الفقر تتكون والسجون تمتلئ لأن الإجابة الوحيدة الحقيقية من الكتلة المهيمنة MAZ (طبقات وسطى وكبار السن والكاثوليك الزومبي classes Moyennes, personnes Agés, catholiques Zombies) على تراكم المشكلات، هي الزيادة السريعة لعدد الأفراد المسجونين بواسطة الدولة. 36913 شخصًا سجينًا في 1980، 77883 في 2014. وإذا أخذنا في الحسبان زيادة عدد السكان الفرنسيين من 55 إلى 65 مليون فإننا نسجل ارتفاعًا في معدل السجن من 7 إلى 12 لكل 10000 أي ارتفاع بمقدار 70 ٪. والأمر يتعلق بوجه خاص بشباب. وقبل أن ننشغل بأصلهم الاجتماعي أو الديني علينا أن نلاحظ أولًا متوسط عمر السجناء 30.1 سنة في عام 1980 و34.6 سنة في عام 2014[1]. من جهة أخرى لا يعبر تزايد الميل إلى السجن عن ارتفاع خطير في العنف: عدد جرائم القتل في فرنسا نزل من 1171 في عام 1996 إلى 682 في عام 2013. ظلم العالم هو الذي يملأ السجون.

(1) Direction de l'administration pénitentiaire, *Séries statistiques des personnes placées sous main de justice, 1980-2014.*

2-عدد المساجين في أول يناير



كتلة MAZ تستمر في التعبير عن قيم رائعة أوربية وكونية ولكنها في الممارسة تقبل قسوة رهيبة داخلية للمجتمع. لا يتعلق الأمر هنا بالاعتراض على القيم الفرنسية التقليدية وهي الحرية والمساواة، كما لا يتعلق بتقديم صورة سلبية تمامًا عن كتلة MAZ.

الطبقات الوسطى الفرنسية مثيرة للإعجاب بدرجة ما، فعلى عكس أقرانهم الإنجليز أو الأمريكان أو الألمان، هم قادرون على إنجاب أطفال بعدد معقول، وإنتاج متقاعدين ذوي ثقافة، قادرين على الذهاب إلى مهرجانات الفنون في الصيف، وهم يحمون إنتاجنا السينمائي، وبصورة عامة يحافظون على ثقافة متماسكة في عالم العولمة المفكك. بقي أن رفاهية هذه الطبقة تنبع من نظام اجتماعي ليس أنانيًا فقط ولكنه أيضًا منافق نظرًا لأن تمثيلاته الرسمية تنكر علاقات القوة والاستغلال والاستبعاد والقهر.

حجم الطبقات الوسطى حوالي 2010-2015

يسمح تصنيف معهد الإحصاء INSEE بتناول ملموس للبنية الاجتماعية، والتي هي غير متقنة تمامًا من الناحية النظرية لأنها تخلط الوظيفة بالتعليم بالدخل، لكنها معقولة تمامًا. الطبقات الوسطى موجودة بحسب تعريفها بين طبقات عليا صغيرة من حيث العدد لكنها مهمة جدًا من حيث امتلاكها لرأس المال ولعالم شعبي كثيف.

بداية علينا أن نترك جانبًا سكانًا مهمين من المتقاعدين وغير العاملين.

عدد أصحاب الشركات التي تضم أكثر من 10 أجراء يمثلون بالكاد 0.1٪ من السكان العاملين، إضافة إلى كبار الموظفين والكوادر في الشركات وذوي الريع المرتفع لا يزيد من حجم الطبقة الكبيرة فيما وراء 1٪ من السكان في سن العمل. العمال والموظفون وهم في الغالب يتزوجون فيما بينهم لأن 80٪ من العمال رجال و75٪ من الموظفين نساء، يمثلون أغلبية الأوساط الشعبية، 50٪ من السكان العاملين. الحرفيون وصغار التجار 5.5٪ من العاملين يقتربون من العمال من حيث المستوى الدراسي والأشخاص الذين ينتخبون حزب الجبهة الوطنية وهم من الناحية الثقافية قريبون بل ويشكلون جزءًا من الأوساط الشعبية، مثلهم مثل المزارعين - 1.5٪ من الإجمالي - باستثناء حفنة من كبار الملاك. نحصل بذلك على 57٪ من إجمالي الأوساط الشعبية بالمعنى الواسع.

يبقى إذن للطبقات الوسطى 42٪ من السكان العاملين، وتنقسم إلى 17٪ طبقات وسطى عليا (كوادر ومهن فكرية عليا) و25٪ طبقات وسطى دنيا (المهن الوسيطة). ولنتخيل كي نحدد موقف كل منها إزاء الأخرى، الفارق بين بروفيسور ومدرس أو بين مهندس وفني. المعلومة الأساسية من هذا الوصف هي أن الطبقات الوسطى تمثل كتلة جماهيرية، هي بالتأكيد أقل عددًا من الأوساط الشعبية ولكن يمكن مقارنة حجميهما: 42٪ في مقابل 57٪. ونحن نرى كيف أن هذه الطبقة الوسطى التي تجمع بين التعليم ودخول أعلى، يمكن أن تتحكم في النظام الأيديولوجي. المعلومة الثانية وهي أيضًا مهمة، هي أنه إذا كانت الطبقات الوسطى العليا تريد أن تبقي على احترام الـ 1٪ في أعلى المجتمع و57٪ في أدنى المجتمع فإن عليها أن تتحكم في ذوي المهن الوسيطة. رهان الصراع الأيديولوجي منذ ماستريشت هو بالفعل التوجه الأيديولوجي للطبقات الوسطى الدنيا. أما الأوساط الشعبية فقد هجرت منذ وقت طويل مجال جاذبية الطبقات الوسطى العليا لدرجة تبدو أنه لم يعد من الممكن استعادتها.

وعلينا ألا ننسى في توازن القوى الاجتماعية أن من بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا هناك 32٪ من المتقاعدين و8٪ من التلاميذ والطلاب.

البلاغة الفرنسية عن «الدولة الاجتماعية» نموذج لذلك. صحيح أن الفرنسيين مرتبطون أكثر من الأنجلو ساكسون بالدولة الاجتماعية، ولم يرفضوا حتى الآن دفع الضرائب التي تسمح بتمويلها. ولكن هل نحن متأكدون أنهم ما زالوا دائمًا يحتفظون في رأسهم بالدولة الاجتماعية القديمة نفسها التي كانت بعد الحرب، والتي ولدت من نضال الطبقة العاملة والصعود الطويل للمساواة الديمقراطية؟ بالتأكيد الرعاية الطبية والمعاشات مازالت مكفولة للجميع. وهو ما يفسر من جهة أخرى الكفاءات الممتازة لفرنسا في مجال الصحة سواء تعلق الأمر بوفيات الأطفال أو بالأمل في الحياة. ولكن هل ما زال يحق لنا أن نطلق صفة اجتماعية على دولة تؤدي إدارتها الاقتصادية، على مدى طويل، وبشكل هيكلي إلى معدل بطالة مدمر للحياة يزيد عن 10 ٪. مثل هذه النتيجة تشير بالأحرى إلى تحالف شرائح - يجمع أخويًا بين أثرياء ومتقاعدين وطبقات وسطى من القطاع العام والخاص، كتلة MAZ -تقبل اللامساواة...، حينما يناسبها ذلك. أحيانًا الدولة الفرنسية تكون أقل اجتماعية من زميلتها الانجلو ساكسونية التي تضع، على نحو ما بين كريستوف رامو، العمل لكل مواطن في أهدافها على المدى البعيد. وضع النضال من أجل العمل في مركز أهدافها يعني، بصورة أكبر من الموجودة في بلد البطالة 10 ٪، قبول مبدأ ميثاق اجتماعي وتطبيقه[1].

فرنسا هي أيضًا البلد التي تحابي الدولة فيها، عبر كل أنواع الأنشطة والبرامج بشكل خاص الشرائح الميسورة أصلًا. في الولايات المتحدة وفي إنجلترا تكاليف الدراسات الثانوية والعليا المرتفعة بالنسبة للآباء تفسر ضعف خصوبة الطبقات الوسطى، بالفعل الفاتورة ثقيلة لكل

(1) Christophe Ramaux, *L'Etat social*, Paris, Mille et une nuit, 1912.

طفل. في فرنسا، بالعكس يفسر تحمل الدولة للجزء الأكبر من تكلفة التعليم الثانوي والعالي الاستمرار الديموجرافي للكوادر والمهن الفكرية العليا والتي يمكن لها أن تنجب من دون أن يكون ذلك برنامجًا لانتحارها الاجتماعي. نعم، الدولة الاجتماعية باقية في فرنسا، ولكن ذلك أولًا لأنها صارت الدولة الاجتماعية للطبقات الوسطى، يقدمها لنا الخطاب السائد من الآن فصاعدًا وبشكل دائم على أنها ضحية الضرائب. ولكن هذا التقديم في صورة الضحية لا يعبر في فرنسا إلا عن السلطة الأيديولوجية لهذه الشرائح المختارة[1].

أود أن أتجنب هنا أي سوء فهم. في نظري، من الواضح أن تمويل التعليم بواسطة الدولة، بعبارة أخرى عبر الضرائب، هو شيء جيد، فالعائلات لا يمكنها أن تتحمل من دون مساعدة تعليمًا طويلًا للأطفال. ويمكن لدوجماطيقية الليبراليين الجدد المعادية للدولة أن تؤدي إلى قتل ما هو إيجابي بالنسبة للمجتمع في نقل المكتسب الثقافي للشرائح المثقفة. كما يرفض الورثة المباشرون لبيير بورديو أن يقولوا[2]*، إعادة الإنتاج الثقافي ليس فضيحة، بل هي أيضًا ضرورة إذا ما أردنا أن نضمن استمرار النظام الاجتماعي والتقدم للجميع. إعادة الانتاج قاعدة لا غنى عنها لتوسيع التعليم. ولكن على الرغم من ذلك، علينا ألا نبالغ. هناك بالفعل قسوة في جعل الطبقات الشعبية التي تعيش تحت تهديد بطالة بمعدل 10 ٪ تقوم بتمويل تعليم أبناء الكوادر. بينما يخفي عنًّا نظامنا الإعلامي هذا الواقع. هو لا يكتفي بأن يشرح لنا أن شارلي هو فرنسا

(1) وهذا لا ينطبق على العالم الأنجلوساكسوني.

(2) * إشارة إلى رأي عالم الاجتماع بورديو في الدور الاجتماعي للمدرسة والذي يحدده بوصفه إعادة إنتاج لمجتمع التفاوت الطبقي وإقناع الفقراء بقبول الظلم الاجتماعي.

كلها، ولكنه يلمح لنا بلا توقف بأن الطبقات الشعبية لا تدفع ضرائب. يا لها من دعابة! الضرائب غير المباشرة - TVA ضريبة المبيعات ومنتجات الطاقة - تمثل ضعفين في دخل الدولة بالنسبة للضرائب المباشرة، والفرنسيون الأقل حظًا يدفعون أكثر من نصيبهم، لأن عليهم أن يستهلكوا لكي يعيشوا وبالتالي تؤخذ منهم ضرائب. ولكن أيديولوجيا الكتلة MAZ تسيطر بشدة على الإعلام لدرجة أنه في 95 ٪ من الحالات تصبح الضرائب على الدخل، على لسان الصحفيين الاقتصاديين، هي وحدها الضرائب. ولا تذكر ضريبة المبيعات، سوى فقط عندما يكون هناك شروع في زيادتها، تحت التسمية التي تليق بجورج أورويل وهي ضريبة المبيعات الاجتماعية.

ومع ذلك كما قلت، من العبث أن نرفض رؤية الجانب الإيجابي في النظام الاجتماعي الذي أنجب شارلي، لأن النزعة الجمهورية الجديدة يمكن أن تعلن عن انتصارات جميلة لها.

تحول الدولة الاجتماعية الأصلية إلى «دولة اجتماعية للطبقات الوسطى» قد كبح زيادة اللامساواة الاقتصادية. الكوادر والمهن الفكرية العليا، الذين يلقون حماية غير محسوسة، لم يبحثوا في الارتفاع الهائل لدخولهم عن إجابة لمشكلات تعليم أطفالهم. أقرانهم الإنجليز والأمريكان، هم على العكس، في عزلتهم، انفصلوا عن الأوساط الشعبية وصاروا شظايا وهم يحاولون التماهي مع الـ 1 ٪ الأعلى في سلم الدخول. سنة بعد سنة، لاحظت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE أنه في فرنسا، على عكس ما نلاحظ في البلاد الأخرى في العالم المتقدم، اللامساواة في الدخول لا تتزايد، على الأقل فيما بين الـ 80 ٪ الأدنى والـ 19 ٪ الذين يعلوهم. عندنا الـ 1 ٪ الأعلى يقلعون وحدهم ويتحملون مخاطر العزلة الأيديولوجية. هل هي صدفة أن تقدم

فرنسا للعالم توماس بيكيتي، عالم الاقتصاد الذي استهدف الـ 1 ٪ على مستوى الكوكب؟ لا تزال الطبقات الوسطى الفرنسية، بعيدًا عن أن تكون مكروهة، تشكل القاعدة التي يمكن أن نبني عليها مجتمعًا للتقدم والمساواة.

يبقى أن اندلاع شارلي يشير إلى تقوية الميل التوحدي لنظام اجتماعي وأيديولوجي تمثل فيه الـ «19 ٪» وهي الشريحة الأعلى من الطبقات الوسطى مركز الجاذبية. بيكيتي نفسه عندما يتوقف عن أن يكون عالمًا، على سبيل المثال في الجزء الرابع من كتابه رأس المال في القرن الحادي والعشرين، يظهر لنا أورباويا وجمهوريا جديدًا أصيلًا[1]. رؤيته النقدية لـ 1 ٪ من أعلى لا تؤدي به لأن ينحاز إلى الـ 50 ٪ في الأسفل، وبهذا المعنى هو نتاج للمجتمع الفرنسي الحالي.

شارلي ينتابه القلق

علينا ألا نبالغ في رضا كتلة MAZ (طبقة وسطى ومسنين وكاثوليك زومبي) عن الذات إذ يشغلهم الفراغ الميتافيزيقي، ويضغط عليهم عدم اليقين الاقتصادي ويتخللهم. أبناؤهم يزدادون فقرًا. صعوبات عثورهم على عمل ذي أجر ملائم وعلى مسكن تقلق آباءهم، ليس فقط لأن هؤلاء يحبونهم ولكن غالبًا أيضًا لأنهم يشعرون أنهم مذنبون لأنهم، من جانبهم، اجتازوا الحياة من دون معاناة.

بعض الشرائح الاستراتيجية أصابتها الهشاشة. التقدم الهندي في علوم الكمبيوتر يهدد بعض الأوساط ذات الكفاءة التكنولوجية العالية. الصحافة المكتوبة، التي أصابها التقادم في شبكة الإنترنت، تعيش عصر

(1) ,Thomas Piketty, *Le Capital au XXIe siècle*, Paris, Seuil, 2013

أفولها، وصحفيوها يعيشون بفاصل زمني ما عاشه عمال مصنع إطارات السيارات في بيكاردي: قلق أن يشاهدوا إغلاق مصنعهم قبل أن يصلوا إلى سن التقاعد. حينما نرى صحيفة لوموند وهي محمومة تناضل على مدى شهور طويلة من أجل التدخل العسكري ضد نظام بشار الأسد، ثم في أوكرانيا، أو مجلة إكسبريس في عدد 3 فبراير 2015 تعلن على غلافها «الجمهورية ضد الإسلام»، علينا أن نتذكر أن هذه الصحف ذات النبرة القتالية هي صحف تعاني من صعوبات اقتصادية كبرى، وعلى الرغم من أنها مدعومة من الدولة فهي تعيش تحت تهديد خطة عمل جديدة وربما تخضع للحراسة القضائية. إن الهوس لدى جزء كبير من الصحافة المكتوبة يمكن تفسيره أيضًا بهذا الواقع المهدد، وإذا لم ندرج هذا القلق المتصاعد في نموذج تحليل الطبقات الوسطى، فلن نفهم انتشار الإسلاموفوبيا بينهم.

النتائج على المدى الطويل لمشروع ماستريشت - أكثر من عشرين عامًا من الفشل - تسمح لنا إذن بأن نرى، خلف البلاغة الجارية من جانب الأحزاب «الجمهورية الجديدة»، الذين يدعون الإخلاص للقيم القديمة، ملامح مجتمع أناني وظالم وضارٍ. وأنا ألحُّ على ذلك كي ندرك واقع النموذج الفرنسي، علينا باستمرار أن نجمع في حقل التحليل هذين العنصرين المهمين: بناءً فوقيًا مذهبيًا ليبراليًا ومساواتيًا قادمًا من الماضي وبناءً تحتيًا تسلطيًا وتفاوتيًا في الحاضر.

مظاهرة 11 يناير قد غيرت بشكل مشهدي هذه البنية الأساسية للنموذج الفرنسي، ولكن في صورة متفاقمة. الصدمة التي أثارتها عمليات 7 يناير أخذت فرنسا على حين غرة فسمحت بتحرر الميول الغريزية التي كانت مكبوتة حتى تلك اللحظة. لقد أظهرت بوضوح بداية زحزحة الطبقات الوسطى نحو نزعة صريحة من اللامساواة، متضمنة تعيين كبش فداء.

الفحص السريع لواقع النموذج الفرنسي الذي قمنا به للتو يسمح لنا الآن بأن نضع المظاهرة في سياقها الاقتصادي. العلم الثلاثي الألوان وتمثال ماريان في 11 يناير لا ينبغي لهما أن يخدعانا. كنا في هذا اليوم نسبح في المياة العميقة لعدم المساواة، وعلى أي حال ليست مياه المساواة الجمهورية. إعادة التأسيس كانت تشويهًا وقلبًا واغتصابًا للتاريخ، وتعريفًا بنزعة جمهورية جديدة للاستبعاد، وهذا النظام الأيديولوجي الجديد حملته في هذا اليوم الطبقات الوسطى التي كانت تريد أن تؤكد، عاليًا وبقوة أنه لا سبيل أن تترك نفسها تنزعج بسبب التدهور الاجتماعي الناتج عن أنانيتها. النزعة الأوربية واليورو هل تدمر جزءًا من الشباب وليس فقط شباب الضواحي؟ لا يهم: «قيمنا» الجميلة الطيبة هي وحدها «القيم الحقيقية».

بوصولنا إلى هذه المرحلة لن نجد صعوبة في أن نفهم التناقض الأساسي المزعوم للمظاهرة التي تجمعت لتؤيد صحيفة «فوضوية» ولكنها تهتف عفويًا للدولة وشرطتها.

حجم الحشد، حتى بعيدًا عن المبالغات الإعلامية، لا يترك أدنى شك حول أن الطبقات الوسطى العليا قد نجحت في أن تعبئ كثيرًا من الناس القادمين من شرائح أدنى في البنية الاجتماعية الحضرية. «الكوادر والمهن الفكرية العليا» لا تشكل سوى 17 ٪ من السكان العاملين الفرنسيين – 28 ٪ في باريس، 24 ٪ في تولوز، 20 ٪ في ليون أو ليل، 19 ٪ في رين أو مارسيليا، 18 ٪ في بوردو. كان يلزم معدل تظاهر يقدر بـ 100 ٪ لكي نجمع الجماهير التي شوهدت. علينا بالتأكيد أن نقبل، في مقاربة أولى، فرضية حشد استثنائي للطبقات المتوسطة العليا تشي بقلق وباستنفار لم يوجد في زمن الضمير الطيب، الماستريشتي. ولكن أعلى المجتمع الفرنسي أثبت بوجه خاص، في 11 يناير 2015، قدرة متجددة

على جذب قطاعات عريضة من الطبقات الوسطى الأدنى لتبني نظرتها إلى العالم. هذه الشرائح التي تنتمي حسب معهد الإحصاء INSEE لفئات في «المهن الوسيطة» وبعض أنماط الموظفين في قلب المناطق الحضرية والطلاب الذين رأينا أثناء تحليلنا لاستفتاء عام 2005، أنهم مازالوا تحت السيطرة الأورباوية، هم بلا شك اليوم جمهوريون جدد ويتماهون مع الجزء الميسور في المجتمع على الرغم من أن كثيرًا منهم لا ينتمون إليه.

الأثر السلبي القوي للمتغير «نسبة العمال» إلى عدد المتظاهرين يبين، في المقابل، أن العالم الشعبي من الآن فصاعدًا قد أفلت من التحكم الأيديولوجي للطبقات المهيمنة ثقافيًا. التنظيم الجغرافي للمجتمع يشرح بشكل كبير هذه الحرية السلبية. لقد وضع كريستوف جويلي، بكثير من الواقعية، في قلب تصوره للمجتمع الفرنسي، الإبعاد المحيطي للطبقات الشعبية. بعد دفع العمال إلى الهوامش الجغرافية للفضاءات الحضرية لم يعودوا يتظاهرون في قلب المدن، وهم ليسوا قابلين للتعبئة أكثر مما هم قابلين للتحكم الأيديولوجي، ويشهد على ذلك تصويتهم الكبير للجبهة الوطنية. صحيح أن فرانسوا هولاند والحزب الاشتراكي برفضهم إعطاء مكان للجبهة الوطنية في «المظاهرة الجمهورية الكبرى» قد لمَّحوا ضمنيًا أن ناخبيها غير مرغوب فيهم. في المدن الكبرى، في زمن الحلف الجمهوري الجديد، الفئة الواقعية وهي العمال ليس مرحب بها أكثر من الفئة المتوهمة للمسلمين.

سيطرة كتلة MAZ على الشرائح الوسيطة، حتى وإن كانت مؤقتة، فهي تحقيق لنجاح مهم. علينا أن نتذكر أن المرور من «نعم» لماستريشت بـ 51 ٪ إلى «لا» للاتفاقية على الدستور الأوربي بـ 55 ٪ قد نتج عن خيبة أمل هذه الشرائح التي صوتت بـ «نعم» بـ 57 ٪ في عام

1992 ولكن بـ «لا» بـ 54 ٪ في عام 2005. السيطرة واضحة، ولكن يبدو أنها تفتح الطريق إلى الاستخدام الأداتي للإسلاموفوبيا كوسيلة للتحكم الاجتماعي.

علينا أن نتجنب أي إفراط في التفسير: لا يمكن أن يكون لدينا يقين أن الـ 4 ملايين متظاهر، وهو رقم بالتأكيد مبالغ فيه، يمثلون أكثر من 12,8 مليون لـ «نعم» في عام 2005 (45 ٪ من الأصوات) من الناخبين. ولكن علينا على الأقل أن نسلم بأن ظاهرة شارلي قد حبذت انهيار التعارضات الداخلية للطبقات الوسطى، وخلطت، إلى حد ما، اليمين واليسار وبينت فقدان الجوهر الأيديولوجي ليسار اليسار.

العلمانية ضد اليسار

عدد من مثقفي وعلماء اقتصاد اليسار الذي يقال عنه نقدي قد استغرقوا في المطالبة بالعلمانية، لتحل محل نقد التبادل التجاري الحر وعملة اليورو الذي لا يقدرون عليه. ذكرت فيما سبق كريستوف رامو وتحليله عن الحالة الاجتماعية. وهو، منذ 9 يناير قد أدان في صحيفة لوموند مجلة بوليتيس وجمعية أتاك[1]* المذنبتين بلا شك لأنهما لم تقعا في الإسلاموفوبيا الرعناء. وفي 11 فبراير في صحيفة أخرى، يتحدث عن: «روح 11 يناير من السياسة إلى الاقتصاد»، ويتناول فيه الإنفاق العام، ولكنه لا يطرح البتة الخروج من اليورو أو الاعتراض على التجارة الحرة، وهي القطاعات الوحيدة التي تجعل من الممكن وجود سياسة اقتصادية منحازة للأوساط الشعبية وشباب الأحياء. الدفاع عن الدولة

(1) * مجلة بوليتيس هي مجلة أسبوعية تنسب نفسها إلى اليسار المعادي لليبرالية ونصير البيئة، وجمعية أتاك هي جمعية يسارية شكلها الفلاحون احتجاجًا على اتفاقية الجات والعولمة الرأسمالية.

الاجتماعية للطبقات الوسطى يبقى هو الأولوية المطلقة.

ما زلنا بالتأكيد نجد في بداية عام 2015 كثيرًا من الناس، من اليسار، الذين يجمع مذهبهم الشخصي في خليط مستقر بين العداء لأوربا والخوف من الإسلام. ولكن الحراك الأيديولوجي الذي ينتعش في الطبقات الوسطى يميل إلى استبعاد الهم الأول بواسطة الثاني.

اليسار المعارض قد شارك في أغلبه خلف فرانسوا هولاند ونيكولا ساركوزي وأنجيلا ميركل ودافيد كاميرون وجان كلود يونكر ودونالد توسك وبيترو بروشينكو. وأكرر: ليس من المفترض أن يجهل أحد لماذا يتظاهر، أو على أي حال خلف من يتظاهر. ما نقبله عمليًا أكثر دلالة مما نرفضه نظريًا، الكتلة الأساسية من يسار اليسار ترفض نظريًا وإجمالًا، التقشف والنظام الرأسمالي والقيادة الأمريكية واضطهاد الفلسطينيين، وتقبل عمليًا العملة الموحدة والتجارة الحرة. والقول بأن السير خلف الصف الأول في مظاهرة أورباوية لم يزعج هؤلاء المحتجين الزائفين يُعد في مرتبة أدنى من الحقيقة. لقد قبلوا في هذا اليوم المصيري أن ينتموا إلى كتلة MAZ التي تسيطر على المجتمع الفرنسي أيديولوجيًا وسياسيًا.

التعبئة لصالح العلمانية والحق في الازدراء قد حدد إذن «إجماعًا جزئيًا»، وهو مفهوم تسكنه المفارقة ولكنه جوهري لفهم النظام الذي بدأ في البزوغ، وهو مفهوم يصبح بسيطًا عندما نترجمه إلى «إجماع الطبقات الوسطى».

الطبقات الوسطى وقد وقعت تحت ضغط الفراغ الميتافيزيقي المحيط وفشل اليورو وبعض نتائج الليبرالية الجديدة، بدلًا من أن تتفكك نجدها بصدد تحقيق انصهارها الأيديولوجي والعاطفي النهائي.

الاشتراكيون والساركوزيون والميلانشونيست قد تظاهروا معًا مؤكدين على قاعدة واحدة من القيم الأساسية. الشعور بالاتحاد كان حقيقيًا وعلاجيًا بصورة ما. عاش كثيرون هذا النهار على نمط ديني، وكأنه إعادة تأسيس توحيدي للعالم، رافضًا ومستبعدًا كل هؤلاء المواطنين البائسين من المرتبة الثانية... الذين يمثلون أكثر من نصف المجتمع، وإخلاصهم في ذلك ليس محل شك.

انتظر الصحفيون السياسيون حقًا، حين تحرروا للحظة من مجال جاذبية الحياة الواقعية، أن يلغي يوم 11 يناير الطبقات والصراع بينها، وتوهموا تبخرًا لحزب الجبهة الوطنية، الذي تم القضاء عليه رمزيًا باستبعاده من المظاهرة. كما أنهم وبدرجة من التعقل قد تنبأوا بصعود مؤقت للحزب الاشتراكي، والذي يقوده أخيرًا -هنا ينتهي التعقل- زعيم حقيقي هو فرانسوا هولاند.

من جانب آخر، من الواضح أن اتحاد فرنسا من أعلى الذي تحقق في 11 يناير، مضافًا إلى الاستبعاد المزدوج للشباب المسلمين في الضواحي والعمال، قد أبرز «التوجه الرأسي» العقلي للمجتمع. وبدلًا من القضاء على اليمين المتطرف فتح القنوات لانطلاق جديد للجبهة الوطنية. إذا كان الصحفيون السياسيون قد قرأوا ملاحظة تحليل جيروم فوركيه الذي طابق منذ 21 يناير 2015 بين التنوع الإقليمي في الحشد والتصويت بـ «لا» في الاستفتاء وتأثير الجبهة الوطنية في المناطق ذات المشاركة الضعيفة لكانوا قد تجنبوا قول كثير من الحماقات[1].

منذ 30 يناير أعلنت مجلة ماريان أن مارين لوبن حصلت على 30٪

(1) IFOP, Focus, n° 121, «Marche republicaine pour Charlie, des disparités de mobilisation lourdes de sens».

من استطلاعات الرأي. وفي 8 فبراير حصلت الجبهة الوطنية على ٪48.5 من الأصوات في الجولة الثانية من الانتخابات الجزئية في إقليم الدوب، بعد مرشح اشتراكي، وحزب وحدة الحركة الشعبية اليميني UMP الذي كان قد استُبعد من الجولة الأولى.

وفي انتخابات المحافظات في مارس 2015 حصلت الجبهة الوطنية على ربع الأصوات، وتتابع تثبيت دعائم لها في المحليات في سياق معدل امتناع عن التصويت يتزايد ليتجاوز 50 ٪. والحزب الاشتراكي لم يختره سوى خُمس الناخبين أو أزيد قليلًا.

الكاثوليكية، الإسلاموفوبيا، معاداة السامية

وإلى جانب التمثيل الضعيف للعمال والتمثيل المفرط للفئات «الكوادر والمهن الفكرية العليا» يجبرنا التوافق بين معدلات المتظاهرين والخريطة القديمة للكاثوليكية على رفض فكرة الاستمرارية بين النزعة الجمهورية التقليدية المرتبطة بالمساواة والنزعة الجمهورية الجديدة التي تدعمها الكاثوليكية الزومبي. في الواقع تأتينا النزعة الجمهورية الجديدة من ذلك الجزء من النظام الأنثروبولوجي الفرنسي الذي يطالب بعدم المساواة بين البشر والظروف الاجتماعية. ويقودنا فحص بطاقة هويتها الميتافيزيقية بعيدًا نحو فهم أرقى للمذهب.

وهي تسمح لنا بأن نطرح بعض الفروض عن المكان الضعيف نسبيًا الذي عزاه شارلي للبعد المعادي للسامية في العملية الإرهابية. يتعلق الأمر هنا بأن نفتح بحذر مجالًا للبحث وليس الاستنتاج.

وتبدي مارسيلا ياكوب قلقها في صحيفة ليبراسيون في 23 يناير:

«يوجد في إحياء ذكرى ضحايا الإرهاب شيء مثير للإزعاج:

المكان غير الموجود تقريبًا الممنوح للقتلى من اليهود... سيقال أنه قد تم الحديث عنهم في كل مكان بصورة أقل من قتلى شارلي، بالتأكيد، ولكننا لم ننساهم. وهنا تكمن المشكلة. فهذا بالتحديد هو ما يترك طعمًا مرًا في ذاكرتنا، لأن الشعور الذى نعايشه هو أن قتل ناس لأنهم رسموا كاريكاتيرًا للرسول هو أكثر خطورة من قتل اليهود (....)».

هنا نحن نقترب من الخطيئة الأصلية لشارلي. لقد كان الجو هادئًا في صبيحة المجازر التي ارتكبت في مارس 2012 بواسطة محمد مراح، قاتل العسكريين في مونتوبان، ثم قتل بعد ذلك معلم وثلاثة أطفال يهود في مدرسة أوزار هاتوراه في تولوز. لا شك على الرغم من ذلك في أن مجزرة تولوز من الناحية الأخلاقية أكثر خطورة من مجزرة شارلي إبدو. لأنه من الواضح أن قتل الأطفال أو البشر لمجرد كونهم يهودًا أكثر خسة من قتل صحفيين منخرطين في المعركة. في مايو 2014 قام الفرنسي مهدي نيموش بقتل أربعة أشخاص في المتحف اليهودي بمدينة بروكسل. المشكلة رقم 1 للمجتمع الفرنسي ليست هي انتهاك حرية الكاريكاتير أو التعبير، ولكن انتشار معاداة السامية في ضواحيها.

انتهت أحداث 7 يناير بأن أنتجت، على نمط صغير، رباطة جأش في مواجهة معاداة السامية التي ظهرت خلال المجازر السابقة. لم يجتمع المتظاهرون ليدينوا أولًا ما هو أخطر، وهو معاداة السامية والخطر المتزايد الذي ينبغي على دين للأقلية وهو اليهودية أن يواجهه، ولكن من أجل تبجيل العنف الأيديولوجي الموجه إلى دين آخر للأقلية وهو الإسلام. ظاهرة شارلي لا يمكن فهمها إلا في علاقتها بما هو ديني والدين هنا مأخوذ بمعناه الواسع الذي يتضمن أيضًا نفي ما هو ديني. فللإلحاد المقاتل لاهوت، فهو يرى أن من المهم ومن الملح القتال من أجل إثبات عدم وجود الله، سواء إله أسلافه أو إله الآخرين. وفي

الاضطراب الديني العام الذي يميز المجتمع الفرنسي، يمكن أن نبين أربعة عناصر رئيسية:

1. عدم الإيمان المعمم.
2. العداء للإسلام، دين أقلية مضطهدة.
3. تزايد معادة السامية في هذه الأقلية المضطهدة.
4. اللامبالاة النسبية للعالم العلماني المسيطر تجاه هذا التزايد لمعاداة السامية.

الواضح من الناحية السوسيولوجية والسياسية والإنسانية أن تحديد الإسلام كمشكلة مركزية للمجتمع الفرنسي، في مثل هذا السياق، لن يؤدي إلا إلى تنامي خطر العدوان البدني، ليس على أغلبية الفرنسيين وإنما على اليهود.

هل علينا أن نعتبر زعزعة المتوالية الآتية أمرًا عارضًا: مزيد من الإلحاد المقاتل سوف يؤدي إلى مزيد من الإسلاموفوبيا التي ستؤدي بدورها إلى مزيد من معاداة السامية؟ نعم، تمامًا، إذا ما أخذنا في الحسبان الدوافع الواعية للفاعلين السياسيين والاجتماعيين، ولكن التوحيد بين ظاهرة شارلي والكاثوليكية الزومبي كمركز يدفعنا للحذر. لا يمكن لنا أن نكتفي بقراءة «واعية». للآليات الاجتماعية. إذا ما قبلنا فرضية التصور الذاتي الأنثروبولوجي وبداهة استمرارية القوى التاريخية، علينا أيضًا أن نقبل أن نرى، في قلب شارلي، الذي يعرف نفسه إزاء الإسلام، نسلًا للقوى الأنثروبولوجية التي لم تكن لطيفة بصراحة مع اليهود. النزعة الكونية سادت في فرنسا زمنًا طويلًا بوصفها أيديولوجيا، ولكن يوجد في فرنسا من يظن أن الشعوب مختلفة بطبيعتها.

يوجد منطق تفاضلي ينعش الأقاليم التي يتسم أساسها الأنثروبولوجي بعدم المساواة، توجد متوالية بسيطة تلخصه كآلية عقلية: «إذا كان الإخوة غير متساوين، فالبشر غير متساوين، والشعوب غير متساوية ولا يوجد إنسان كوني. الغريب واليهودي والمسلم والأسود مختلفون بطبيعتهم». هذه النزعة التفاضلية يمكن أن تعبر عن نفسها في صورة ناعمة تحت مسمى «الحق في الاختلاف»، وبوجه خاص في النظم الأنثروبولوجية التي تعرف الإخوة بأنهم مختلفون بدلًا من «غير متساوين» بشكل صريح. وهي حالة العالم الأنجلو -أميركي وهولندا والدانمارك. «التعدد الثقافي» يعكس استبعاد جماعة مستهدفة بواسطة تعبير «احترام ثقافتها»، أو بمصطلح «التسامح». تحتمل النزعة التفاضلية بشكل نمطي المهاجر أو اليهودي أو الزنجي أو المسلم طالما ظل في مكانه ورضي بأن يلعب الدور «المنتظر» منه بوصفه إنسانًا مختلفًا. فقط عندما يندمج ويسعى لأن يصير إنسانًا مثل الآخرين، مواطنًا عاديًا، هنا يظهر رد فعل الأساس التفاوتي.

يمكن للرفض أن يكون فظًا جدًا حينما تكون البنية الأسرية التحتية تفاضلية. الحالة القصوى في كراهية الغرباء التفاضلية كانت النازية، المنتج الأخير للأسرة الأصلية الألمانية في مرحلة انهيار المعتقدات الدينية والأزمة الاقتصادية. في البداية كان اليهود المندمجون أو الذين في طور الاندماج هم غير المحتملين. إذا كان الآخر مختلفًا بطبيعته، فإن اندماجه ليس إلا وهمًا وسراباً وكذباً ومحاولة للدخول إلى ثقافة سليمة لكي يفسدها من الداخل.

معاداة السامية التي تجلت في فرنسا في فترة قضية درايفوس هي تنويعه معتدلة من النمط التفاضلي. كانت متجذرة في الجزء الكاثوليكي من البرجوازية الفرنسية ومحيطها، على أساس أنثروبولوجي يتسم

باللامساواة. السكان المعنيون الحاملون لكاثوليكية حية لم يكونوا في حالة أزمة دينية. هذه الكاثوليكية كانت في حد ذاتها معتدلة لأنها تقليديًا كانت محملة برسالة عالمية، وكانت تعترف أنها تنحدر من نسب شرعي من اليهودية. ولكن اليهود المندمجون الفرنسيون في نهاية القرن التاسع عشر هم الذين كانوا مستهدفين.

الحماية التي كانت تكفلها الثقافة المساواتية السائدة، التي ترفض سلفًا أن تنظر إلى البشر، ومن بينهم اليهود المندمجون - على أنهم مختلفون، ستضمن انتصار أنصار درايفوس.

في حالة النظام الأنثروبولوجي المتسم بالمساواة، كما رأينا، المتوالية المنطقية تنقلب: «الإخوة متساوون»، البشر متساوون، الشعوب متساوية، ويوجد إنسان كوني».

من البديهي أن كل مقاومة، كل بطء في عملية الاندماج تزعج مجتمعًا مضيفًا يتسم بالمساواة يعمل بحكم مسبق كوني. وفي التزام بعدم الانحياز سوف أبين في الفصل الرابع المخصص للفرنسيين الذين ينتمون لليمين المتطرف إمكانية وجود كراهية للأجانب ذات جوهر كوني، وفي لحظات معينة للأزمة، إمكانية معاداة للسامية صادرة عن نزعة جمهورية أصيلة. هذا الشكل النادر ينبع من تطبيق مفرط لمبدأ المساواة، على العكس في منطقة من معاداة للسامية كاثوليكية أو فيشية، وهي التي تأتي تقليديًا من تطبيق روتيني لمبدأ عدم المساواة.

عند هذه المرحلة من التحليل، فلنكتف بأن نسجل واقعة جزئية أساسية. في فرنسا التي أصبحت تحت تحكم محيطها الكاثوليكي الزومبي، يتكون مناخ ديني هوسي يحمل في بطنه الضغائن كالعرائس الروسية: إسلاموفوبيا لدى السكان ذوي الأصول المسيحية ومعاداة السامية لدى السكان ذوي الأصول الإسلامية.

تحليل التحول الأيديولوجي الذي يضلل اليوم المجتمع الفرنسي ينبغي استكماله لكي نفهم الصعود القوي لقيمة عدم المساواة، علينا بالفعل أن نعيِّن مقدار أزمة فرنسا المركز، العلمانية والمساواتية. إن تفكك فرنسا المركزية يفسر نشأة النظام الجمهوري الجديد أكثر من الديناميكية الخاصة للكاثوليكية الزومبي، ويفسر ضعف الثورة تشوه طبيعة الجمهورية أكثر مما تفسرها قوة فيشي.

قيمة المساواة في فرنسا مصابة بوعكة وفي أوربا أيضًا، والحق يقال في مجمل العالم المتقدم.

الفصل الثالث

المساواة الحزينة

تبين أعمال توماس بيكيتي وزملائه أن أزمة المساواة ظاهرة عالمية. وليس من الواقعية أن نبحث عن التفسير في سياق فرنسي خالص. تركيز رأس المال وتزايد عدم المساواة في الدخول وبزوغ الأوليجارشيات هي ظواهر عالمية سمح التنظيم الليبرالي الجديد في التجارة والمال بظهورها ولكنه لا يفسرها. الدول هي التي وضعت قواعد اللعبة التى أدت إلى تزايد عدم المساواة. النظم السياسية التمثيلية هي التي قبلت ونظَّمت افتتاح سلم الدخول. لم يحدث شيء من هذا فجأة. النظرية الاقتصادية الأكثر تشددًا - من الامتيازات المقارنة لريكاردو وحتى نظرية هيكشر-أولن - تسمح بعدم المساواة والفاعلية. في الوقت نفسه، يمكنني أن أصدق أن خريجي مدرسة الإدارة العليا الذين يديرون البنوك الكبرى في فرنسا لم يبادروا بتخفيض الدخول الوسيطة الذي نشهده اليوم، ولكن الكتل الانتخابية في الوقت الذي تتبنى فيه عادات جديدة، استقبلت بحماس كبير الخطاب حول الفرد المنتصر، وقواعد اللعبة

النيوليبرالية، وضرورة المنافسة والمزايا الموعودة التي يحققها التفاوت.

ما يجدر بنا التعرف عليه هو العامل المشترك في كل المجتمعات المتقدمة، الذي يفسر هذا الانحياز عند الجماهير. علينا أن نستبعد منذ البداية التفسير التآمري الذي يعزو إلى طوائف في أعلى المجتمع التلاعب بوسائل الإعلام والرأي العام. علينا بالأحرى أن نلاحظ التطور التعليمي للسكان لكي نفهم كيف حدث تفكيك لهيئة المواطنين.

في عام 1945 في فجر السنوات الثلاثين المجيدة. كان الناس كلهم تقريبًا يعرفون القراءة والكتابة في أوربا واليابان وفقط.. في الولايات المتحدة كان 80 ٪ من الشباب قد تلقوا تعليمًا ثانويًا. في مجمل العالم المتقدم كانت السيطرة الضمنية ديمقراطية. وكان التفاوت بين الطبقات في مستوى الكفاءة الثقافية قليلًا. كان رجال السياسة والمفكرون والروائيون الذين حصلوا على تعليم عالٍ، اذا أرادوا حضورًا اجتماعيًا، كان عليهم «الحديث» إلى الجماهير. مع ذلك في كل مكان، وبداية من سنة 1950 في الولايات المتحدة، وسنوات 1970 و1980 في أوربا واليابان، أدى تطور التعليم العالي إلى إضعاف وتحطيم التجانس التعليمي.

انقلب الهرم الثقافي بالنسبة للأجيال الشابة. فقد اتجهت هذه الأجيال إلى تراتبية جديدة تتضمن، بحسب نموذج تبسيطي، 45 ٪ تعليمًا عاليًا، و45 ٪ تعليمًا ثانويًا، و10 ٪ تعليمًا ابتدائيًا. في هذا الهرم الثقافي المقلوب يصعب التمييز بين التعليم الابتدائي والفشل الدراسي. الإحصائيات الرسمية، حينما تستهدف المحرومين من التعليم، تحول بلا توقف مفهوم «التعليم الابتدائي فقط» إلى «الخارجين من النظام التعليمي من دون دبلوم»، أو المفهوم الآخر الأكثر صراحة «صعوبات

القراءة»، من قاعدة للديمقراطية صار تعلم القراءة مرادفًا لعدم الكفاية ورمزاً للفشل. وأعقب الشعور بالمساواة المتولد عن التعليم الأولي العام شعورًا اجتماعيًا بعدم المساواة. بالتأكيد هذا الشعور ليس واحدًا عند الجميع. ونجد صدًى لهذا الوعي السعيد بالانتماء إلى فئة المختارين ذوى التعليم العالي، إما في الوعي الشقي[1] للفئة الأدنى من ذوي التعليم الأولي، وإما في الوعي المرتاب للشرائح الوسطى من حملة الثانوية.

نحن نمسك هنا بأصل المواجهة بين النخبوية والشعبوية، الموجودة في كل الديمقراطيات الغربية الكبرى. الفجوة أقل وضوحًا في ألمانيا واليابان وسويسرا والسويد وفي كل مجتمع محمي من النتائج المدمرة للاوعي التفاوتي بسبب اندماجهم الرأسي.

التراتبية الثقافية الجديدة هي السبب الأساسي للتصويت للجبهة الوطنية والذي أصبح محدده التعليمي أكثر قوة من المحدد الاقتصادي. على الرغم من ذلك فالتصويت للجبهة الوطنية ليس معروفًا عنه أنه «ابتدائي»، ولكن متعلمي المرحلة الثانوية هم الذين يشكلون جماهيره ويظل ذوو التعليم العالي حتى الآن غير ميالين لإغوائه. السكان القابلون للالتحاق بالجبهة الوطنية في الأجيال الشابة، هم إذن، وبحسب هذا النموذج التبسيطي: 10 ٪ من ذوي التعليم الابتدائي + 45 ٪ من ذوي التعليم الثانوي = 55 ٪ من السكان. هذا الحساب لا يستشرف التسلل

(1) الوعي الشقي مصطلح استخدمه هيجل في كتابه فينومينولوجيا الروح ويقصد به الوعي الذي يعيش تمزقا بين الذات والعالم ولا يمكنه أن يتجاوز التناقض ويتطلع إلى الوحدة. ويستخدمه المؤلف هنا ليشير إلى وعي الطبقات الشعبية التي فقدت الأمل في تحقيق تطلعاتها. ويضعه في مقابل الوعي السعيد للطبقات العليا الراضي عن وضعه الاجتماعي والوعي القلق للطبقات الوسطى المهددة بالهبوط ولكن لها تطلعات مبررة للصعود.

الذي لا يمكن تفاديه لليمين المتطرف لشرائح من شباب المتعلمين تعليمًا عاليًا في اليوم الذي سوف تتجه فيه دخولهم، غير المناسبة أصلاً لمؤهلاتهم، إلى الانخفاض.

صعوبات فرنسا العلمانية ونصيرة المساواة

التنوع الأنثروبولوجي في فرنسا يجعل من هذا البلد معملًا رائعًا لمن يريد أن يفهم ما وراء التحرك العالمي باتجاه عدم المساواة، وأيضًا تنوع نتائجه على المجتمعات. الصعود القوي لقيمة عدم المساواة لا يتضمن النتائج نفسها حين تكون القاعدة الأنثروبولوجية، المؤيدة لعدم المساواة، قابلة له سلفًا، أو حين تكون هذه القاعدة نصيرة للمساواة تعاني وتقاوم وترفض الاتجاه العام.

ما هي ردود أفعال الفرنستين، فرنسا المساواة، وفرنسا عدم المساواة؟

بالعمل على معطيات التعداد الأخيرة، لاحظنا أنا وهرفي لوبرا في كتابنا «اللغز الفرنسي»، بقاء كاثوليكية في الأقاليم المحيطة بعد موتها، وهي ملاحظة، كما قلت، جعلت من الضروري أن نُدخل في نماذجنا مفهوم الكاثوليكية الزومبي. فهناك مؤشرات إحصائية عديدة تبين أن هناك شيئًا، في الأقاليم اللامبالية بالمساواة أو الكارهة لها، ما زال فعالًا يعبر عن نفسه في صورة نتائج أفضل في الدراسة، ومشكلات عائلية أقل، ومعدل بطالة أقل، وتغييرات للنشاط الاقتصادي أكثر نجاحًا. وفي المقابل، فرنسا القديمة النصيرة للمساواة والعلمانية أمورها ليست على ما يرام. خريطة البطالة في 2014 (2.III) تظهر ارتباطًا إيجابيًا ضعيفًا ولكنه بالغ الدلالة، مع بواقي الممارسة الدينية أي مع الكاثوليكية الزومبي (0.30).

الفارق في الكفاءة الدراسية هو بالتأكيد المحرك العام للكفاءات الأفضل للكاثوليكية الزومبي ولصعوبات العلمانية. الأكثر إثارة للدهشة هنا بلا شك هو الاستقطاب التعليمي القوي الذي أمكن ملاحظته في الأقاليم ذات المزاج الميال إلى المساواة حيث تم تسجيل عدد أكبر من أصحاب التعليم الابتدائي وعدد أكبر من أصحاب التعليم العالي.

وبالتوازي مع النتائج التي عرضناها في كتاب اللغز الفرنسي عمل باحثون آخرون على تعيين الأقاليم ذات الصعوبة التعليمية حيث تتلاقى استنتاجاتنا. الخريطة (I.III) تبين لنا في العام الدراسي 2001-2002 أي محافظات قد نجحت بجدارة في الاختبار القومي للتقييم في الفصل السادس، وأي المحافظات قد فشلت بجدارة، بعد استبعاد العوامل المتوقعة عن الوسط الاجتماعي الاقتصادي، والمشكلات العائلية ونسبة الأجانب[1]. يظهر لنا حينئذ قطبان كبيران للصعوبات: من جديد، قلبي فرنسا المتخلصة من المسيحية، الحوض الباريسي المركزي وإقليم ساحل البحر المتوسط.

حينما قمنا بهذا الاكتشاف كنا في البداية حساسين للجانب الإيجابي في الظاهرة: النجاح الأفضل للأقاليم ذات التراث الكاثوليكي. هذه الكفاءة في الأداء يمكن لنا من خلال تحليل مبدئي أن نفسرها بعاملَين يكمل أحدهما الآخر: الأول، هو بلا شك ما تستحسن الآذان المسيحية استماعه: استمرار صور الانضباط الاجتماعي النابعة من تعاليم الكنيسة - استقرار عائلي، تعاون محلي، أخلاق معادية للفردية - تمثل

(1) Sylvain Broccolichi, Choukri Ben Ayed, Cathrine Mathey-Pierre et Danièle Trancart, «Fragmentation territoriales et inégalités scolaires: des relations complexes entre la distribution spatiale, les conditions de scolarisation et la réuissite des éléves», Education & Formation, n° 74, avril 2007.

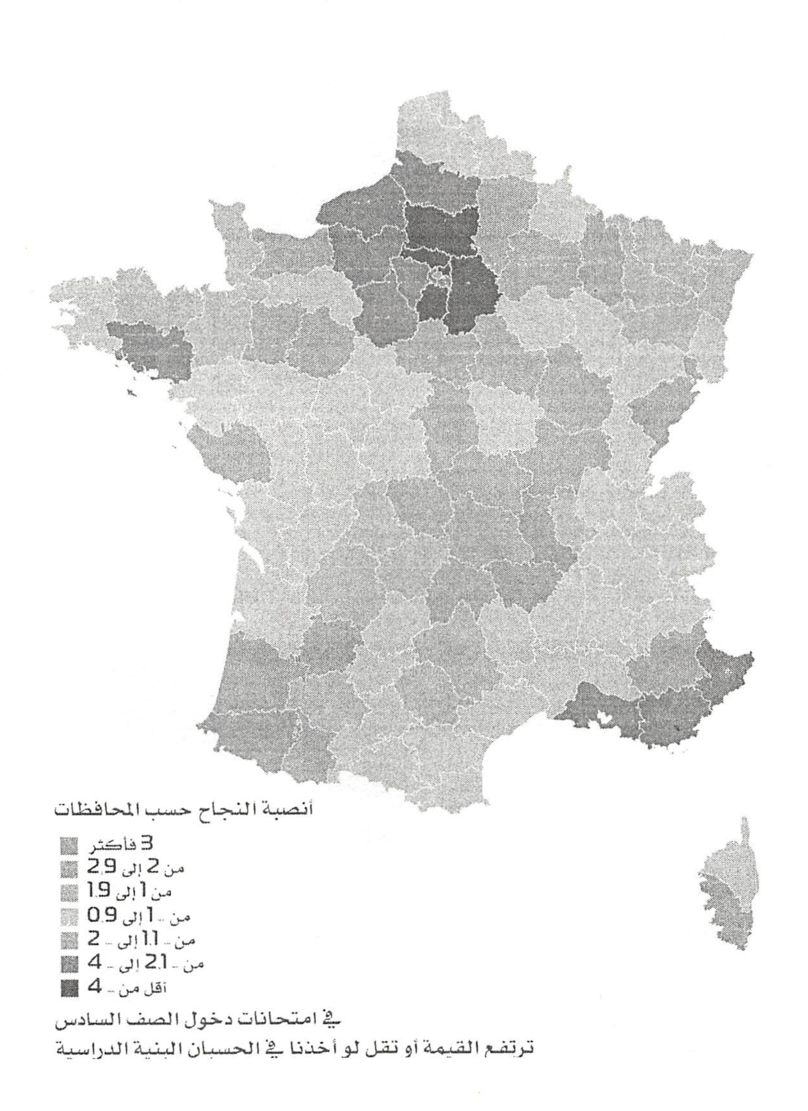
طبقات للحماية في مجتمع رأسمالي جديد يتآكل بسبب عزلة الأفراد، والأنانية، بل والأنكى من ذلك، نرجسية الجماهير، من دون أن ننسى الحط الأيديولوجي المسبق من قيمة كل عمل لا يدرُّ على الفور ربحًا. هناك مفكران أتيا من أوربا الوسطى، واعيان بالأصول الأنثروبولوجية والثقافية لكارثة النازية، فَهِما بشكل أفضل من غيرهما أهمية طبقات الحماية الثقافية في قدرة البشر على مقاومة التجريد الاختزالي للسوق. إن رؤية دافيد شومبيتر، التي بلورها عام 1942 ظلت نخبوية لأنه يضع في أعلى البناء الاجتماعي، إلى جانب الأرستقراطية المتحضرة وذات الإرادة الطيبة، أغلب الحماية الآتية من الماضي[1]. ولكن كارل بولاني توصل في عام 1944 إلى أن يضع في النهاية نشوء الرأسمالية في سياقه الأنثروبولوجي وأن يفهم التهديد الذي يمارسه على الحياة الإنسانية تآكل طبقات الحماية بواسطة السوق. ولنقرأ ما كتب:

«السماح لآلية السوق بأن توجه وحدها مصير البشر ومحيطهم الطبيعي، وأن تحدد مقدار القوة الشرائية واستخدامها، ستكون نتيجته تدمير المجتمع، لأن السلعة المزعومة والتي تحمل اسم «قوة العمل» لا يمكن الإطاحة بها واستخدامها كيفما اتفق، أو تركها بلا استخدام، من دون أن تؤثر في الفرد الذي يكون حاملًا لهذه السلعة الخاصة. فبالتحكم في قوة عمل إنسان يتحكم النظام أيضًا في الكيان البدني والسيكولوجي والأخلاقي وهو «الإنسان» المرتبط بهذه القوة وبتجريد البشر من الغطاء الواقي للمؤسسات الثقافية، فإنهم يفنون لأنهم معرضون بإفراط للمجتمع؛ يموتون ضحايا فوضى اجتماعية حادة، تقتلهم الرذيلة، والانحراف والجريمة والجوع[2].

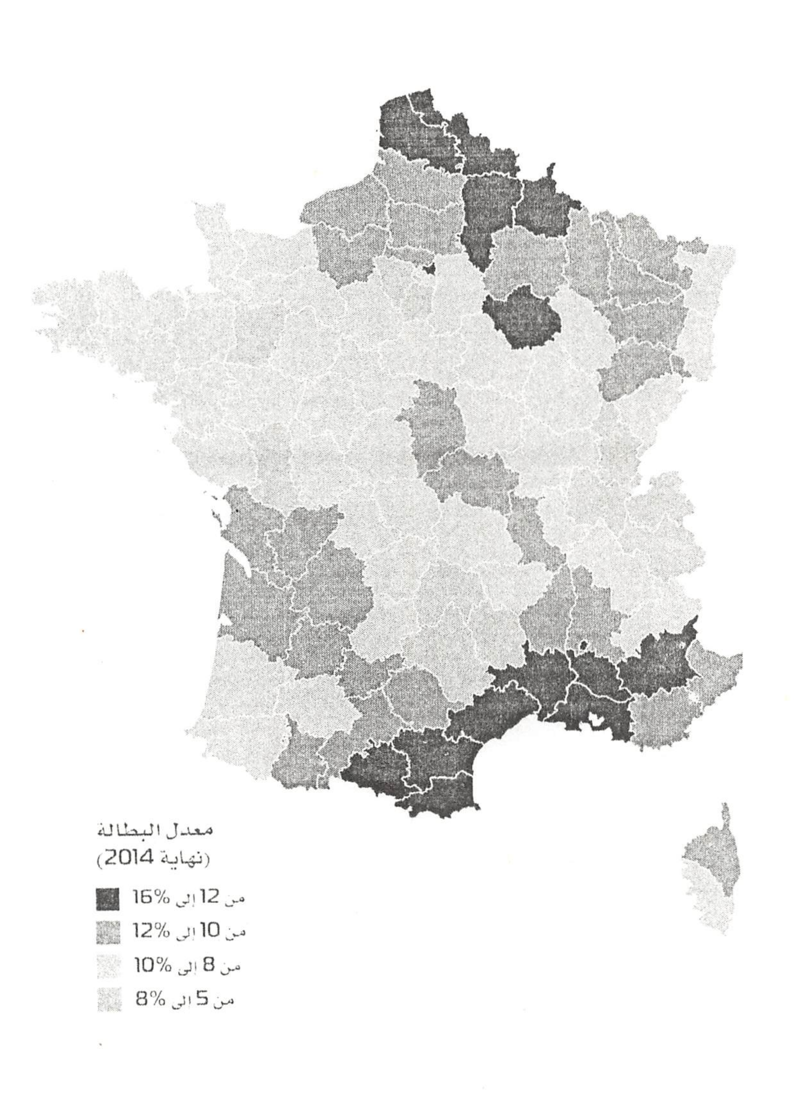
(1) Joseph Schumpeter, *Capitalisme, socialisme, and démocratie*, Paris, Payot, rééd. 2006.

(2) Kael Polanyi, *La Grande Transformation*, Paris, Gallimard, 1983, p. 108.

III. 1 مشكلات دراسية



بطالة 2. III



معدل البطالة
(نهاية 2014)
من 12 إلى 16%
من 10 إلى 12%
من 8 إلى 10%
من 5 إلى 8%

نحن نرى مع بولاني كيف أمكن لعادات تأطير الأفراد ببقايا ممارسات تعاون ومساعدة كاثوليكية أن تحمي، خلال الثلاثين سنة الأخيرة، ثلث الأقاليم الفرنسية، وافتقدتها بقسوة فرنسا المركزية الفردية ونصيرة المساواة.

العنصر المفسر الثاني لنجاح الكاثوليكية الزومبي ليس في صالح الكنيسة، ويندرج بالأحرى في التراث العلماني والبروتستانتي. كانت روما، هذا الوحش الظلامي، مستنفرة ضد التقدم وضد التعليم، وتشجع في كل مكان على الخضوع لرجال الدين. وبالتالي فانهيار التحكم الإكليروسي في الضمائر قد حرر الطاقات التي ولدها الشعور بالتفاؤل. يمكن لنا من جهة أخرى أن نتخيل، في الحوض الباريسي وإقليم البروفانس في القرن الثامن عشر، ظاهرة مشابهة. جاء ديدرو من إقليم أعالي المارن وكوندورسيه من إقليم إين، وروبسبير من إقليم با دو كاليه وسان جوست من نييفر. فيما بين سنوات 1819 و1826 كانت محافظات الحوض الباريسي تقدم أكثر من حصتها من الطلاب في المدارس الكبرى الباريسية وبوجه خاص على طول المحور سوم / أعالي المارن[1]. القلب المساواتي للأمة وخصوصًا في الجزء الشمالي الشرقي منه كان يضرب بقوة في عشية الثورة الفرنسية وصبيحتها. أو بتعبير أدق، كان يحرك كل شيء: فلأنه متقدم ثقافيًا، كان ينتج نخبًا مبتكرة أكثر من غيره وكان ينطوي على معدل انتحار أعلى. إن انهيار الدين يعني في الوقت نفسه الأمل والاضطراب.

في أقاليم الكاثوليكية الزومبي، انتصر الأمل على الاضطراب فيما بين أعوام 1960 و1990 وبوجه خاص في غرب فرنسا التي بدأت للتو

---

(1) *France*, *op. cit.*, p. 269. Le Bras et Todd, *L'invention de la*

في اكتشاف، ليس فقط مجتمع الاستهلاك، ولكن كل ضروب الحداثة المتراكمة. بما فيها من ثورة صناعية متأخرة ومتقدمة. وقد نتج النشاط الاقتصادي لسكان شوليه ومايين من هذه الروح الجديدة.

لا ينبغي لنا أن نغفل عن حقيقة أن جزءًا من نجاح هذه الأقاليم، وخصوصًا منذ عام 1990، ليس ناتجًا عن تراثها في التكامل ولا عن تحررها من سيطرة رجال الدين، ولكن من مجرد أنها في أعماقها، في مرحلة تاريخية عالمية تشهد تزايدًا في التفاوت، تقبل سلفًا هذا التفاوت. فالسكان العاملون فيها أكثر انصياعًا من أولئك الذين يعيشون في الجزء المناصر للمساواة في مركز فرنسا. وميزة هذا الانصياع مزدوجة، فمن جانب يسهل السلام الاجتماعي داخليًا والأداء الجيد للآليات الاقتصادية المحلية، ومن جانب آخر فإن مثل هذا المجتمع، اللطيف مع أرباب العمل، يجذب الاستثمار الخارجي. ولا حاجة للمرء أن يكون عالمًا في الأنثروبولوجيا أو مؤرخًا لكي يدرك الانضباط الاجتماعي الذي يسود في المجتمعات الكاثوليكية الزومبي: نقابة الاتحاد الفرنسي للعمل CFDT صاحبة الأغلبية في هذه الأقاليم تدعو إلى التشاور الذكي والذي يمكن أن يشير، في مراحل الصعوبات الاقتصادية وتراجع الأجور إلى التعبير القديم «شكرًا سيدنا» maitre merci notا، في المجتمعات الإقطاعية القديمة في الغرب.

الأمور أكثر حساسية في شرق فرنسا، الذي يتميز بمنشآت صناعية قديمة، ولكن أرباب العمل في ليون أو الألزاس أو سافوا ورجال بنوكهم يعرفون أنه يمكنهم الاعتماد على عمال أقل نزوعًا إلى قيمة المساواة من غيرهم في مناطق أخرى. ولا تفعل أنثروبولوجيا البنى العائلية هنا سوى تفسير ما يعرفه الناس. في المرحلة الرأسمالية الحالية، الحراك المتسارع لرأس المال يحبذ، في داخل الأمة وعلى المستوى العالمي، المجتمعات التي تتلائم أفضل من غيرها مع عدم المساواة.

صعوبات المجال العلماني يمكن تفسيرها بالتوازي، بواسطة قلب كل العوامل الإيجابية التي عددناها للتو في الأقاليم الكاثوليكية الزومبي. نزعتهم الفردية النصيرة للمساواة تترك، من دون شبكة أمان، رجالًا ونساءً في معاناة أثناء مرحلة تطور اجتماعي سريع وتحولات اقتصادية متواصلة. التخلص من المسيحية قديم ولم يعد يصدر رسالته المتفائلة بالخلاص.

يوجد عامل آخر للاضطراب يضاف إلى العوامل السابقة في فرنسا المساواة. تبخر الشيوعية ترك فيها الوسط الشعبي ليس فقط يتيمًا بسبب فقدان الكنيسة الحمراء الكبرى ولكنه أيضًا يُدفع دفعًا للشعور بالخجل من انتمائه إليها على مدى ما يقرب من نصف قرن. ولقد نسي الأيديولوجيون الفرنسيون في سنوات 1990-2010، المنشغلون بالتنديد، بعد انتهاء المعركة في الغالب، بعيوب الشيوعية المنهزمة، أن يروا ما فقدته بلدهم مع الحزب الشيوعى الفرنسي. آلة ثقافية هائلة كانت، في الثلثين العلمانيين لفرنسا، تحيي في الأوساط الشعبية الإيمان بالتقدم وبالتعليم، بعبارة أخرى بأفضل ما في الثقافة البرجوازية، من دون نسيان الثقة في ما هو كوني ورفض كراهية الأجانب. كان الحزب الشيوعي الفرنسي، ستاليني في ممارسته الإدارية، ليبرالي في عاداته وتربى على أخلاق الليبرالية. لم يكن يقبل في صفوفه مناضلين يتفوهون بأقوال معادية للعرب. وأنا هنا أشير إلى ذكرياتي الخاصة في الحزب في سنوات 1967 - 1969. أقول إن فرنسا المركزية وتشاؤمها الحالي ينتجان، جزئيًا من انهيار الحزب الشيوعي.

العقوبة مزدوجة. رأس المال لا يحب هذه الأقاليم التي تتسم بعدم الانضباط الاجتماعي والاحتجاج الطبقي. فمنذ وقت طويل والاستثمار لا يذهب إلا على مضض إلى المناطق التي تسيطر عليها نقابة الاتحاد

العام للعمل CGT، والتي يحدد توزيعها الجغرافي بالتأكيد بالعلمانية القديمة كما يحدد توزيع نقابة CFDT بممارسة الشعائر الدينية. فرنسا العلمانية ليست على ما يرام، ليس بسبب أن ديناميتها الداخلية أكثر ضعفًا ولكن أيضًا لأن رأس المال يعاقبها يومًا بعد يوم على تفضيلها للمساواة، ورفضها للتفاوت الاجتماعي. في حالتها يكون شعار «لا إله ولا سيد» كامنًا.

ومن دون هذه الأزمة لفرنسا المركزية ما كان يمكن للقيم المضادة للمحيط أن تنتصر. وعلى مستوى الأقاليم، فإن فرنسا التفاوت ليست أكثر وزنًا من الماضي، ولكن أساسها الأنثروبولوجي يتكيف مع الحركة الراهنة للتاريخ، والتي محورها الأساسي هو السباق إلى التفاوت. تؤكد التراتبية التعليمية الجديدة الأفكار الماقبلية الأيديولوجية لمناطق أساسها العائلي والديني يتسم بعدم المساواة، وهي تخلخل تنظيم الأقاليم التي يكون مزاجها ميالًا للمساواة. ويبقى مع ذلك سؤال: في هذا المسار، إلام ستصير قيم الطبقات الوسطى القادمة من المناطق المناصرة للمساواة، وهي شرائح توسعت بشدة بسبب نمو الدراسات العليا؟ هل تعدلت في جوهرها؟ مجموعة الكوادر والمهن الفكرية العليا، والتي تشكل من خمس إلى ثلث السكان العاملين في المناطق الحضرية نصيرة المساواة، هل أفلتت من حاضنتها الأنثروبولوجية؟

السؤال يتعلق أساسًا بباريس. هل علينا أن نعتبر أن نزعة المساواة في الإقليم الباريسي قد تدمرت أم هي فقط خامدة مؤقتًا؟ وسوف أعود لتناول هذه النقطة الحساسة بعد فحص نمط إعادة إنتاج الأنظمة الأنثروبولوجية.

علينا الآن أن نسجل أن هذه النتائج التي توصلنا إليها بالنسبة لفرنسا صالحة على مستوى العالم المتقدم والذي تكون فيه الأمم ذات المزاج المساواتي في وضع صعب.

حتى وإن خاطرنا بزيادة القلق الفرنسي، علينا أن نقر بأن التطور المبكر للرأسمالية من صنع أمم كان جوهرها الأنثروبولوجي نصيرًا للتفاوت أو على الأقل لم يكن نصيرًا للمساواة. هذا صحيح فيما يخص مجمل العالم الأنجلو أمريكي الذي قدم للرأسمالية العالمية قائديها المتتاليين، بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة في القرن العشرين.

وتجمع العائلة النووية "famille nucléare[1]" المطلقة في هذين البلدين بين ليبرالية العلاقة بين الآباء والأبناء وغياب أي مبدأ للمساواة في العلاقات بين الأشقاء والشقيقات. من وجهة النظر الأنثروبولوجية، الدنمارك وأغلب هولندا قريبتان من العالم الأنجلو أمريكي، مثلهما مثل الغرب الداخلي الفرنسي تحت طلائه الكاثوليكي.

الموجة الثانية من الانطلاقات الاقتصادية حدثت في بلاد العائلة الجذعية، في ألمانيا والسويد واليابان وكوريا - حيث كانت البنية العائلية تشجع صراحة التفاوت والسلطة- وريث واحد، هو الابن الأكبر في الغالب، يرث المزرعة، وكانت الصيغة السويدية تقدم انحرافًا نسويًا مثيرًا للاهتمام لنموذج كان مازال حديثًا وغير كامل في القرن التاسع عشر في أقصى شمال أوربا.

كانت القوى الاقتصادية المسيطرة للعالم الغربي، من وجهة النظر

(1) * نظام عائلي يقوم على الزواج الأحادي ويشمل الزوجين والأبناء فقط والعلاقة بين الآباء والأبناء ليبرالية غير تسلطية، والعائلة لا تضم أكثر من جيلين ومتحركة غير مقيدة بمقر معين. وهي النمط المقابل للعائلة الجذعية.

الأنثروبولوجية، تمثل عالمًا بلا جوهر مساواتي[1]. وها نحن نرى مباشرة كيف أن قبول مبدأ التمييز بين الأخوة، وبين البشر وبين الطبقات قد سهل التباين الوظيفي للعالم الصناعي الوليد، ثم المولود من جديد بحسب مبدأ التدمير الخلاق الشومبيتري.

مع ذلك، هذا العالم «الغربي» ليس متجانسًا. نزعة التسلط لدى العائلة الجذعية تتعارض مع النزعة الليبرالية للعائلة النووية المطلقة. نزعة عدم المساواة الصريحة في ألمانيا واليابان ليست هي التسامح إزاء التفاوت لدى العالم الأنجلو أمريكي. ومن دون هذا التعارض لا يمكن لنا أن نفهم اختيارات هؤلاء وأولئك أثناء الحرب العالمية الثانية. فكرة عدم المساواة المطلقة بين بشر سجناء في عرقهم، التي تصورتها النازية، لا يمكن تصورها بالنسبة لليبراليين الأنجلو أمريكيين الذين يكتفون بألا يعتبروا البشر متساوين حقًا في ما بينهم.

أوربا عدم المساواة

أوربا نصيرة المساواة وليس فقط فرنسا المركز التي تعاني من صعوبات. إيطاليا وأسبانيا والبرتغال التي كانت في تأخر في بداية القرن العشرين، أصبحت مدعومة بواسطة شمال أوربا في القرن الحادي والعشرين. الاستثناءات محدودة الحجم: فنلندا نصيرة المساواة في الجزء غير السويدي منها، حيث تواجد حتى وقت حديث حزب شيوعي مهم، تسير أمورها على ما يرام. دينها اللوثري الذي فرضه عليها السويديون سمح لها في القرن السادس عشر بتخفيف نزعة المساواة

---

(1) للتحقق إحصائيًا واقتصاديًا من هذه الأطروحة، انظر:
David le Bris, «Family Characteristics and Economic Developement», Kedge Business School, 2015.

العائلية بواسطة نزعة عدم المساواة القدرية. اليونان استثناء آخر: الجزء القاري منها وخصوصًا شمال خليج كورنثة يتسم بالمساواة، ولكن الأساس الأنثروبولوجي للجزر وهو أساس متفرد، يقوم على نظام عائلي يرتكز على حق المرأة البكر. على أي حال، اليونان الخاضعة لشمال أوربا لا يمكن اعتبارها نصيرة للمساواة بصورة جذرية.

يبقى أن التصنيف التراتبي لأوربا، تحت قيادة ألمانيا، يعمل وفق منطق أنثروبولوجي واضح. الشمال نصير التفاوت، سواء كان بروتستانتيًا أم لا، يحرز تقدما تاريخيًا على الجنوب المساواتي.

التصنيف التراتبي للقارَّة يجيب على تفكك فرنسا. في أوربا، القلب الجرماني نصير التفاوت والمسيطر اقتصاديًا يتحكم في المحيط المساواتي. في فرنسا، القلب المساواتي متعثر اقتصاديًا، يفقد التحكم في المحيط التفاوتي. بل يمكننا القول بأن المركز يصبح تحت تحكم المحيط، فإقليم الكاثوليكية الزومبي يستند على الآليات الأوربية كي يمسك بزمام فرنسا كلها. فلنتوخ البساطة، ونبدأ مما هي السلطة المركزية في أوربا في الوقت الحاضر، وهي ألمانيا: الأقاليم الكاثوليكية الزومبي تلعب بالنسبة للنظام الألماني دور الوسيط في المجال الفرنسي.

إن فحصًا شاملًا للمجال الأوربي يبين نزعة كاثوليكية زومبي على مستوى القارة تقترن بعمل القيم العائلية. الديناميات الفلمنكية والفينيسية والأيرلندية والنمساوية والبولندية تحيل إلى انخفاض للممارسة الدينية في هذه الأقاليم التي كانت تعد من أكبر معاقل الكنيسة. وفي ألمانيا نفسها، بافاريا وباد-فيرتمبرج ذواتا الأغلبية الكاثوليكية، تتغلبان في معدل النمو على الشمال البروتستانتي. وقد أدى تغيير الديانة في روهر إلى كبح جماح صعود رينانيا الكاثوليكية. وإذا نجحت

سلوفينيا وكرواتيا في التكييفات الاقتصادية يمكنهما أن تلحقا بمجموعة الكاثوليك الزومبي. تنوع البنى العائلية الكامنة في هذه الأقاليم لا يمنع من الاشتراك في ملمح عام: غياب مبدأ المساواة.

يوجد إذن في المجال الأوربي وكذلك في فرنسا تجمع لأقاليم كاثوليكية زومبي، غير مؤمنة بالمساواة، تقع أغلبيتها في منطقة اليورو. وعلى اعتبار أن هذا النمط الأنثروبولوجي الديني هو الوحيد المشترك حقيقة بين أمم متعددة، يمكن لنا أن نفترض أنه يمثل الدرع الواقعي للعملة الموحدة. لا يوجد ما هو خارق للعادة في هذا الاقتراح الذي يكتفي بأن يضيف التخلي الأخير عن المسيحية إلى البناء الأوربي بوصفه ابنًا شرعيًا للديمقراطية المسيحية. بعد أن صارت الثقافة الكاثوليكية خالية من الإيمان بالله، اخترعت اليورو. ونظرًا لأنها تحررت من واجبات العطف والإحسان، فإن مفهومها التراتبي للحياة الاجتماعية يتأكد ويتجذر. يومًا بعد يوم، هذا المثل الأعلى التفاوتي ينظم الحياة الداخلية للمجتمعات وعلاقات الشعوب الأوربية فيما بينها.

فرنسا والألمان والعرب

في حالة فرنسا، لا شيء يبين على وجه بارز انقلاب الأيديولوجيا السائدة أكثر من تطور علاقته مع الشعبين اللذين كثيرًا ما طرحا عليه مشكلات طوال القرن العشرين: الألمان والعرب. في ظل حكم ديجول ساد مثل أعلى عن المساواة بين الأمم والشعوب. والقاعدة كانت تطبق بشكل مستقل عن الشعور بالتدني أمام ألمانيا (المنتصرة عسكريًا أو اقتصاديًا)، أو الشعور بالتفوق أمام العالم العربي (مستعمراتنا). كانت السياسة الألمانية والعربية للجنرال كونيه في روحها. الماقبلي الأيديولوجي تطور بشكل غير محسوس حتى وصلنا إلى التراتبية

الحالية. تم تعريف ألمانيا على أنها أرقى وينبغي محاكاتها وطاعتها. والنظر إلى العالم العربي على أنه أدنى وينبغي تحديثه أو الحط من شأنه. هذه الحركة المزدوجة ليست إلا عنصرًا في إعادة التنظيم التفاوتية في النظام العقلي للنخبة التي في السلطة. وهي بذلك تندرج في استمرارية «فيشية» أكثر منها «جمهورية».

هذا الميل يصارع ميلًا آخر، أكثر مساواتية، يتمثل في كراهية جميع الشعوب على السواء، ويمكن أن نسميه «كراهية الأجانب الكونية»، ومن خلالها يمكن للمرء أن يكون كارهًا للألمان وكارهًا للعرب وكارهًا للروس في آن واحد سأحاول في ما بعد أن أفسر المعنى والتعريف الأنثروبولوجي لهذين النوعين المتنافسين من كراهية الأجانب، أحدهما مساواتي والثاني تراتبي.

في المرحلة الحالية، يتداخلان أو يتفاديان بعضهما البعض في رقصة جهنمية. النخبة كارهة للروس بصورة متجانسة تقريبًا. الحزب الاشتراكي، رسميًا، يحب كل الناس ماعدا الروس. حزب اتحاد الحركة الشعبية UMP اليميني أورباوي وكاره للإسلام، لكنه أقل تشددًا في كراهيته للروس. حزب الجبهة الوطنية كاره لأوربا وكاره للإسلام ولكنه محب للروس.

التطور الخاص لألمانيا وبلاد الشمال يدشن عملية تنظيم. تبدو الإسلاموفوبيا أكثر فأكثر أفقًا لأوربا، والأحزاب السياسية سيكون عليها أن تختار. رواية «استسلام» لميشيل هوليبك كانت من أكثر الروايات مبيعًا، ليس فقط في فرنسا ولكن أيضًا في إيطاليا وألمانيا. ولا يجدر بنا أن نتخيل باريس عاصمة للأفكار الجديدة، فميزاننا التجاري، في مجال الإسلاموفوبيا، كما في غيرها، به عجز كبير.

ألمانيا والختان

كل العناصر الكلاسيكية للإسلاموفوبيا في ألمانيا حاضرة على مستوى عال، من بينها كتب أكثر مبيعًا صنعت في ألمانيا، مثل «ألمانيا تختفي» الذي نُشر عام 2010 وباع أكثر من مليوني نسخة. مؤلفه تيلو سارازين رجل سياسي اشتراكي ديمقراطي ولد في قلب ألمانيا البروتستانتية في جيرا بإقليم تورنجه. أثار كتابه فضيحة ووجب على سارازين أن يستقيل من وظيفته في إدارة البوندس بنك. العنوان الأصلي ألمانيا تقضي على نفسها. وعلينا أن نقر أن شخصًا مثل إريك زيمور مع كتابه «انتحار فرنسي» ليس إلا تلميذًا متواضعًا لتطور أيديولوجي يوجد مركز جاذبيته في الشرق والشمال. وكذلك صحيفة شارلي إبدو عندما بدأت في السخرية المنتظمة من محمد لم تكن إلا تلميذًا للصحيفة اليومية الدانمركية يلاندس بوستن التي، منذ عام 2005، «أطلقت السجال» عندما خصصت عددًا للرسوم الكاريكاتورية عن الإسلام. والأكثر شهرة كانت رسوم كورت فيسترجارد التي تصور محمدًا مرتديًا عمامة على شكل قنبلة. وبشكل مباشر لم تكن شارلي إبدو المتضامنة مع أيديولوجيا الشمال إلا تقليدًا لها. ومن جديد، أوربا البروتستانتية هي التي تقود الرقصة، بالرغم من أن نسبة المسلمين في سكانها أقل ارتفاعًا من فرنسا ومن الجزء الكاثوليكي في ألمانيا.

فلنرجع قليلًا في الزمان. اغتيال بيم فورتوين، قائد الحزب الهولندي المعادي للإسلام، سبق مجزرة شارلي إبدو بثلاثة عشر عامًا. وقد أثار في هولندا اضطرابا قوميًا مشابهًا لما حدث في 7 يناير 2015 في فرنسا. كان فورتوين قادمًا من حزب اشتراكي ومن شمال هولندا وكان بروتستانتيًا.

وفي عام 2014 تم في ألمانيا تأسيس حركة pegida (الوطنيون

الأوربيون ضد أسلمة الغرب). وهناك أزمة في النمو الداخلي للحركة قد كسرت فيما يبدو تحركها في أُمسيات الإثنين في درسد، أي من جديد في الجزء البروتستانتي.

في إطار الإسلاموفوبيا المتطورة، هناك مع ذلك ما هو أكثر أهمية من التجمعات المسائية الغامضة لحزب بيجيدا: لا وعي النخبة القضائية والناس العاديين الذي يبيّن إلى أي مدى يمكن أن تلتقي الإسلاموفوبيا مع معاداة السامية بسهولة.

في عام 2010، أدى ختان طفل تونسي عمره 4 سنوات إلى نزيف عولج في المستشفى. قدم وكيل نيابة شكوى ضد الطبيب، وهو سوري بتهمة «إيذاء جسدي أفضى إلى نتائج وخيمة».

رفضت محكمة أولى القضية. قام وكيل النيابة المثابر باستئناف الدعوى أمام محكمة أعلى، أطلقت سراح الطبيب ولكنها قررت في 7 مايو 2012 أن الختان جنحة تستحق العقاب لأنها تغير الجسد بصورة «دائمة ولا رجعة فيها». الختان وهو تراث يهودي وإسلامي منتشر في أمريكا بشكل واسع (نصف الأمريكيين الذكور مختنون) قد تم تعريفه بواسطة محكمة ألمانية على أنه بتر نهائي لأن «حق الطفل في كماله البدني يعلو على حق الآباء»... أطلق هذا الحكم في ألمانيا جدلًا صاخبًا وفي نهايته أشارت استقصاءات الرأي إلى أن 55 ٪ من الألمان يؤيدون الحكم. الاحتجاجات القادمة من إسرائيل ردت في النهاية أنجيلا ميركل والأحزاب السياسية الألمانية إلى واقع العالم، وتم التصويت على قانون يسمح للأقليات الدينية بممارسة الختان في البوندستاج في 12 ديسمبر 2012 بـ 343 صوتًا مقابل 100 و46 ممتنعين. ولكن الملحمة الألمانية في الختان لم تتوقف عند هذا الحد.

في نهاية سبتمبر 2013 اقترحت النائبة الاشتراكية الديمقراطية الألمانية مارلين روبرشت على برلمان المجلس الأوربي قرارًا يدعو الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات ضد «انتهاك السلامة البدنية للأطفال» وتم تبنيه بـ 78 «مع» و13 «ضد» و15 «امتناع». وبهذا يدعو البرلمانيون الأوربيون الدول لأن «تدين علانية الممارسات المهينة مثل ختان الإناث وتبني تشريع يمنعها»، وأن تحدد بوضوح الشروط الطبية والصحية وغيرها التي يجدر مراعاتها فيما يتعلق بالممارسات التي هي اليوم منتشرة في بعض الطوائف الدينية مثل الختان، غير المبرر طبيًا، للصبيان الصغار». كانت روبرشت نائبة منذ وقت طويل عن دائرة قريبة من نورمبرج في الجزء الذي تقيم فيه الأقلية البروتستانتية في بافاريا.

ومن جديد، تحركت دولة إسرائيل ضد هذا النص، الذي يمكن للحس السليم البسيط أن يدرك أنه معادٍ للسامية ومعادٍ للإسلام، من دون أن نستطيع أن نقول أيًا من الطائفتين كان مستهدفًا. روبرشت تنظر إلى نفسها على أنها مناضلة من أجل حق الأطفال، ولكن شغف ألمانيا بالختان هو العجيب. الأنثروبولوجيا الميدانية لا تحدده أبدًا على أنه مشكلة وخصوصًا بالنسبة للطفل. التحقيقات تصنف لنا مختونين وغير مختونين مسرورين من حالهم. وبالتالي نحن إذن أمام أمر مذهل أن تسمح ألمانيا لنفسها بعد أقل من سبعين عامًا من قضائها على مليون طفل يهودي، أن تكون قاضيًا للسلامة البدنية للأطفال اليهود الآخرين على أراضيها، وبضمير مستريح تمامًا.

فيما وراء نهر الراين يوجد شعور بالتوافق مع منطق حديث عن رفاهية الطفل، وغياب اتخاذ مسافة لمراجعة الذات، وهو شرط للسخرية في حدها الأدنى، يكفي هنا ليكون سمة للألمان - بشكل جماعي بالطبع وليس فرديًا - كشعب متفرد، ليس معاديًا للسامية أوكارهًا للإسلام

بالطبيعة، ولكنه على الأقل فصامي، بيد أن البنية العقلية الفصامية نفسها هي التي تعمل في سياسة التقشف التي فرضتها ألمانيا على جنوب أوربا بدعم من فرنسا الجمهورية الجديدة.

إن صمت الأحزاب السياسية الأوربية التي من المفترض أنها مغمورة في ثقافة الهولوكوست، هو صمت بالغ الدلالة، ولكننا لا نعرف بالضبط على ماذا، يوجد تفسيران ممكنان:

الأول: يشدد على تقاعس النخب القارية، وهذه هي الفرضية المطمئنة. الثاني: يشير إلى رضا ضمني وتأكيد على الإشكالية الألمانية الجديدة عن الختان، وهي فرضية أكثر مدعاة للقلق الذي يوجهنا نحوه التصويت الإيجابي على القرار الأوربي. ومن دون أن نتمكن عند هذا المستوى من الحسم، علينا أن نقبل فكرة أن وجود حرص صادق للقادة في القارة على النضال ضد معاداة السامية لم يعد يقينيًا.

سوف تكون مهمة مؤرخي المستقبل البحث عن أصل كراهية الأجانب الجديدة أو المتجددة التي تغزو شيئًا فشيئًا الحلم الأوربي في بداية الألفية الثالثة، إلا أنه يبدو أن أوربا ذات التراث اللوثري والتي لا تمارس الشعائر إلا قليلًا مثلها مثل الجزء الكاثوليكي في القارة تلعب دورًا خاصًا مشجعًا على الإسلاموفوبيا. وكنت قد سجلت فيما سبق وجود درع كاثوليكي زومبي في منطقة اليورو ومعاقله في بافاريا وبادو وفيرتمبرج وريتانيا والنمسا وجنوب هولندا وفلامند وأيرلندا وشمال إيطاليا وشمال غرب إسبانيا وفرنسا المحيط. وجود أساس أنثروبولوجي تفاوتي مشترك بين هذه الأقاليم يمثل القاعدة الأساسية للبزوغ التفاوتي في منطقة اليورو. علينا أن نضيف لنموذجنا مجموعة ثانية بروتستانتية زومبي في أقصى الشمال تفاوتية أيضًا وأكثر نشاطًا في

تبني أفكار الإسلاموفوبيا. في حالة ألمانيا اللوثرية نضيف: كما كان الحال عند صعود معاداة السامية. فيما يتبقى بعد موت البروتستانتية الزومبي، نشعر بتزايد في نزعة التفاوتية نابع من الاعتقاد في القدر. المجموعتان، الكاثوليكية الزومبي والبروتستانتية الزومبي، تختلطان وتتكاملان في هولندا وألمانيا.

العرض الأورباوي الكبير في 11 يناير 2015

الرؤساء الذين كانوا يتقدمون الصفوف في المظاهرة كانوا يصورون مشهدًا لأوربا التفاوت. وسوف أترك جانبًا حالة بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل، والذي كان حضوره مبررًا بهموم أخرى، وخصوصًا الأخطار المحدقة من الآن فصاعدًا باليهود الممارسين لشعائرهم في فرنسا، أو حالة سيرجي لافاروف، وزير الخارجية الروسي التي سأتناولها لاحقًا.

العائلة الملكية للتفاوت ما بعد الحداثي كانت حاضرة: أنجيلا ميركل (السيطرة والتقشف)، فرانسوا هولاند (الطاعة)، دافيد كاميرون (الليبرالية الجديدة)، آن هيدالجو (الكوادر والمهن الفكرية العليا)، جان كلود يونكر (النظام البنكي اللوكسمبورجي)، نيكولا ساركوزي (الموجة الأولى للإسلاموفوبيا في فرنسا)، دونالد توسك (كراهية الروس)، إلخ.

ينبغي أن نشكر فرانسوا هولاند لإخلاصه، فعلى مدى شهور أنهكته استقصاءات الرأي غير الراضية، وتزعزع حكمه في 7 يناير بسبب عودة ما هو مأساوي في تاريخ فرنسا، ترك لا وعيه يتحدث وقدم لنا اعترافًا تفاوتيًا أصيلًا. أتخيل تحرره العقلي، بعد المعاناة التي عاناها بسبب إلقائه خطاب مساواتي في مدينة بورجيه. «خصمي الحقيقي لا اسم له ولا وجه ولا حزب. ولن يتقدم أبدًا بأوراق ترشيحه. ولن يُنتخب وعلى

الرغم من ذلك يحكم. خصمي هو عالم المال». ولكن من أين أتى بفكرة أن عالم المال لا وجه له ولن يُنتخب؟ يبقى أن هولاند وقد اهتز بسبب الرعب الإرهابي، قد قال لنا الحقيقة عن نفسه وعن جمهوريتنا. وقدم لنا، من خلال مدعويه، تعريفه الشخصي لشارلي.

ينبغي أن أعترف أنه نظرًا لاهتمامي بالإتقان، قلقت للحظة بسبب غياب جيروم كاوزاك (التهرب الضريبي). هل أبالغ؟ أغلفة المجلات في تلك الفترة والتي تحمل كلها ختم «أنا شارلي» توصي بذلك: مجلة جالا كانت شارلي، ومجلة كلوزر كانت شارلي وكذلك إحدى مجلات البورنو ومجلة ميكي كانت شارلي. إذن ولم لا، كاوزاك بجوار يونكر التهرب الضريبي بجانب فردوسه؟ فهو أيضًا يجسد واحدة من «القيم» الحقيقية لجمهوريتنا.

جمهور مكون من 1,5 إلى 2 مليون شخصًا قَبِلوا أن يتظاهروا خلف هذه المجموعة الغريبة من أساطين المال والميزانية والعسكرية، تم قبول السيطرة، وصار للتفاوت قاعدة جماهيرية. الجمهورية الفرنسية وكذلك الجمهورية الأوربية التي تحتويها هي نظام تراتبي. هذه المظاهرة الهائلة ذات الطابع الجمهوري الجديد تجبرنا على الإقرار بأن صعود عدم المساواة في فرنسا لا ينتج عن مؤامرة من نخبة ضئيلة، ولا عن 1 ٪ من الأشخاص الذين يحصلون على أعلى الدخول، فمظاهرة تجمعهم حتى بمعدل حشد 100 ٪ (بعد استبعاد من هم أكثر من 75 عامًا وأقل من 5 سنوات)، ما كان لها أن تحشد أكثر من 500,000 شخص في فرنسا كلها. نعم فرنسا بصدد التحول إلى نظام أوليجارشي، ولكن من الخطأ أن نتخيل، على الطريقة القديمة، أن على رأسه، ناديًا مغلقًا على 200 عائلة أو حتى 150,000 شخص في فرنسا كلها.

توجد أوليجارشية جماهيرية بصدد الصعود، تتحدد بمستوى تعليمي عالٍ ودخول مقبولة. هي تستحوذ على البلد وتفرض عليها قيمها وأحلامها، وتطرد إلى الضاحية القريبة أولاد المهاجرين وإلى الضاحية البعيدة وفي قاع المحافظات الأوساط الشعبية الفرنسية.

الاستثناء الروسي

كانت مجموعة السياسيين وكذلك جمهور المتظاهرين يحتوي على أحداث عارضة، بشر موجودون هناك لأسباب أخرى وتبعًا لمنطق آخر منقطعون عن الفيض العام للحدث. كان سيرجي لافاروف ممثل روسيا غير المرئي من كاميرات التليفزيون من بين هؤلاء. وكان وضعه في الصفوف الخلفية يشير إلى إخراج مدروس بدقة، مثل العدوانية الغربية التي عليها أن تتحمل روسيا من الآن فصاعدًا. فوبيا الروس مثلها مثل الإسلاموفوبيا لها معنى.

الأنثروبولوجيا بالطبيعة تقاوم الثرثرة الأيديولوجية، فهي تبرز واقع القيم القومية والإقليمية الكامنة تحت الانطلاقات الفكرية الحانية لرجال السياسة. وهي مدخل إلى لاوعي الشعوب ولاوعي قادتها. أشرت للتو إلى السيطرة طويلة المدى للقيم العائلية التفاوتية في العالم الجيرماني وفي إنجلترا وإلى الاستيلاء المؤخر على السلطة في فرنسا بواسطة التفاوت المحيطي. القيم العائلية الروسية مساواتية بشدة. الأسرة الروسية كانت من النمط الجماعي التخارجي، كانت تجمع الأب وأبناءه المتزوجين في جماعات واسعة في المعيشة وفي العمل، وكانت تختص بالحفاظ على وضع مرتفع نسبي للنساء بفضل السمة الحديثة لتنظيمها السلالي الأبوي والذي لا يرجع إلا إلى القرن السابع عشر. كان التراث يجمع بين نزعة تسلطية قوية في العلاقات بين الآباء

والأبناء ونزعة مساواة صارمة في العلاقات بين الأشقاء، كانت قهرية عند الفلاحين وحميمية لدى الأرستقراطية. لم تمنحنا فقط الشيوعية ديستويفسكي ولكن منحتنا أيضًا تولستوي وتورجنييف. روسيا تمثل الخانة الرابعة في لعبة العائلات الأوربية. فرنسا المركزية تجمع بين الحرية والمساواة، وإنجلترا بين الحرية وغياب المساواة، ألمانيا تجمع السلطة مع التفاوت. روسيا تربط المساواة بالسلطة.

وبتزايد العائلة الروسية الكبير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نشرت في مجمل الحياة الاجتماعية قيمها عن السلطة والمساواة والتي حينما وصلت إلى المجال الأيديولوجي أنتجت البلشفية، الحزب الواحد والاقتصاد المخطط والمخابرات الروسية. بمرور الزمن وفي أعقاب نمو الدراسات العليا انمحى الشكل العنيف للنزعة الجماعية. انهيار النظام السوفيتي، بعد لحظة من الاضطراب والشك، حبذ بزوغ اقتصاد السوق الذي تقوده الدولة. الاستمرار الكامن للقيم العائلية أبقى فى روسيا بعد سقوط الشيوعية حساسية تسلطية ومساواتية، وهذا الاستمرار في سبيله إلى أن يجعل من روسيا على الرغم منها قطبًا لمقاومة توسع الليبرالية الجديدة الغربية.

النزعة التسلطية الروسية تباعد بين روسيا وفرنسا، بالضبط كما أن النزعة التسلطية الألمانية سوف تفصل قريبًا ألمانيا عن شريكها الفرنسي. ولكن فرنسا شارل ديجول يتم إدراكها مباشرة في روسيا فلاديمير بوتين كأخت في المساواة قادرة مثلها على مساندة رؤية لعالم من الأمم المتساوية. تظل روسيا ليبرالية في داخلها بصورة ضعيفة ولكن تصورها المساواتي للإخوة وللبشر وللشعوب يضع لها دور المدافع العالمي عن المفهوم الدولي للأمم الحرة المتساوية.

الجمهورية الفرنسية الجديدة لفرنسوا هولاند والتي فقدت المساواة فيها السلطة، لا تستطيع أن تحب روسيا بوتين، وبسبب الكراهية التي تحملها النخب الغربية لموسكو كان وضع لافاروف في الصفوف الخلفية للمسيرة الجمهورية الجديدة منطقيًا.

سر باريس

وجود آن هيدالجو عمدة باريس على رأس المظاهرة يسمح لنا بأن ننهي هذا الفصل بتساؤل أساسي. تلعب العاصمة بالفعل دورًا كبيرًا في الانحراف التفاوتي، للنظام القومي من دون أن نتمكن من جعل نظامها الأنثربولوجى الكامن سببًا في الظاهرة.

تقع باريس في قلب أقاليم العائلة النووية المساواتية. حتى القرن الثامن عشر كان أغلب سكانها يأتون من هذا المجال المركزي حاملين إلى قلب الأمة قيم نظام عائلي ليبرالي وكوني. في القرن التاسع عشر ثم في القرن العشرين زادت أهمية الهجرة القادمة من محيط فرنسا، وكذلك القادمة من أوربا ثم من العالم أجمع. وحتى فترة قريبة كانت المناطق التي تحيط بمدينة باريس والتي كان يُطلق عليها الحزام الأحمر واقعة تحت سيطرة الحزب الشيوعي، مما يشهد على أن نزعة المساواة في الإقليم الباريسي لم تُمس بسبب هجرات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

تستمر المدن الكبرى في الأقاليم في العمل مثل باريس في القرن الثامن عشر بجذب أغلب سكانها من المحيط الإقليمي بما فيه محور الراين والرون والتي كانت الهجرات إليها من أصول بعيدة كبيرة. وهكذا كما رأينا بقيت رين وليون في كينونتهما الكاثوليكية الزومبي، أو أن مارسيليا لم تكف بعد عن أن تكون مارسيليا في ما عدا انضباطها الساحر.

وأصبحت باريس ما يمكن أن نطلق عليه مدينة -عالمًا، حيث توجد فيها كل شعوب الأرض، وما نعرفه عن آليات الاستيعاب في مدن الولايات المتحدة، وهي بلد سبقت فرنسا في كونية مسار الهجرة، تبين أننا سنكون مخطئين إذا ما تخيلنا ذوبان للنظام الأنثروبولوجي الأصلي لبلد المهجر. في نيويورك أو بوسطن أو شيكاغو أو سان فرانسيسكو أو لوس أنجلوس، يمكن دائمًا وصف العائلة بأنها نووية مطلقة. القيم الليبرالية وغير المساواتية الأولى للرحم الإنجليزي خرجت سليمة من ثلاثة قرون من الهجرة الأسكتلاندية والألمانية والسويدية والبولندية واليهودية والإيطالية واليابانية والكورية والصينية. عند الجيل الثاني أو الثالث يتبنى نسل المهاجر أيًا كان نظامه العائلي الأصلي، نظام مجتمع المهجر.

ذاكرة الأماكن

للدرس التاريخي للهجرة الأمريكية أهمية كبرى بالنسبة للأنثروبولوجيا، فهي تخفف من قوة القيم المفترضة التي تحملها العائلة وتبعد عن نموذج تحليلي نفسي يتخيل أن نقل القيم القوية مثبت بضربات مطرقة في لاوعي الأطفال. مثل هذه الآليات موجودة بالتأكيد ولكن علينا أن نقبل أيضًا القيم الضعيفة التي ينتجها محيط أكثر اتساعًا من العائلة مثل المدرسة والشارع والحي ومقر العمل، بحسب مسار من المحاكاة منتشر وغير محسوس. الأرض مثلها مثل العائلة تنقل قيمها. من دون هذه الفرضية لا يمكننا أن نفهم وجود الولايات المتحدة وكندا أو أستراليا.

النظام العائلي نفسه في حقيقة الأمر لا يمكن تصوره دون أرضه، وكل واحد منا حين يفكر في عائلته الخاصة يمنح نفسه تلقائيًا تصورًا

رأسيًا لشجرة عائلة تنزل في الزمان حتى ذاته. ولكن الآباء والأجداد والأسلاف كي يلتقوا ويتزوجوا كان عليهم أن يعيشوا في الأماكن نفسها.

النظام العائلي هو في الواقع عبارة عن عائلات تتبادل الزيجات على أرض معينة. حتى في النظام الذي يطلق عليه الزواج الداخلي في العالم العربي وجنوب الهند فإن أغلب الأزواج ليسوا أبناء عم من الدرجة الأولى، والأرض والعائلة يكفلان المصاهرة واستمرارية القيم. صحيح أن الدين في حالات معينة يمكن أن يصير مكانًا رمزيًا ويسمح بتبادل أزواج عن بعد، فيما بين العائلات الميسورة على الأغلب، ولكن حتى في داخل الشعب اليهودي، فإن غالبية الزيجات قديمًا كانت تحدث في الأحياء أو في الجيتو.

إذا كانت النظم الأنثروبولوجية تستمر في الوجود اليوم بلا مجهود، على الرغم من ظروف التنقل القصوى للسكان، فذلك لأن هناك مسارات من المحاكاة المنتشرة تكفل الانتصار المتكرر لثقافة بلد أو إقليم المهجر. المهاجر يتكيف ويغير أطفاله القيم العائلية. القيم السائدة على أرض لا يتم تعديلها ولا حتى تهديدها. المفارقة الأساسية هنا هي أن القيم الضعيفة هي التي تنتج نظمًا قوية، فلأن المهاجر يمكنه أن يتخلى عن قيم بلده الأصلي فإن قيم الأرض الضعيفة والتي يحملها عدد هائل من الأفراد، هي التي تنتصر. وحين نلاحظ مع هيرفي لو برا دوام الثقافات الإقليمية في المجال الفرنسي على الرغم من تسارع الحراك الجغرافي نتنهي إلى اللجوء لمفهوم ذاكرة الأماكن، وهو مفهوم ليس متناقضًا مع مفهوم النظام العائلي بل يكمله، وذلك لأن، وأكرر، النظام العائلي هو عائلات تتبادل الزيجات على أرض ما.

مفهوم ذاكرة الأماكن هو مفهوم محرر، فهو يسمح بقبول دوام

الثقافات الإقليمية والثقافات القومية من دون أن يسجن الإنسان في جوهر ثابت، فكما أن أقاليم بيكاردي وبريتاني وبروفانس يمكن أن تستمر دون أن يكون هناك أنماط من البشر البيكارديين والبريطانيين والبروفانسيين المنفصلين بعنف بواسطة قيم قوية مطبوعة في الطفولة، يمكن في إنجلترا والسويد وألمانيا أن تكون بلاد صلبة حقًا من دون أن نصيغ فرضية عن إنجليزي أو سويدي أو ألماني كاريكاتوري مقطوع الصلة بالعالم بسبب تعليمه.

إن برهان الخلف[1] يسمح لنا أن نفهم أنه على العكس، تؤدي قيم عائلية راسخة بقوة في العقول، مع مستوى عالٍ من الهجرة، إلى تفكك الأراضي وإلى استحالة استمرار أي نظام عائلي. إذا كانت القيم العائلية، المتوافقة مع النموذج «التحليلي النفسي» مستقرة في أعماق دماغ الطفل، فإن الهجرات تحمل إلى قلب مجتمعات المهجر عائلات محصنة ضد الاستيعاب. تعدد المهاجرين يؤدى إلى خلق جزر مختلفة أكثر فأكثر عن الثقافة الأصلية للمكان. هذه الجزر يمكن أن تعطي وهما بالوجود لفترة ما، ولكن حي إيطاليا الصغيرة أو الحي الصيني ليسا إلا ممرات هبوط ومسارات لتكيف الجيل الأول الواصل، والمترنح بسبب التحول من ثقافة إلى أخرى. المهاجرون، دائمًا وفي كل مكان، مصيرهم، إن لم يمنعهم مجتمع الاستقبال من ذلك، أن يصبحوا مواطنين من المكان. وفي ما وراء الخطاب عن التعددية الثقافية وحول احترام الخلاف، فالحقيقة أن كل إنسان، هناك حيث يوجد، حتى وإن أراد أن يبقى وفيًا قدر إمكانه لما يأتيه من عائلته، فإنه يطمح قبل كل شيء إلى أن يصير إنسانًا بين البشر.

---

(1) برهان الخلف: هي برهنة أساسها إثبات صحة المطلوب بإبطال نقيضه، أو فساد المطلوب بإثبات نقيضه.

والآلية قوية بوجه خاص لدى الأطفال والمراهقين. النضال التعليمي لبعض العائلات ضد المدرسة والحي هو في الغالب معركة خاسرة مسبقًا. على الثقافات أن تتوطن في أراضٍ مستقلة كي تستمر. وفي هذا الصدد الموقف الحالي لفرنسا لا يبدو مختلفًا اختلافًا جوهريًا عن الموقف في بلادٍ أخرى، ولكن علينا أن نأخذ في الحسبان في حالتها الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن إدارة اقتصادية عبثية أو منحرفة أو تمييزية في نتائجها. علينا أن نكون واعين بأن فشل الاستيعاب إذا حدث، فهو دائمًا من فعل مجتمع المهجر وليس من المجموعة المهاجرة: إذا كان رفض الاستيعاب غير وارد فإن رفض السكان المضيفين دائمًا ممكن. كل شيء يشير إلى أنه في باريس آليات المحاكاة في الاستيعاب تعمل عملها، ولكن بصورة متشظية ومن دون أن نتمكن من استبعاد فرضية تحول القيم في الشرائح الاجتماعية العليا التي تمثل أكثر من ربع السكان.

لا يوجد سبب في باريس لانتهاك الحرية بواسطة السياق التاريخي والاجتماعي، بل على العكس يتم التمسك إلى حد الهيستريا الفردانية المفرطة المعاصرة، «ثقافة النرجسية»، حسب تعبير كريستوفر لاش[1]، تؤدي إلى انقسام المجتمع إلى ذرات وإلى عدم اليقين فيما يخص الغايات الأخيرة للوجود. هل الفرد بالفعل أكثر حرية في هذا المناخ الذي يشير إلى الفوضى وغياب المعايير الجماعية بدلًا من الازدهار؟ من الصعب الجزم بذلك. ما هو يقيني هو أن عزل الوعي والحاجات العاطفية النابعة منه أسهم بكثرة في اندماج الجماهير في 11 يناير 2015. أن يكون المرء فرديًا أكثر من اللازم أحيانًا يقتل الفرد، لكننا هنا في معرض حالة مرضية ممكنة للحرية ولسنا في حالة تحول تسلطي لنظام القيم.

(1) Christopher Lasch, *La Culture du narcissisme*, Paris, Flammarion, 2006.

علينا أن نفهم إخماد قيمة المساواة في الإقليم الباريسي، في الأيديولوجيا كما في السلوك السياسي. التراتب التعليمي الجديد، وهو السبب في ظهور وعي اجتماعي تفاوتي، يعمل بكامل طاقته في الإقليم الباريسي. باريس هي بلد الكوادر بامتياز، حيث يشكلون فيها 28٪ من السكان العاملين، في مقابل 24٪ في تولوز ومن 18٪ إلى 20٪ في أغلب المدن الكبرى بالأقاليم. التوسع الرأسي التعليمي الأقصى في الإقليم الباريسي أدى إلى إلغاء التأثير الأنثروبولوجي المساواتي، فهو يسمح لكل شريحة - ابتدائي، ثانوي، عالٍ - أن تعيش منطوية على نفسها، وأن تصير بشكل ما قابلة بدورها للانقسام. الكادر العالي الميسور، والبرجوازي البوهيمي، وإنسان الضواحي والأحياء الشعبية يصبح نمطًا في حد ذاته، منفصلًا جغرافيًا عن الآخرين، حتى وإن كان كل واحد منهم ما زال ينتج في محيطه قيمًا ليبرالية ومساواتية. يبقى أن وجود مستويات تعليمية متباينة اليوم ينتج خسوفًا للمزاج الباريسي المساواتي. هل يمكن لنا أن نؤكد أن اللاوعي المساواتي للنظام الأنثروبولوجي قد ضعف في جمهور الشرائح العليا؟ والحقيقة أننا لا نعلم شيئًا. التوليفة بين القيم العائلية القديمة وتراتبية تعليمية جديدة، وانفصال الأراضي، على أسس اجتماعية ومهنية أكثر منها عرقية، والنمو المتزايد للفئات المتعلمة الباريسية بجماهير من أصحاب الشهادات الجدد من أصل كاثوليكي زومبي، وتدفق أصحاب الشهادات الجدد من أصل مهاجر، يخلق وضعًا ملتبسًا. فهمنا لآليات إعادة إنتاج القيم، سواء تم إثراؤها بفرضية القيم الضعيفة التي تسمح بنظام قوي لا تسمح لنا بأن نقول ما إذا كانت قيمة المساواة تنهار الآن في الطبقات الوسطى الباريسية. المستوى المرتفع جدًا للمشاركين في مظاهرة 11 يناير يوحي بنعم، ولكن وجود نوعين من كراهية الأجانب متنافسين في فرنسا: «كراهية للأجانب تباينية» وهي

الراسخة في مبدأ عدم المساواة و«كراهية للأجانب كونية» راسخة في مبدأ المساواة - سأقارن بينهما في الفصل التالي - لا يسمح لنا بالقول ما هو الدافع الحقيقي للمظاهرة الباريسية.

في المقابل، التطور السياسي في الثلاثين سنة الأخيرة يسمح لنا بأن نؤكد أن قيمة المساواة لم تُمس في الأوساط الشعبية في فرنسا المركزية حيث يتم فيها للأسف منذ سنوات 1980 موجة هائلة من «كراهية الأجانب الكونية». هذه الموجة ليست إلا الموجة المضادة للحركة السائدة في المجتمع الفرنسي باتجاه عدم المساواة.

أزمنة الأزمة الأربعة

بعد أن حللنا العناصر الرئيسة للأزمة يمكننا الآن نلخص في صيغة بسيطة انقلاب الأيديولوجيا في فرنسا من مبدأ المساواة إلى نقيضه:

1. في البدء توجد في الطبقات العليا وفي معاقل الكاثوليكية نقاط رسوخ متينة لقيمة عدم المساواة.
2. التخلي النهائي عن الكاثوليكية أنتج صعودًا قويًا لطرف كاثوليكي زومبي من المحيط وقوامه التفاوتي.
3. الطبقات العليا والكاثوليك، زومبي أم لا، التي تضخمت بسبب نمو التعليم تمد السيادة إلى أسفل إن لم يكن لقيمة اللامساواة، على الأقل لمجموعة من المشاعر التفاوتية غير المحددة.
4. الآلية الأوربية، التي ينزاح مركز جاذبيتها نحو الشمال ونحو مبدأ اللامساواة، تصبح نقطة ارتكاز أساسية لقوى اللامساواة في فرنسا.

على العكس، الطرف اللامساواتي في الأقاليم الفرنسية، وجزء غير محدد من طبقاته الوسطى يصير حاملًا لمبدأ اللامساواة الذي ينتشر على المستوى الأوربي تحت قيادة ألمانيا.

يغرينا عند هذه المرحلة أن نشير إلى نظام فيشي (التحلل الذاتي للجمهورية في أوربا القارية تحت هيمنة ألمانية)، ولكن هذا سوف يكون تبسيطًا فظًا. في عشية 1940 لم يلاحظ أي صعود قوى للمحيط الكاثوليكي، ولا أي نمو للتعليم العالي يمكن قياسه، بل إن الجبهة الشعبية أثبتت على العكس، حيوية مبدأ المساواة في البلد، وضعف الشرائح العليا في المجتمع. وملاحظة الاستمرارية في الأراضي والمجموعات البشرية لا ينبغي أن يقودنا إلى المفهوم «الزائف» عن تاريخ ساكن.

الفصل الرابع

فرنسيو اليمين المتطرف

أحد الأدوات المهمة في البحث العلمي هو مبدأ السيمترية. من النادر أن يكون هناك نسق ثابت لا يدمج توازنات تستجيب فيها القوى للأشكال والعكس، وهي عناصر بنية شاملة يجد فيها تجاوز للمعنى (أ) بالضرورة مقابله السيمتري في تجاوز للمعنى المضاد (-أ). سيكون إذن من المدهش أن عبثية جمهورية فرنسية راسخة من الآن فصاعدًا في بنى أنثروبولوجية تفاوتية لا ترد عليها عبثية سيميترية لقوة رسميًا كارهة للأجانب راسخة في أساس أنثروبولوجي مساواتي. هذه القوة من السهل التعرف عليها في فرنسا، وهي الجبهة الوطنية والتي تؤكد على تدني المهاجرين وأبنائهم، لكنها تجد أكثر فأكثر قاعدتها الجغرافية في الأقاليم التي قامت بالثورة الفرنسية.

المسيرة البطيئة للجبهة الوطنية نحو مركز فرنسا

نحن نعيش مع حزب الجبهة الوطنية. منذ عام 1988 يعلق الصحفيون

السياسيون كما يحلو لهم على الانغماس التدريجي للنظام السياسي الفرنسي بواسطة يمين متطرف نموه العام في الواقع متواضع. حصل جان ماري لوبن على 14,4 ٪ من الأصوات في الانتخابات الرئاسية عام 1988. وحصلت ابنته مارين لوين على 17,9 ٪ في انتخابات عام 2012. إيقاع نمو بمعدل 3,5 ٪ خلال ربع قرن لا يدل على تقدم مذهل. إلا أنه لا شك أن سطوة الجبهة الوطنية على جزء من الشعب الفرنسي قد ازدادت، ولكن تقدمها البطيء يخفي، أكثر مما يبرز، تحولًا بنيويًا. التطور الأيديولوجي للمجموعة التي تقودها ليس مقنعًا - أنا شخصيًا أشك أنها في صميمها قد تخلت عن معاداة السامية، القادمة من المحيط التفاوتي للنظام الفرنسي، ولكن التوطن العمالي لليمين المتطرف يمثل ظاهرة جديدة في تاريخ فرنسا. كان يمكن ملاحظتها منذ نهاية سنوات 1980.

على أي حال، ما هو جديد حقًا في العقد الأخير يكمن فى الحركة الجغرافية للتصويت للجبهة الوطنية: انطلق من الثلث الشرقي للأراضي القومية، ذات العدد المرتفع من المهاجرين، وتدريجيًا انتقل إلى الجزء المركزي لفرنسا. معامل الارتباط الذي يجمع بين التصويت لليمين المتطرف ونسبة المهاجرين من حاملي الجنسية الجزائرية أو المغربية أو التونسية قد نزل من 0,79 + في عام 1986 إلى 0,10 + في عام 2012. اليمين المتطرف ذو الشعبية منذ وقت طويل، يبحث ويجد شيئًا فشيئًا قاعدته الأنثروبولوجية المثالية. كتاب «السر الفرنسي» كان يشدد على ميل الجبهة إلى الاستقرار في المجال المركزي المساواتي. إن تحليلًا دقيقًا للخرائط كان يسمح بكشف هذا الميل منذ عام 1993، وكان يكفي وقتها التعرف بواسطة التحليل الإحصائي للتراجع، على المحافظات التي كانت فيها نسبة التصويت للجبهة الوطنية أعلى مما كانت تؤشر به نسبة المهاجرين من أصل مغربي إلى السكان.

الخريطة (IV. 1) عن هذه التباينات تبين لنا بطريقة مذهلة كيف أنه في 1993 أصلًا كانت نسبة تصويت الجبهة الوطنية مرتفعة في المنطقة المساواتية، في الأقاليم التي كانت قلب الثورة الفرنسية[1].

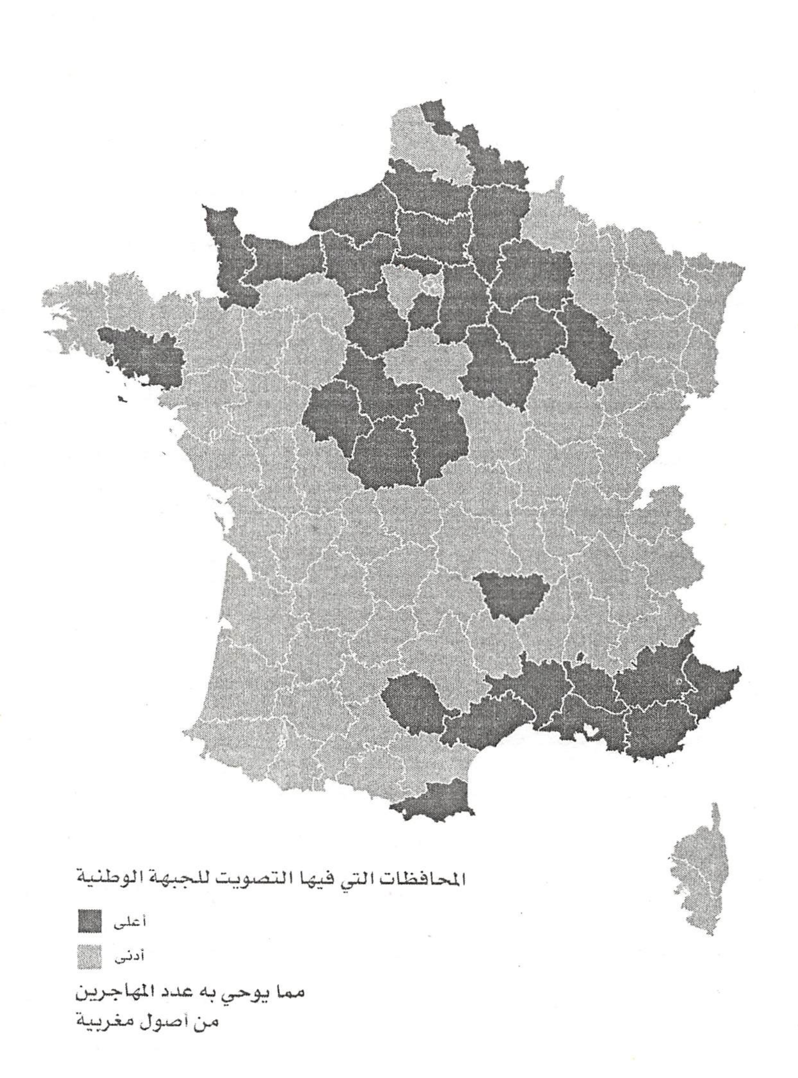
الرسم البياني 3 يشير إلى مستوى التصويت لصالح مارين لوبن (في عام 2012) تبعا لنزعة المساواة الكامنة في النظام الأنثروبولوجي. حصل اليمين المتطرف على أسوأ نتائجه في المناطق التي كان فيها مؤشر المساواة بحسب المحافظات والمعرف في الفصل الأول يصل إلى 0,5 فقط، وأفضل نتائجه حيث المؤشر يصل إلى 2 .وإذا جمعنا عدم المساواة الشاملة والقوية (مؤشر من 0 إلى 0,5) نحصل على تصويت 17,1 ٪ من التصويت للجبهة الوطنية، وإذا جمعنا المساواة القوية والقوية جدًا والقصوى (2، 2,5، 3) نصل إلى 20 ٪. باختصار، وفي ما وراء كل المصادفات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحلية فإن التصويت لصالح الجبهة الوطنية أعلى في أراضي المساواة منه في أراضي التفاوت.

لا شك في أن منتخبي الجبهة الوطنية تحركهم مشاعر يمكن أن نصفها مبدئيًا بأنها تفاوتية، تريد أن تدفع لقاع المجتمع، أو إلى الخارج، أفرادًا أو جماعات ينظر إليهم على أنهم أقل فرنسية أو غير فرنسيين على الإطلاق. ولكن في ما يبدو على الرغم من ذلك يوجد لا وعي مساواتي يعمل في الداخل. وما إن نحدد القاعدة الأنثروبولوجية «الجمهورية» لانتخاب اليمين المتطرف، نفهم على نحو أفضل قدرته على رفض سلطة الجماعات الحاكمة والنخب التي تنصب نفسها.

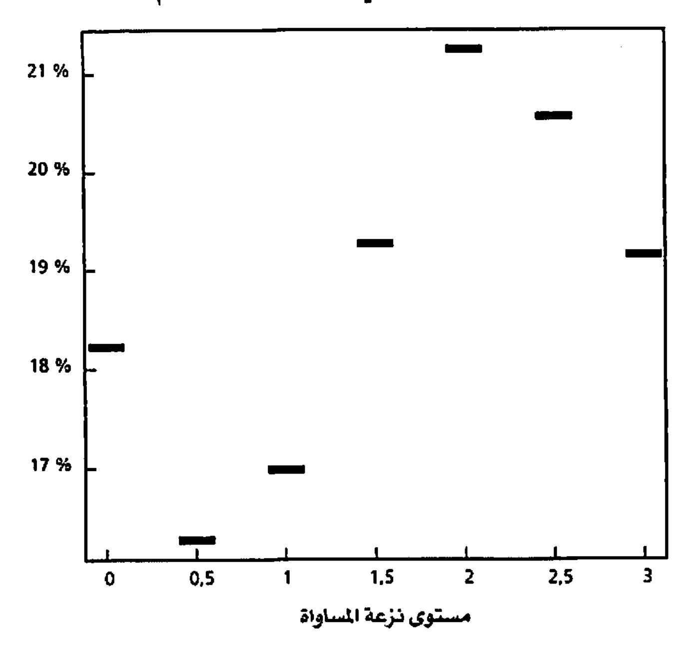
---

(1) Emmanuel Todd, *Le Destin des immigrés*, Paris, Seuil, 1994, P. 308-312

IV. 1 الجبهة الوطنية والمساواة في عام 1992



3- التصويت للوبن في الجولة الأولى عام 2012



تشويه للنزعة الكونية

ليس من المؤكد أن يكون بإمكاننا تفسير كراهية السكان من أصل مغربي من جانب العمال وصغار التجار والتي تشكل كتائب كبرى ممن يصوتون لصالح الجبهة الوطنية بمصطلحات عنصرية، بعبارة أخرى: كأثر لاعتقاد قبلي بوجود فئات من البشر ذات جوهر خاص. بنيويًا، يصل معدل الزواج المختلط في فرنسا، إلى مستوى مرتفع بما فيه بين السكان ذوي الأصول غير الأوربية. سوف أفحص في الفصل التالي تطورهم الأخير. كانت بلدنا، في كل العصور تتميز في هذه النقطة عن كل بلدان شمال أوربا البروتستانتية ومتعددة الثقافات. هذه الزيجات المختلطة تمس بالطبع الأوساط الشعبية الذين يكونون أكثر اتصالًا من

الطبقة الوسطى بجماعات المهاجرين. ولكن كيف ندمج في شرح كاف كراهية السكان من أصل عربي وقبول الزواج المختلط؟ مفهوم «تشويه النزعة الكونية» يسمح بذلك.

فلننطلق من المتوالية العقلية التي تتحدد ببنية عائلية مساواتية: «الإخوة متساوون، البشر متساوون، الشعوب متساوية». ماذا يحدث في حالة مواجهة مع الأجنبي؟ في لحظة الاتصال يوجد دائمًا تنافر بين الماقبلي في نظام المساواة وواقع الاختلاف المرئي. وكلما كان هذا الاختلاف الواقعي مهمًا كان رد الفعل عنيفًا. كان الاختلاف العائلي المغربي في البداية، من وجهة النظر الأنثروبولوجية، في حده الأقصى. العائلة العربية التقليدية جماعية ذات نسب أبوى وزواج داخلي endogame [1]* هي تميز الرجال وتحبس النساء وتفضل الزواج بين أبناء العم المباشرين بمعدلات تقترب حتى عام 2000 من 25٪ في المغرب، و28٪ في الجزائر و35٪ في تونس. اليوم تنخفض هذه المعدلات بسرعة في بلاد المغرب.

يسمح الماقبلي في النظام الفرنسي المركزي ببلورة نظريات جميلة، كتلك التي يبشر بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأخرى ليست أقل إدهاشًا التي تمارس دمج المهاجرين عبر الزواج. ولكنها أيضًا يمكن أن تقود في المراحل الوسطى إلى تقلصات بالغة العنف. علينا أن نصل إلى أقصى النتائج المنطقية للماقبلي المساواتي: «إذا كان البشر هم أنفسهم في كل مكان، وإذا كان الأجانب الذين يأتون إلى أراضينا يتصرفون بطريقة مختلفة حقًا، فهذا يعني أنهم ليسوا بشرًا».

(1) * الزواج الداخلي endogame المقصود به الزواج من الذكور داخل العائلة من أبناء العم وأبناء الخال في مقابل الزواج الخارجي exogame أي تفضيل التزاوج من خارج العائلة.

وأتذكر مزحة حكاها مستمع في نهاية محاضرة تعرض هذا التفسير عام 1995: "نعم، نحن في بيزييه نقول ذلك بطريقة أخرى: العنصرية مثلها مثل العرب، لا ينبغي أن توجد". كونية الطرد والقتل ليست نظرية تستعصي على التصور. في الممارسة، ظهور أطفال يتحدثون الفرنسية مولودين أم لا من زيجات مختلطة، يمنع مباشرة هذه الإمكانية النظرية. يبقى أن تصويت الجبهة الوطنية بشكل نمطي، ينتج عن تفسير حرفي لعقيدة الإنسان الكوني. وقد عبرت مبكرًا عن انزعاج سكان لا يتصورون إلا اندماجًا سريعًا، وصار عليهم أن يلاحظوا أن امتصاص بعض الاختلافات سوف يستغرق وقتًا. علاوة على ذلك، في اللحظة الحاسمة لصعود الجبهة الوطنية انطلق خطاب موجه إلى الأوساط الشعبية الفرنسية، خطاب قادم من النخب، عن التسامح، غير عملي تمامًا، يؤكد على ضرورة احترام الاختلاف المهاجر.

وهكذا في اللحظة التي كانت الأوساط الشعبية فيها تقلق من بطء الاستيعاب، كان قادتهم يؤكدون أنه ليس ضروريًا. "الحق في الاختلاف" الذي تنتجه قمة المجتمع كان أيضًا لا غنى عنه لنشأة الجبهة الوطنية مثل المواجهة على الأرض بين ثقافة مستقبلية نسوية وتتبنى الزواج الخارجي وثقافة مهاجرة تتبنى النسب الأبوي والزواج الداخلي. الجمع بين النزعة المساواتية الشعبية والتعددية الثقافية للنخب وفر في بداية سنوات 1980 ظروف بلورة مرضية، وكان المنتج الكيميائي الخارج من الأنبوبة هو التصويت للجبهة الوطنية.

طوال هذا التحليل للحركة باتجاه اليمين المتطرف للأصوات الشعبية لم يكن الأمر يتعلق البتة بالإسلام ولكن بنمط الحياة العربية الواقعي. النمو الرئيس للجبهة الوطنية قد حدث في وقت لم يكن الإسلام، بوصفة صيغة دينية أو أيديولوجية مجردة، يشغل بال أي

شخص. مصطلح الإسلاموفوبيا ينطبق بشكل غير صحيح على سنوات 1980-1990، الأنثروبوفوبيا هو المصطلح الأدق، وهو منطقي تمامًا. «كراهية الأجانب الكونية» تنشغل بالاختلافات الواقعية، المرئية، بالعادات والأساليب. «كراهية الأجانب التباينية» التي ترى الآخر مختلفًا بصورة قبلية يمكنها أن تستغني عن الواقع لكنها محتاجة لتعيين موضوع اهتمامها باستخدام توصيف مجرد، ويستحسن أن يكون دينيًا. ومع تنامي الاهتمامات الاختلافية في الطبقات الوسطى حل المسلم محل العربي في التصورات السائدة. من الواضح أن تواجد المنطقين في مجال أيديولوجي واحد قد أدى لاندماجهما الجزئي كما سبب صعوبة كبيرة في التمييز بينهما. ومع ذلك لا شيء يمنع من تخيل انفصال ممكن بينهما في المستقبل. كراهية العرب الشعبية ذات الدوافع المساواتية والإسلاموفوبيا البرجوازية والتفاوتية هما شيئان مختلفان تمامًا. علاوة على ذلك ليس من البديهي أن تكون الأوساط الشعبية، التي هي في حالة تمرد الآن على الطبقات الوسطى، شغوفة بمشاركتها فوبيا معينة. ومن منظور الفيزياء الاجتماعية لا شيء يمنع من تخيل إسلاموفوبيا للميسورين تقلل في نهاية المطاف من شأن كراهية العرب في أذهان العمال والموظفين.

ولكن مع ذلك علينا ألا نتخيل أن العرب كانوا الضحايا الوحيدين لهذا التشويه للنزعة الكونية التي قد تؤدي إلى الإعلان بأن الأجنبي المختلف غير إنساني.

في عام 1914 كان يُنظر إلى الألمان في باريس على أنهم نوع حيواني. وكان الإنجليز محرومين قبلهم من صفة الإنسان العاقل بواسطة الثوار

الفرنسيين. ولنستمع إلى روبسبير في يوم 11 من شهر بلوفيوز[1]* في العام الثاني من الثورة الفرنسية، في نادي اليعاقبة: «بوصفي فرنسيًا وممثلًا للشعب، أعلن أنني أكره الشعب الإنجليزي». وبعد خمسة شهور جاء فرمان 7 بريريـال في العام الثاني ليعلن: «لن يكون هناك سجين إنجليزي أو من هانوفر»[2]. ولأن الشعب الإنجليزي تم تعريفه في الدستور على أنه حر فهو مسؤول عن أفعاله: معارضته غير المفهومة لفرنسا الثورية تخرجه عن الإنسانية. وكما هي العادة لم يطبق فرمان الجمعية بواسطة الجيوش الثورية على الأرض. كراهية الأجانب ذات الجوهر الكوني هي بطبيعتها هشة وغير مستقرة ومهددة دائمًا بإمكانية الهبوط المفاجئ إلى واقع الرجال والنساء، الذين هم في نهاية المطاف ليسوا إلا رجالًا ونساء... النمط المثالي للهشاشة الداخلية سوف توضحه فرنسا الراهنة بواسطة الحالة العادية لعضو الجبهة الوطنية الذي يتزوج فتاة مغربية جميلة ويمزق بطاقة عضوية الحزب.

لم تنتظر فرنسا التخلي عن المسيحية والثورة لكي تنتج نزعة كونية قوية. كاثوليكية الحوض الباريسي، حينما كانت ما تزال حية، في القرن السادس عشر أو السابع عشر على سبيل المثال، كانت مساواتية وكونية بصورة عنيفة. كان البروتستانتي في فرنسا قبل الفاندي أو الإنجليزي في عام 1793، موضوعًا للحمى الاختزالية للنظام المركزي.

---

(1) * بعد قيام الجمهورية استحدثت الثورة الفرنسية في عام 1793 تقويمًا علمانيًا تُستمد فيه أسماء الشهور من الظواهر المناخية ومواسم الزراعة، وشهر بلوفيوز يعني الشهر الممطر. وهذا التاريخ يعادل 30 يناير 1794. وقد تم إلغاء التقويم من قبل نابليون عام 1806.

(2) Sophie Wahnich, *L'impossible Citoyen, l'étranger dans le discours de la Révolution française*, Paris, Alban Michel, 1997.

البروتستانتية المستقرة بوجه خاص في الأقاليم المحيطة للعائلة الجذعية في الجنوب، تمت إزالتها عمليًا بعد كفاح طويل بواسطة كاثوليكية كانت تجد آنذاك قاعدتها الأساسية في قلب الحوض الباريسي وكانت تستبق الثورة بمثالها الأعلى عن الحرية والمساواة الميتافيزيقية. النزعة القدرية الكاليفينية أغرت العائلة الجذعية في أوكسيتانيا، التي اعتادت أن تجعل من الابن البكر وريثًا وكانت لا تعتقد لا في الحرية ولا في المساواة.

الإرادة الكونية والاختزالية التي ضاعفت منها الثورة في فرنسا المركزية قد هدأت في النهاية تحت حكم الجمهورية الثالثة والتي بقيت مخلصة لمبادئ الحرية والمساواة وانتهت بأن تسامحت مع تنوع العالم وفرنسا أساسًا، وتم قبول الطوائف الكاثوليكية في أقاليمها.

يبقى أن نحدد أن كون المرء «كونيًا» لا يعني أنه «لطيف»، ولكنه يعمل وفقًا لصورة ما قبلية عن الإنسان الكوني - نحن، أنا!... المكافئ لنفسه في كل زمان وفي كل مكان. إذا كان واقع العالم يقارن هذا النظام الذهني بإنسان مختلف تمامًا، فإن الإنسان الكوني، المختزل دون أن يدري إلى وضعه العرقي الخالص، سوف يكون قادرًا على أن يرد بنفي الطبيعة البشرية عن من يحمل التناقض.

معاداة السامية الجمهورية

يمكننا التعرف على مدخل واحد لكراهية الأجانب في الجمهورية الثالثة، ولكن بعيدًا عن الحوض الباريسي. لقد وجد بالفعل لفترة قصيرة في الجزائر المستعمرة، ما يمكن تسميته معاداة السامية الليبرالية والمساواتية والجمهورية والتي قمت بتحليلها تفصيليًا في كتابي «مصير

المهاجرين»[1]. في غمار قضية درايفوس، أرسلت الجزائر إلى البرلمان أربعة أعضاء «معادين لليهود». معاداة السامية لدى الأوربيين في شمال أفريقيا سواء كانوا من أصل فرنسي أو إيطالي أو إسباني لم تكن من طبيعة معاداة السامية نفسها لدى الكاثوليك في فرنسا. في الجزائر كان الأساس الأنثروبولوجي الأوربي دون أدنى شك ليبرالي ومساواتي وعلماني تمامًا، لم يكن للكنيسة وزن كبير لدى الاستعماريين الجمهوريين.

ولم يكن اللوم الموجه لليهود والجزائريين، كما هو الحال في فرنسا أنهم اندمجوا أكثر من اللازم، ولكن على العكس أنهم يتسمون بالبطء وما زالوا يمارسون التصويت القبلي. كان قادة الأحياء اليهودية، التي ظلت منفصلة وتمارس الزواج الداخلي يتفاوضون على مجمل الأصوات التي يتحكمون فيها ويفسدون محليًا لعبة سياسية فردية، وعلى المستوى القومي كان النوعان من معاداة السامية: الكاثوليكية التباينية والجمهورية الكونية قد اختلطا.

التنوع الأنثروبولوجي في فرنسا هو بالتأكيد ثروة، ربما تكون الثروة الأساسية، ولكن في علم الاجتماع كما في الكيمياء، ليست كل التركيبات جميلة وطيبة. في ألمانيا ما بين الحربين، كانت أقاليم الشمال البروتستانتية تقدم للنازية جماهير الناخبين، وكانت أقاليم الجنوب الكاثوليكية تقدم لها قادتها ابتداء من هتلر. ومن يجرؤ اليوم على القول أن الاندماج بين السريرة الجادة للبروتستانت والانبساط التخيلي للكاثوليك كان بالنسبة لألمانيا، منحة مباركة؟

ولكن هناك محددات أخرى للتصويت للجبهة الوطنية غير النزعة المساواتية، سواء كانت هذه موجهة بشكل صحي ضد الفئات

(1) Emmanuel Todd, *Le Destin des immigrés*, op. cit., P. 331-334

الاجتماعية العالية، أو بشكل منحرف ضد الأجانب أو ضد الفرنسيين من أصل أجنبي. التراتبية التعليمية الجديدة تلعب، كما رأينا، دورًا محركًا في الانحراف التفاوتي. قديمًا كان العامل الشيوعي الموجود داخل مجتمع يعرف القراءة والكتابة بوجه عام، ينظر إلى أعلى البناء الاجتماعي. وكانت تقف أمامه طبقة صغيرة عليا كان يقبل ثقافتها ويرفض امتيازاتها الاقتصادية، كان يسير باتجاه المستقبل. من ينتخب الجبهة الوطنية يرى فوقه كتلة ساحقة من طبقة وسطى تتحدد بمستواها الدراسي، لم يعد يحلم بالوصول إلى وضعها الطبقي، ينظر إلى أسفل ويخشى من التدهور، ويتجه غضبه ضد المهاجر.

إن زعزعة المثل الأعلى للمساواة بواسطة التطور التعليمي قد أصابت بوجه خاص قلب المجال الفرنسي ولا سيما أوساطه الشعبية. ولكن علينا أن نستبقي في ذهننا وجود رابط، قوي دائمًا، بين الجبهة الوطنية والقاعدة الأنثروبولوجية المساواتية. وبترجمة هذا بلغة سياسية شائعة فإنه يعني أن تأكيد قادة الجبهة الوطنية أن حزبهم جمهوري ليس عبثيًا تمامًا. حملة روبسبير على الإنجليز تأتي لتذكرنا بأن النزعة الكونية الجمهورية ليست دائمة لطيفة مع الأجنبي الواقعي.

كل الناس يؤكدون أنهم جمهوريون اليوم في فرنسا التي تبتعد دائمًا أكثر فأكثر عن قيمة المساواة. وسوف نكون مضطرين أن نستخدم مصطلحات أكثر دقة. كنت قد أطلقت مصطلح «جمهوري - جديد» على ذلك الجزء من نظام التمثيل السياسي (الأحزاب المسماة بالجمهورية) الذي يقبل منطق الاستبعاد الراسخ في قلب القيم التفاوتية ضمنيًا، وسأطلق مصطلح «ما بعد الجمهورية» على الجبهة الوطنية التي وإن نشأت من البنى الأنثروبولوجية المساواتية، تفلت منها بأيديولوجيتها العرقية والكارهة للأجانب.

ولكن التحليل الأنثروبولوجي يحتفظ بمفاجآت أخرى، فهو لا يؤكد رؤية الجبهة عن حزب اتحاد الحركات الشعبية الاشتراكي[1]UMPS° أنه متجانس. الحزب الاشتراكي وحزب اتحاد الحركات الشعبية اليميني لهما علاقات مختلفة بفكرة المساواة وليست هي التي تخطر ببالنا.

لوبن، ساركوزي، والمساواة

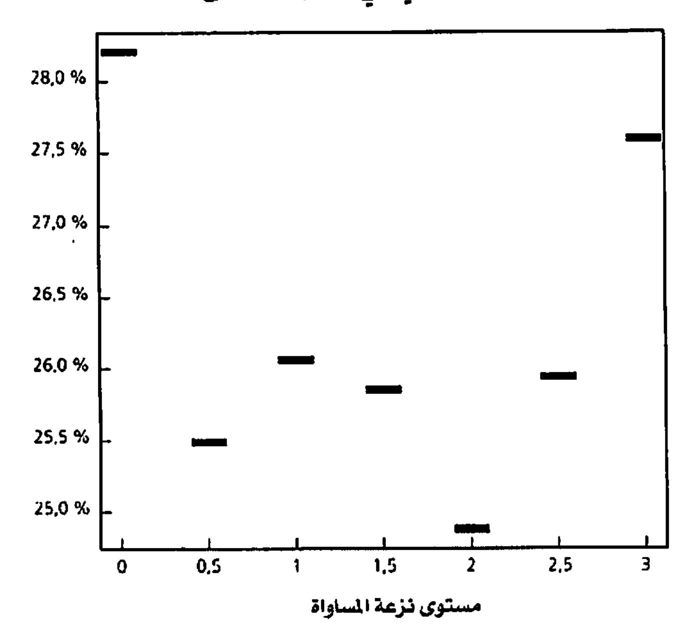
التوزيع الجغرافي للتصويت للوبن في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 2012 (الخريطة VI. 2) تبين أن توسع حركة الجبهة الوطنية باتجاه المجال المساواتي المركزي الفرنسي مستمرة، وحتى هذه اللحظة، مناطق قوتها القصوى في الشمال الشرقي من الحوض الباريسي مع المركز الإقليمي في شمبانيا، دون أن ننسى بروفانس، تذّكر بمناطق الثورة الفرنسية. وانتخاب بعد انتخاب يتصاعد التوتر في الجبهة الوطنية بين أيديولوجيا تؤكد على مبدأ عدم المساواة، وتدني المهاجر وتحديد مساواتي للتصويت.

لمن هو معتاد على خريطة المعاقل الكاثوليكية التفاوتية في المحيط، توزيع التصويت لساركوزي، في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في عام 2012 أكثر مثارًا للدهشة (خريطة 3.IV) نكتشف فيها بقايا لليمين الكاثوليكي في سافوا، وفي الألزاس وفي فنديه وفي مايين بل وحتى في الغرب الداخلي كله، ولكن ساركوزي حقق نجاحًا ممتازًا أيضًا في بروفانس وفي قلب الحوض الباريسي.

---

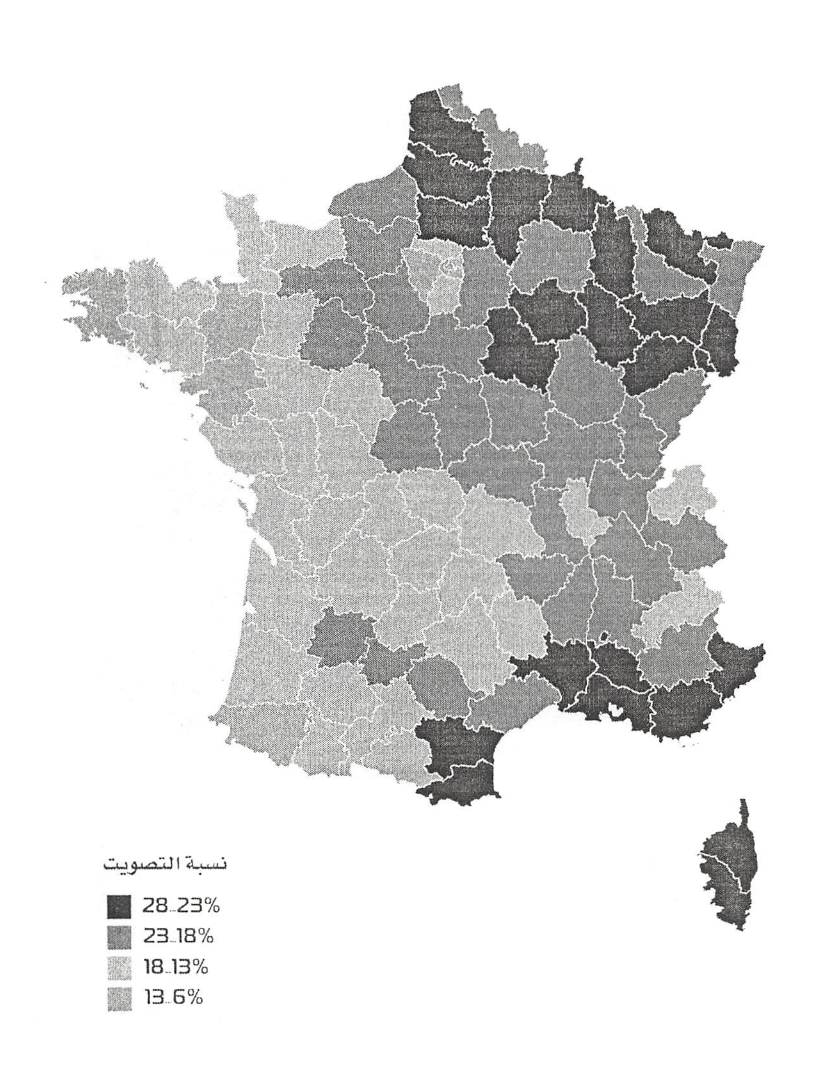
(1) * هذه تركيبة من حزب اليمين UMP والحزب الاشتراكي PS المقصود بها السخرية والتلميح بأن سياسات الحزبين أصبحت واحدة.

التصويت لساركوزي في الجولة الأولى 2012

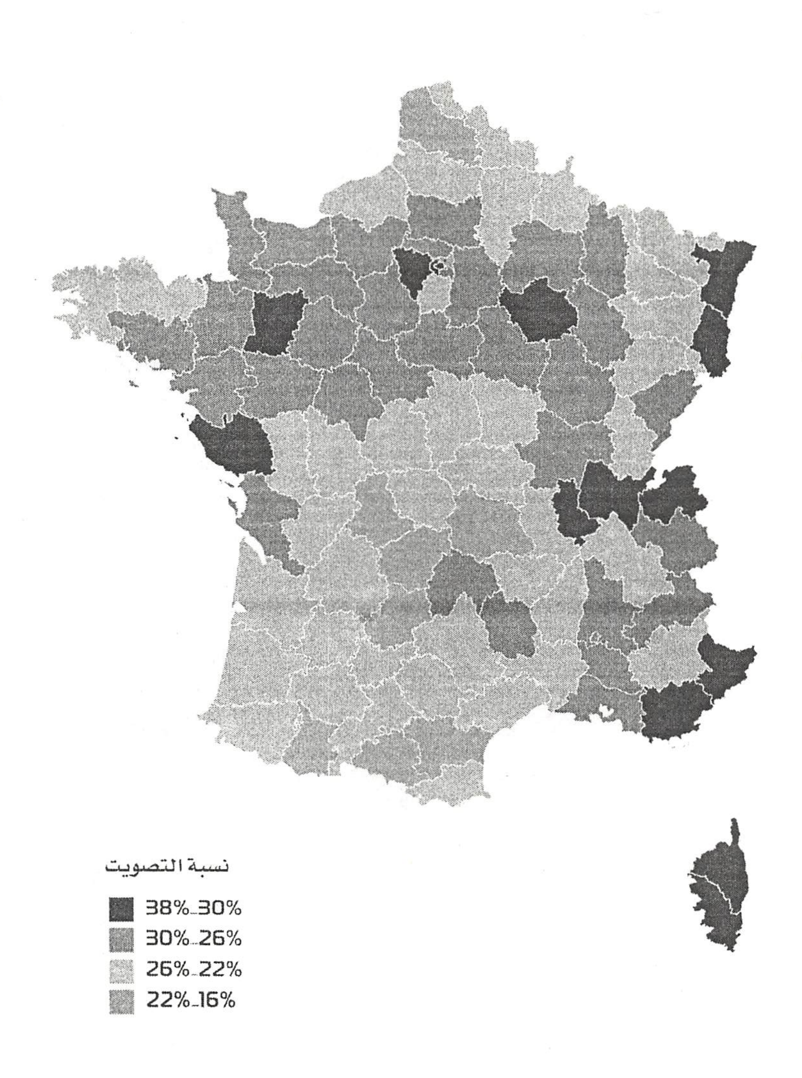


في المجال المركزي الثوري. باختصار وكما يبين الرسم البياني 4، فإن نجاحه الأقصى كان في الوقت نفسه في المناطق ذات النزعة المساواتية الأضعف والنزعة المساواتية الأقوى. المتغير الأنثروبولوجي المشترك لمجمل مجاله السياسي فيما يبدو هو نووية العائلة وهي مشتركة بين الغرب الداخلي - الكاثوليكي وحتى مؤخرًا جدًا في قلب الحوض الباريسي أو في بروفانس، التي كانت جمهورية فيما سبق. هذه القاعدة الشاملة تحدد ناخبي اليمين الجمهوري الجديد على أنهم أساسًا فردانيين.

خريطة IV. 2 - لوبن عام 2012



خريطة IV. 3 - ساركوزي عام 2012



الجوهري هنا هو بزوغ حزب اتحاد الحركات الشعبية بقواعد راسخة في مناطق المساواة. علينا بذلك أن نلاحظ أنه في الجولة الثانية في الانتخابات الرئاسية في 1912، صوتت الأوساط الشعبية في أقاليم بيكاردي وشمبانيا أردين بأغلبية لساركوزي ضد فرانسوا هولاند مرشح «اليسار»[1]. نظام التمثيل السياسي الفرنسي يبدو بالفعل غريبًا مع منتخبيه من اليمين المتطرف (أما بعد الجمهوري) واليمين (الجمهوري الجديد) الذين هم في العمق من أنصار المساواة. وهنا نصل إلى العنصر الكوميدي في الموقف: ما يقرب بين حزب الجبهة الوطنية وحزب اتحاد الحركات الشعبية فيما وراء انتماء قادتهم إلى اليمين هو قاعدتهم المساواتية المشتركة! وهنا نفهم جيدًا الصعوبة التي يلاقيها اليمين في السلطة عندما يريد «الإصلاح». قاعدته النووية الفردية تقوده إلى ذلك ولكن عمقه المساواتي اللاواعي يقاوم كل المحاولات من أجل الوصول إلى نرفانا السياسة الليبرالية الجديدة، وهي مراجعة الدولة الراعية.

الحزب الاشتراكي والمساواة:

مفهوم كراهية الأجانب الموضوعية

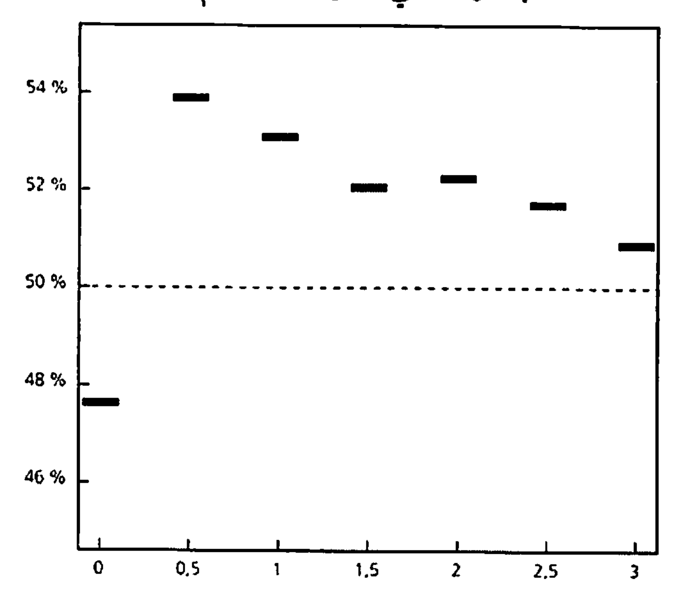
فليطمئن أنصار التفاوت: الحزب الاشتراكي موجود لكي يجسد، ربما يومًا ما، أحلامهم الأيديولوجية الأشد جنونًا.

ولنظل أوفياء للسيمترية كأداة علمية، مطبقة هنا على المجال الأيديولوجي الفرنسي. وجود يمين مساواتي يجبر على البحث، ويسمح لنا بالعثور على حزب اشتراكي تفاوتي يبين الرسم البياني 5

(1) Hervé le Bra et Emmanuel Todd, *Le Mystère français*, op. cit., p. 270

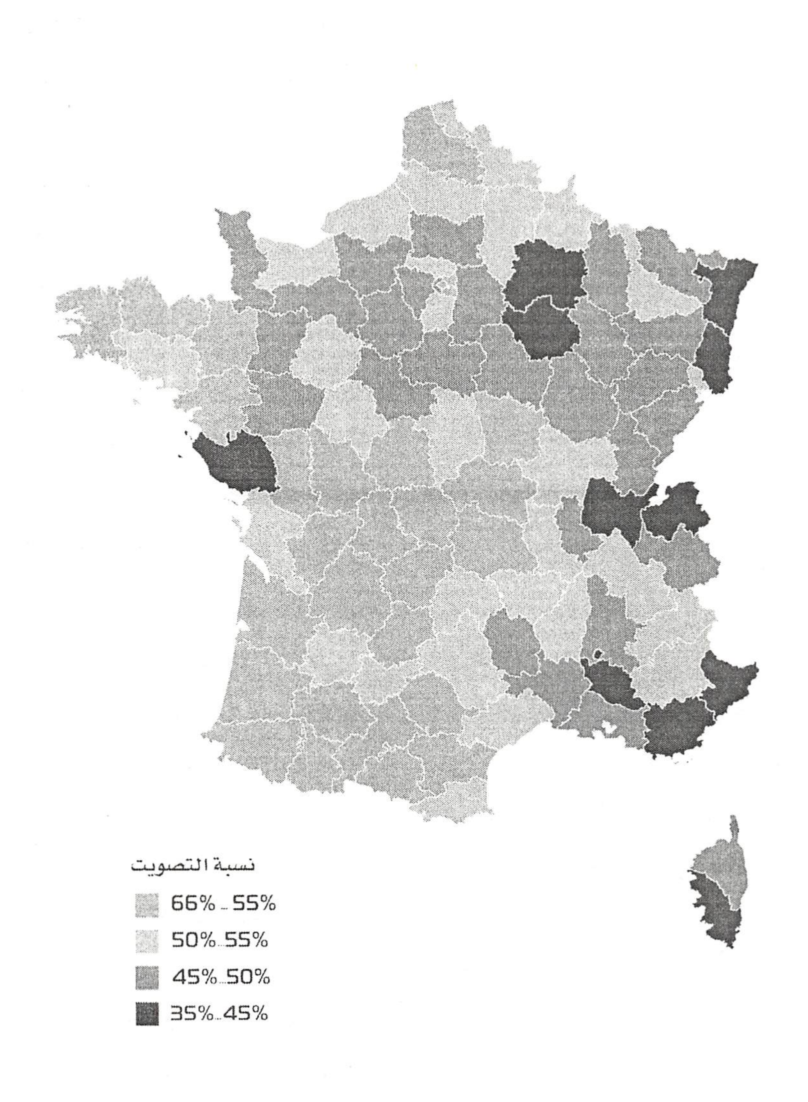
أن القاعدة الأنثروبولوجية لليسار الفرنسي تبتعد من الآن فصاعدًا عن أصولها الثورية. كما بالنسبة للشكل 3، 4، ولكن هذه المرة في إطار الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، متوسط التصويت الانتخابي لهولاند محسوب بشكل منفصل في محافظات تمثل مستويات مختلفة في النزعة المساواتية الأنثروبولوجية.

5- انتخاب هولاند في الجولة الثانية عام 2012



نلاحظ أنه في مستوى المساواة صفر فإن التصويت ضعيف جدًا، فهو النقطة الأخيرة في مقاومة الاختراق الاشتراكي، وهو نتيجة للرسوخ الخاص لليمين في الألزاس وفي فنديه. ولكن عند مستوى 0,5 يصل التصويت لفرانسوا هولاند قيمته القصوى كي ينخفض بعد ذلك بصورة منتظمة كلما ارتفع مستوى المساواة. ويمكن لنا من جهة أخرى أن نشدد على أن مستوى التصويت لساركوزي يرتفع مع ارتفاع مستوى نزعة المساواة.

IV. 4 هولاند في الجولة الثانية عام 2012



خرائط التصويت لهولاند تؤكد هذه النتائج (خريطة IV. 4). أقاليم العائلات الأصلية المتخلصة من المسيحية جزئيًا في الجنوب الغربي ومناطق العائلة النووية غير التامة، قليلة الميل للمساواة، في الشمال، الموجودة دائمًا على الخريطة، كانت تعد أصلًا من بين المعاقل التقليدية لـلشعبة الفرنسية من الأممية العمالية SFIO. ولكن الحزب الاشتراكي الجمهوري الجديد فقد مناطق بوش دو رون المساواتية، وامتد في الجنوب في معاقل اليمين الكاثوليكي في أقاليم أعالي البرانس والبرانس الأطلنطية، وأفينيون ولو. كما غزا أغلب إقليم بريتاني. فقط بقيت أقاليم مين إي لوار وفنديه ومايين تقاوم. ويمكن لنا بالطبع أن نقول أن هذا يُفسر بكون هذه المحافظات كانت هي قلب التمردات الفلاحية ضد الثورة الفرنسية. علينا بوجه خاص أن نلاحظ أنها تعد من بين الأكثر تصنيعًا وحضورًا عماليًا في الغرب.

حان وقت الذهاب إلى أبعد ما تقتضيه البرهنة، وقبول فرضية اصطفاف الحزب الاشتراكي مع قيمة عدم المساواة حتى نتائجها الأخيرة. ما ينطوي عليه التحليل الأنثروبولوجي بديهي بالنسبة للمجال الاقتصادي، حيث أن الحزب الاشتراكي في السلطة لا يكف عن أن يكون بجانب الأغنياء وكبار السن، بعد أن قام بحملة دعائية للدفاع عن الفقراء والشباب. ونتائج اكتشافنا مهمة أيضًا لفهم جيد للخطاب والممارسة الاشتراكية في التعامل مع الهجرة. وحينما نصل إلى هذه الضفاف من الحقيقة، على الباحث أن يتمسك بأكبر قدر من الاتساق بمنطق وأخلاق ماكس فيبر مجتهدًا في الكشف، بقدر كبير من الانضباط أيضًا، عن القيم الكامنة وراء العمل السياسي.

من الناحية الرسمية، الحزب الاشتراكي منذ سنوات الثمانينات هو المدافع عن المهاجرين وعن أطفالهم، و«معاداة العنصرية» لديه ثابتة،

كما أنه تزعم حركة S.O.S عنصرية وشعارها «لا تمس صديقي»، كما أنه يتحدث من وقت لآخر عن حق الأجانب في التصويت في الانتخابات المحلية. هذا الالتزام على أي حال مدرج منذ البداية في منطق التعددية الثقافية الذي يشدد على «الحق في الاختلاف» وهو عرض إلى حد ما على مرض الرسوخ داخل لاوعي تفاوتي. يحق لنا أن نندهش لأن الحزب الاشتراكي كان نشيطًا منذ سنوات 1970 و1980 بسبب كوادر وناخبين جدد أتوا من المحيط الكاثوليكي. «الحق في الاختلاف» هو الشكل العادي للإدارة ما بعد الكاثوليكية للمهاجر. وهو يعمل جيدًا بالنسبة لأنصاره في فترات الازدهار ولاسيما حينما لم يكن الأجنبي قد أصبح بعد فرنسيًا بما يكفي. ولكن في الفترة الصعبة حينما يجتمع معدل البطالة مع الانخراط الشديد في الاستيعاب، فإن العقلية الاختلافية الراعية تصبح مشؤومة، ومستعدة لأن تميز في موقف مشوش نموذجًا للفصل العنصري (الأبارتايد)، وهو ما فعله مانويل فالس في يناير 2015. معدلات الزواج المختلط الفرنسية تجعل من المفهوم إهانة لفظية لأن تعريف الأبارتايد في جنوب أفريقيا كان يتضمن بالدرجة الأولى منعًا للزواج بين الأجناس. ولكن ما أهمية ذلك طالما أن المفهوم موجود، ويحتل بعناية مكانه في المنظومة العقلية الاختلافية، الجاهزة لأن الأبارتايد هو الأفق الحقيقي للتعددية الثقافية.

ولد مانويل فالس في برشلونة، وهي من أهم مواقع النزعة الاختلافية في شبه الجزيرة الأيبيرية. والنزعة القومية في هذه المدينة وإقليمها هي اليوم في مرحلة صعود وتهدد أسبانيا بالتفكك. الفلاحون القطالونيين كانوا حاملين تقليديًا لنمط خالص جدًا من العائلات الأصلية ذات الوريث المعين، والذي يظل نمطًا شائعًا ثقافيًا. المتوالية «عدم المساواة بين الإخوة، عدم المساواة بين الشعوب» يمكن التحقق منها بوضوح في

كتالونيا إلى درجة أن الأمر يتعلق بأمة صغيرة تحركها دائمًا عقلية دفاعية أكثر منها غازية.

لا يمكن لنا أن نحبس شخصًا في حتمية أنثروبولوجية. ما يمكن التحقق منه هو ما تنطوي عليه الإحصائيات، التي تقود على سبيل المثال من سيادة مبدأ عائلي لعدم المساواة في مجموعة إنسانية إلى تفضيل المجموعة الإنسانية نفسها لسياسة الاختلاف. يبقى أن العثور على كتالونيا في شجرة نسب استخدام كلمة «أبارتايد» هو أمر مسلي.

على أي حال، علينا أن نحذر من الرعاية الاشتراكية للمهاجر وأولاده. فهي تتضمن بلا شك بقايا من النزعة الكونية الحقيقية، تلك التي تنتظر وتقتضي الاستيعاب التام والخالص للمهاجر في الثقافة المركزية، بوصفه فردًا، ولكن اليسار الفرنسي تخترقه قاعدة اختلافية لا واعية لا تحرص كثيرًا على أن يصير أطفال العرب والزنوج واليهود مواطنين مثل الآخرين، ويشعر أنه من الشرعي عقليًا أن يرى مهاجرين عربًا إرهابيين وزنوج يغنون أغاني الراب ويهود يضعون الكِبة على رؤوسهم.

علينا أن نترك جانبًا الخطب البراقة، وننتقل إلى الوقائع الموضوعية. من وجهة النظر هذه، يبدو أن الإدارة الاقتصادية للاشتراكيين - ودائمًا هي هي منذ عام 1983 حينما كانوا في السلطة: العملة القوية، توجه نحو اليورو، دفاع عن اليورو - تسجن في البطالة الأحياء المهددة، بحسب تعبير مانويل فالس، بالأبارتايد. هذه الإدارة هي الكابح الأساسي لاستيعاب أطفال المهاجرين لأنها تمنع الكثيرين منهم من أن يتصوروا عمليًا وعقليًا مستقبلًا كريمًا. علينا في هذه المرحلة من البرهان أن نضيف فرضًا مرجحًا، عن القادة، عن الكوادر، عن المناضلين الاشتراكيين ذوي الذكاء العادي. بيد أنه من باب البديهية المطلقة، بالنسبة لذكاء عادي،

أن سياسة اقتصادية تحذو حذو سياسة ألمانيا، وهي بلد تنتج أطفالًا بنسبة 35 ٪ أقل من فرنسا، تحكم على نسبة أكبر من الشباب الفرنسي بالبطالة. وهناك بديهية إضافية هي أن الشباب الأقل تواؤمًا مع النظام القومي للامتيازات، هم أطفال المهاجرين الجدد، إذ يعانون أكثر من الآخرين من الآثار الضارة لهذه السياسة، بعبارة أخرى، إذا كان الحزب الاشتراكي يتحدث عن الاندماج، فقد اختار، بسبب سياسته الاقتصادية، أن يحقق التمييز. بساطة المتوالية المنطقية، والعناد في تحقيقها قويان لدرجة تجعلنا لا يمكن لنا أن نبقي على فرضية العرض أو المصادفة السيئة.

لا يمكن لنا بالطبع أن نقول أن الحزب الاشتراكي يريد حبس الشباب القادمين من الهجرة، ولكن علينا على الأقل أن نتبنى أن هذا الحبس مقبول، وأن الحزب السائد لليسار الفرنسي لا يعد نفسه مسؤولًا عن رفاهية ومستقبل هذا الجزء من السكان.

نحن هنا إزاء نزعة اختلافية عميقة، تفعل فعلها عبر طرق غير مباشرة والتي لا أجرؤ على أن أؤكد أنها كلها غير واعية. لكي نفعل الشر، يكفي أن نوجه النظر في اتجاه آخر.

بوصولنا لهذه المرحلة من التحليل، علينا أن نحوز معجم مصطلحات يسمح لنا بأن نميز بين الصياح الكاره للأجانب للجبهة الوطنية، من دون أن يكون لها تأثير على الحياة الاقتصادية في الضواحي، والممارسة الاقتصادية الاشتراكية، التي تسهم واقعيًا في استبعاد كتل جماهيرية كبرى من أطفال المهاجرين في الأمة الفرنسية.

كراهية الأجانب لدى ناخبي الجبهة الوطنية، الواعية، المؤكدة، المعلنة تنبع من «كراهية الأجانب الذاتية». كراهية الأجانب لدى الحزب

الاشتراكي، والتي كشف عنها السلوك الاقتصادي، وإن كان المذهب ينكرها، يمكن لنا وصفها بمصطلح «كراهية الأجانب الموضوعية».

ولنلخص:

- الحزب الاشتراكي كاره للأجانب موضوعيًا. وباعتباره راسخًا في بنى أنثروبولوجية تفاوتية، فهو اختلافي، ولا يريد فعليًا دخول كل أبناء المهاجرين في الأمة.
- ناخبو الجبهة الوطنية كارهون للأجانب ذاتيًا، وباعتبارهم منتج للبنى الأنثروبولوجية المساواتية، فهم لا يحتملون وجود اختلاف واقعي للمهاجرين.

من وجهة نظر المنطق العلمي ومبدأ السيميترية، النموذج من الآن فصاعدًا متسق. فيما يتعلق بحياة الفرنسيين، فهذا شأن آخر. كراهية الأجانب الموضوعية للسياسة الاقتصادية تبقي على المهاجر ولا سيما أولاده في اختلاف مرئي. وبالتالي فهي تغذي بلا توقف كراهية الأجانب الذاتية لناخب الجبهة الوطنية، المنزعج بسبب «الاختلاف» وبسبب رفض الاندماج من جانب الأجنبي.

نحن هنا نواجه - كما كان الأمر في حالة الدفعة المعادية للسامية في نهاية القرن التاسع عشر ولكن بصورة أخرى - التوليفات الأيديولوجية المعقدة والتي يسمح بها التنوع الأنثروبولوجي الفرنسي. دوافع اختلافية من المحيط، ودوافع كونية من المركز تتعاون معًا على انبثاق شكل، مختلط بالتأكيد، ولكنه بالغ التهديد، من العنصرية. الصورة التي تأتي إلى الذهن هي صورة فيروس ضار ينتج عن إعادة تركيب شريطين مختلفين من الحمض النووي DNA.

وسوف تكون دراسة حزب الجبهة الوطنية في المجال الأنثروبولوجي

الفرنسي غير كاملة من دون فحص للحزب الذي يريد أن يحل محله لكنه لا يستطيع، أي جبهة اليسار. منهج التحليل نفسه، مطبق هذه المرة على التصويت لصالح جان لوك ميلانشون، يسهم في التفسير.

ميلانشون وعدم المساواة

حصل جان لوك ميلانشون على 11,1 ٪ من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية عام 2012. وعلى عكس ما ظهر بالنسبة لفرانسوا هولاند، هناك قاعدة «شعبية» ظاهرة في الاستقصاءات المسماة «الخروج من الصناديق»، والتي أنجزت بهذه المناسبة. كان العمال والعاطلون ممثلين بقوة في ناخبي ميلانشون، وهو ما يعد منطقيًا إذا ما أخذنا في الحسبان دعم الحزب الشيوعي لمرشح جبهة اليسار، ولكن تفسير ظاهرة ميلانشون، في سياق مجند سياسيًا لقهر الوسط العمالي، يعني بالأساس فهم عدم قدرته على جذب جماهير الناخبين الشعبية كما هو حال الجبهة الوطنية.

على المستوى السياسي، غياب جذرية اقتصادية حقيقية، ورفض الدعوة إلى خروج صريح من اليورو، يكفي لتحديد ميلانشون كتنوع إضافي للمرشحين الاشتراكيين، بخلطهم المعتاد للمبادئ الكبرى وغياب الاقتراحات الملموسة. إذا كانت الكتلة الناخبة تحمل بصمة العالم العمالي الشيوعي، فالكوادر والمتعاطفين النشطاء مع ميلانشون قريبون من الوظائف العامة وبشكل أكثر تحديدًا من الدولة الاجتماعية على الطريقة الفرنسية بواسطة الطبقة الوسطى ومن أجلها.

خريطة التصويت لميلانشون حاسمة (خريطة IV. 5)، ونميز فيها أثر نفوذ الحزب الشيوعي الفرنسي PCF، في شمال بادو كاليه، والإقليم الباريسي والتخوم الشمالية الغربية بجبل الماسيف سنترال، وكوت

دارمور. ولكن ما هو بالغ الوضوح هو رسوخه العام في مجال العائلة الجذعية لإقليم أوكسيتان، التي تجمع في صورة أخوية بين محافظات علمانية قديمة وكاثوليكية زومبي، مثل بيرينيه أتلانتيك وأفيرون ولوزير وهوت لوار وسافوا. وهو عالم العائلة الجذعية وعالم عدم المساواة، عدم مساواة تسلطي يحب البنى الرأسية سواء في الدولة أو في الكنيسة. الألزاس فقط، غير المهتم بلا شك بخطاب إلغاء قانون كونكوردا[(1)*]، لم يستجب هنا للنداء.

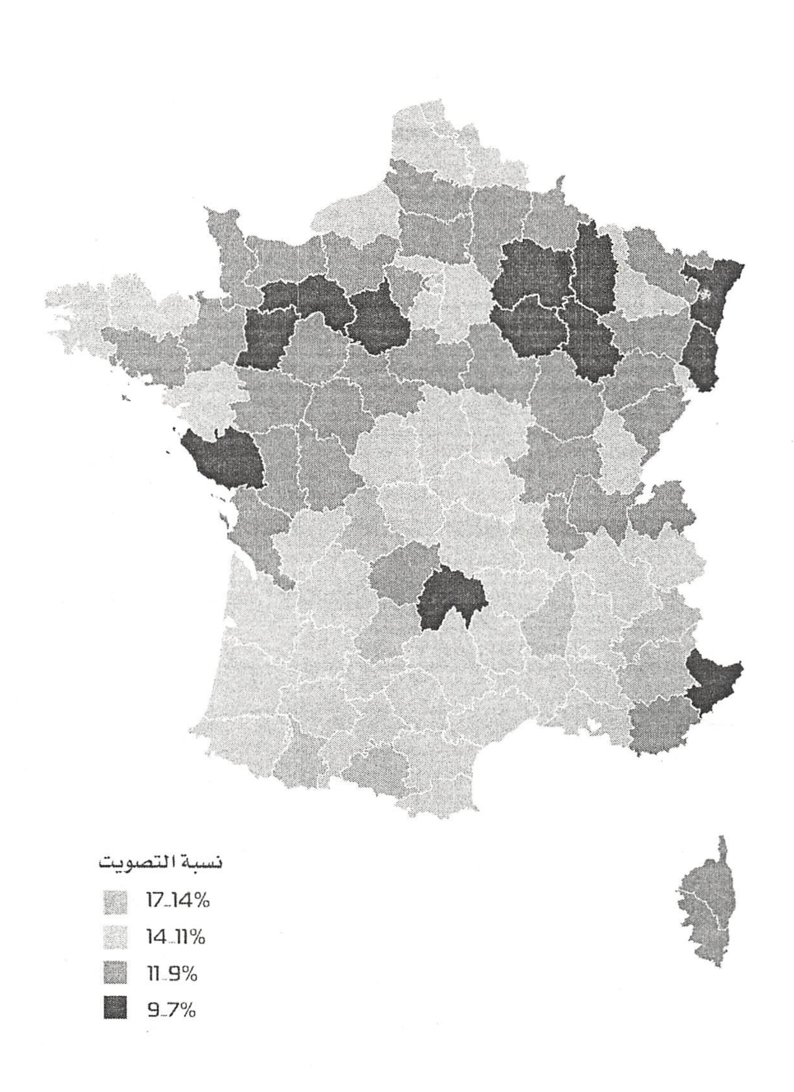
الظاهرة نفسها يمكن وصفها بطريقة سلبية. النزعة الشعبوية على طريقة ميلانشون تفشل في مغازلة الحوض الباريسي الكبير، وهو المجال الفردي المساواتي. يبين الرسم البياني رقم 6 ضعفًا في التصويت في الأماكن التي تكون فيها قيم المساواة كأقوى ما يكون من وجهة النظر الأنثروبولوجية. لم يعرف جان لوك ميلانشون كيف يجد المجال الثوري المركزي على عكس مارين لوبن، وأصوليته الجمهورية تدور في فراغ.

اكتملت الدائرة... بيّنّا في ما سبق أن اليمين واليمين المتطرف كانا في الأعماق مرتبطين بعمق أنثروبولوجي مساواتي، ونحن نلاحظ الآن أن اليسار واليسار المتطرف مرتطبين ببعضهما بتوسط قيمة عدم المساواة. ونظرًا لغياب عزاء ديني أو أيديولوجي يمكن لنا أن ننهل من هذه السيمترية المجنونة شعورًا بالرفاهية من ناحية جمالية.

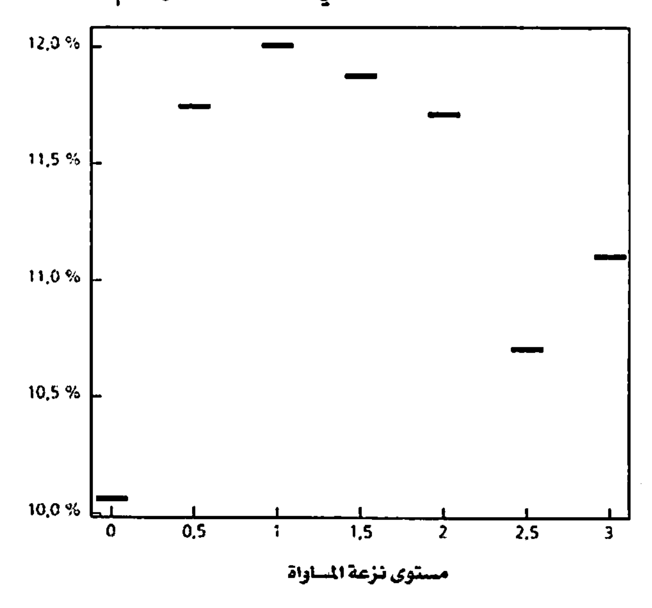
---

(1) * قانون خاص بتنظيم العلاقة بين الكنيسة والدولة يعطي للكنيسة في الألزاس امتيازات لا تتمتع بها في باقي فرنسا.

IV. 5 ميلانشون عام 2012



6- التصويت لميلانشون في الجولة الأولى عام 2012



تفاهة البشر وعنف الأيديولوجيات

أنا واع بأن النموذج الأنثروبولوجي الذي قدمته للتو يصعب تصوره. إذا كانت الخرائط بالغة الدقة، فإن الاختلافات في نسبة التصويت السياسي بحسب درجة نزعة المساواة ليست في المقابل كبيرة.

التفسير الذي قدمته لهذه الفروق يشير إلى الرفض الرمزي وإلى التدمير الاقتصادي. هي لا توحي فقط بعنف كبير وسوء نية هائل لدى الفاعلين ولكن أيضًا بالاقتناع والتصميم والقوة. ويمكن لنا على الأقل أن نتخيل هذه الاندفاعات لدى النواب من اليمين المتطرف والأصوليين الإسلاميين والملحدين المناضلين. ولكن هل يمكن تصورها لدى ناس يعتقدون أنهم وسط اليسار؟

رئيس الجمهورية على سبيل المثال رجل طيب، بلا شأن، «عادي» بحسب كلامه هو. الاشتراكيون معتدلون في كل شيء. حسب المظهر، لا تتوافق نظريتنا إذن مع بداهة كونهم قليلي العنف، وحاملين لاعتقادات ليست ذات فعالية، ومناضلين رخوين. يبقى لنا إذن أن نفهم كيف يمكن لتفضيلات تفاوتية واختلافية ذات كثيفة ضعيفة أن تؤدي، على مستوى جمعي، إلى عناء بالغ العنف.

التأمل الذي أوردناه في الفصل السابق عن الطريقة التي يمكن بها للقيم العائلية الضعيفة أن تنتج نظمًا قوية تضعنا على طريق التفسير. ما نلاحظه عند كل الجمهوريين الجدد - اشتراكيين، يمينيين، وسطيين، أو أعضاء جبهة اليسار - هي اعتقادات ضعيفة، ولكن تأتي قوتها من كونها مشتركة بين أوساط كثيرة بأكملها، مثلما تكون القيم العائلية مشتركة بين الأراضي.

كل المجموعات التي تحمل قيمًا لا تتحدد بواسطة الإطار الإقليمي أو الحضري، ولكن نمطًا خاصًا من الرسوخ الطبيعي في المجال - قرية، مدينة، حي، شبكة مهنية، حزب سياسي - يكون ضروريًا من أجل إنتاج التفاعلات اليومية بين الأفراد الذين يجعلون الاعتقاد أو السلوك يعيش، ويستمر الوسط الاجتماعي بشكل كبير بواسطة ظواهر محاكاة لا علاقة لها بالإيمان العميق. القيم التي يحييها الوسط الاجتماعي والتي تحدده، يمكن أن تتعلق بعناصر مهمة أو عديمة الدلالة للحياة الشخصية والاجتماعية.

اليوم أعي أن أول اتصال لي بالقوة الجمعية للقيم المضادة كان سابقًا على تحليلي لاستمرار النظم العائلية في الوسط الحضري. انطلقت في الحقيقة من الأيديولوجيا، في ما بين الأعوام 1992 و1995 لاحظت أنه

لم يكن من المستحيل أن نثبت لأورباوي في مناقشة وجهًا لوجه، عبثية مشروع العملة الموحدة. ولكن الاعتقاد بعدم إمكان تفادي اليورو كان صلبًا على المستوى الجمعي. الإيمان الضعيف كانت تحمله جماعة اجتماعية واسعة بما يكفي لدرجة أن الفرد، إذا ما خلا إلى نفسه بعد النقاش، يرجع إلى اعتقاده وفي الوقت نفسه إلى وسطه.

ويبدو لي أن دانييل شنايدرمان كان له حدس قريب من ذلك عندما لاحظ مؤخرًا، في مقال له بصحيفة ليبراسيون، عدم الدلالة الواضح لشخصين مركزيين في الجدل وقتها، جان بيير جوبيه، «قوة» تتبع الإليزيه وكاترين بارما «قوة» إعلامية: «ها هما ظاهرتان سياسيتان: زومرة[1]* النقاش العام، والانصهار الأيديولوجي لما نسميه اليمين واليسار، وشخصان ينظمان ويصيغان من الظل هاتين الظاهرتين، صاحب الهفوات المتتالية، وقارئة البطاقات يظهران تحت ضوء الكاميرات من دون وعي بما يعملون»[2].

ولقد أدرك فرانسوا روفان الشيء نفسه أو بالأحرى اللاشيء في تأمل بارع لعضوة منتخبة من الحزب الاشتراكي في إقليم بيكاردي، فهو يحكي لنا في صحيفة، فاكير، «لقاء مع الفراغ»[3]: وعلى مدى ساعتين في مكتبها تحاورت مع عضوة البرلمان الاشتراكية باسكال بواستار، ونادرًا ما تعرضت لحوار فارغ مثل هذا الحوار، ولذا نسيته. وعلى الرغم من ذلك، فكرت في أن حواري في عدم دلالته وبسبب عدم الدلالة يشهد على مرض جماعي، يؤدي إلى تدهور الأعصاب...».

(1) * نسبة إلى إريك زيمور الصحفي العنصري الشعبوي الذي ذكر سابقًا.

(2) Daniel Schneidermann, «Jouyet, Barma, figures de bombre en pleine lumière,"*Libération*, 16 nouvembre 2014.

(3) François Ruffin, in Fakir, 20 février 2015.

فشل اليورو يدعونا أن نفكر من الآن فصاعدًا في الحد، بالمعنى الرياضي للكلمة، في التوليف الجمعي للاعتقادات الضعيفة: على مستوى الأفراد، الاعتقاد في العملة الموحدة يميل إلى صفر، في حين أنه على المستوى الجمعي «للنخب» ما يزال صلبًا. يمكن لنا بلا شك أن نصيغ فرضية اعتقاد جمعي يستمر في حين أنه لم يعد موجودًا إلا في صورة أثر، أو لم يعد موجودًا البتة في صورة اعتقاد فرضي. اليورو ليس إلا حالة خاصة من القصور الذاتي النسقي لصمود مشروع إنساني في غياب أي تفكير في صلاحيته، وذلك ببساطة لأن جماعة موجودة، حاملة أصلاً للاعتقاد، والخروج الفردي للأفراد من الاعتقاد لا يكفي للقضاء عليه.

أفراد ضعفاء ونظم قوية. فرانسوا هولاند حارس لاعتقاد في العملة الموحدة، وبعض ذرات من تراث عائلي اختلافي، وفكرة غامضة عن أن دخول أبناء المهاجرين إلى الأمة ليس له الأولوية، هذا ليس شيئًا ذا شأن، ولكن خمسمائة ألف فرانسوا هولاند يتجاورون ويحاكي بعضهم بعضًا كل يوم، أم إنهم مليون أو حتى ملايين عدة؟ الآلة هنا، التي يمكنها أن تصهر الاعتقادات بشأن اليورو و«الاختلاف الإسلامي» في أيديولوجيا هائلة من العناد، قادرة على استبعاد وتدمير الحيوات على مستوى كبير.

الفصل الخامس

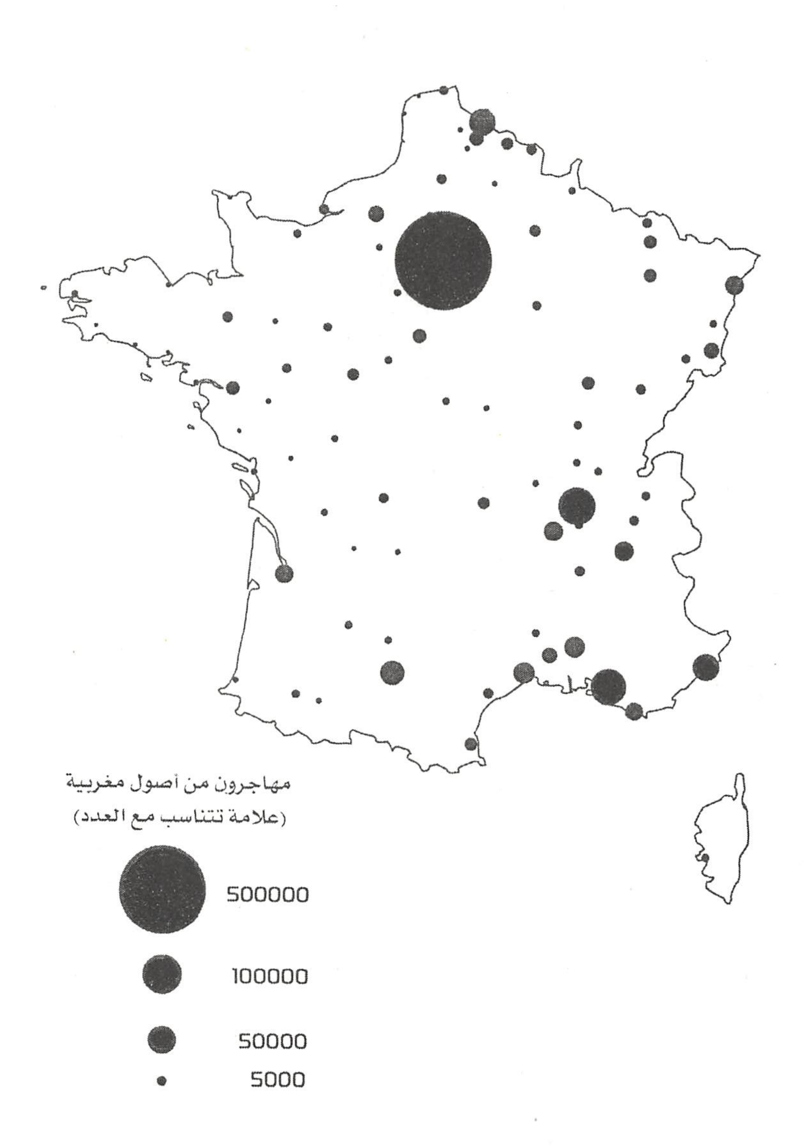
الفرنسيون المسلمون

قبل انتحاره بقليل، عام 1941 أشار ستيفان زفايج في مذكراته، إلى حيرة اليهود المصنفين بواسطة النازية في فئة لم يعد لها معنى بالنسبة لهم:

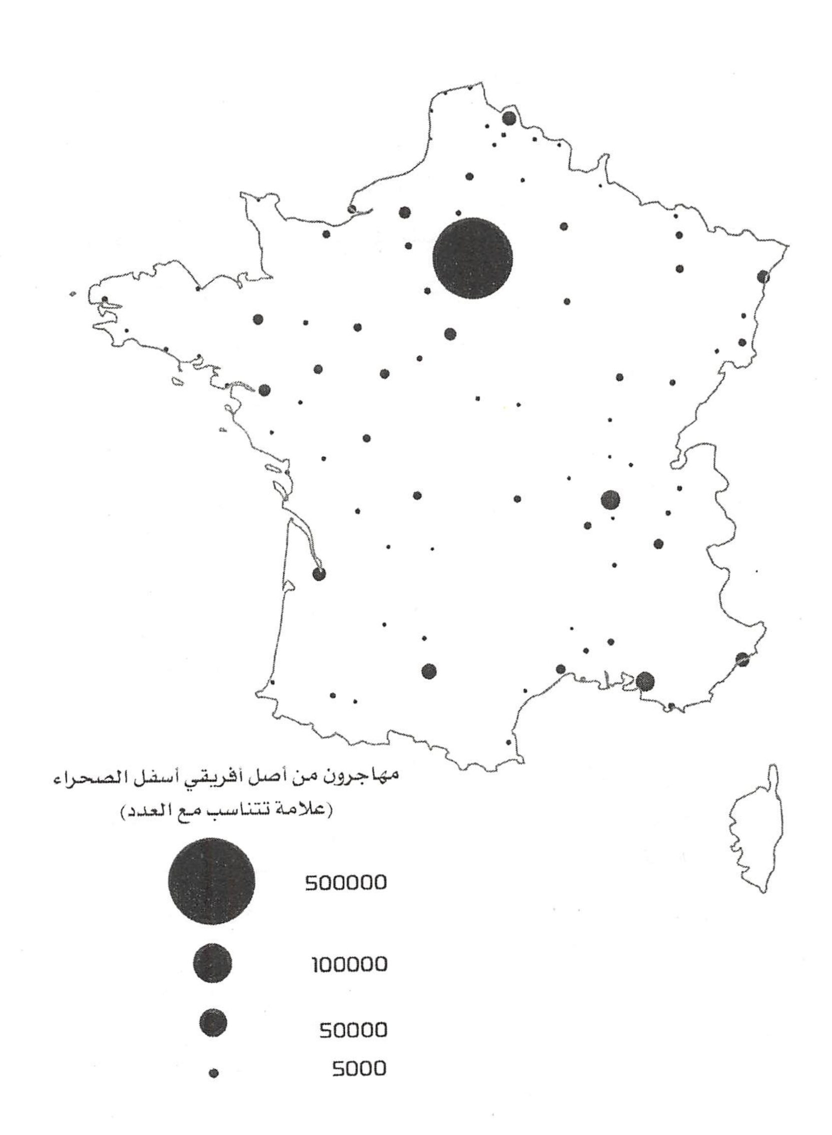
«ولكن منذ وقت طويل لم يعد يهود القرن العشرين يشكلون طائفة، ولم يكن يجمعهم إيمان مشترك، وكانت يهوديتهم عبء عليهم بدلًا من أن تكون شرفًا لهم، ولم يكن لديهم وعي بأية رسالة يؤدونها. وكانوا يعيشون بعيدًا عن وصايا كتبهم المقدسة، أو التي كانت مقدسة، ولم يعودوا يرغبون في لغتهم القديمة المشتركة. كان تطلعهم المتعجل هو التكيف والاندماج في الشعوب المحيطة بهم، والذوبان في الجموع، كى يحصلوا فقط على السلام ويفلتوا من كل اضطهاد، حتى يذوقوا طعم الراحة في شتاتهم الأبدي».

ولهذا لم يكونوا يفهمون بعضهم البعض، لأنهم ذابوا في الشعوب الأخرى، فرنسيين، ألمان، إنجليز، روس، أكثر من كونهم يهودًا. الآن فقط نلقي بهم معًا ونكدسهم في كومة.

خريطة V. 1 أصل مغربي



V. 2 - أصل أفريقي أسود



مثل تراب الشوارع، يتم سحب مديرى البنوك من قصورهم البرلينية وخدم المعابد من جماعاتهم المتدينة، وأساتذة الفلسفة الباريسيين، وحوذيي العربات الرومانيين، والمغنيات في المسارح والندابات في الجنازات، والكتاب والصيادلة، ومغسلي الجثث، والحاصلين على جوائز نوبل، وكبار الملاك والبائسين، والكبار والصغار، والأتقياء والمتشككين، والمرابين والحكماء، والصهاينة والمندمجين، والأشكينار والسفارديم، والعادلين والظالمين، وخلفهم جميعًا، الجمهور الحائر من أولئك الذين كانوا يعتقدون أنهم أفلتوا منذ وقت طويل من اللعنة، من تلقوا التعميد ومن هم من أصول مختلطة - الآن فقط ولأول مرة منذ قرون، نفرض من جديد على اليهود طائفة، كانوا قد فقدوا الوعي بها منذ قرون، تلك التي تعود منذ الخروج من مصر بلا توقف، طائفة المطرودين»[1].

مثل اليهود الأوربيين نحو عام 1930، مسلمو فرنسا لا وجود لهم. الفئة الدينية موجودة كتسمية مشتركة لجملة من الرجال والنساء تنتمي لمجموعات مختلفة، من حيث الأصل القومي ومستوى التعليم والمهنة والطبقة الاجتماعية، ودرجة ممارسة الشعائر الدينية ونمطها. أن نلصق على هذا التنوع الانساني بطاقة «مسلم» هو ببساطة فعل عنصري، كوضع تسمية عامة «يهودي» على المثقف البرجوازي في فيينا ويهودي شتيتل في بولندا، كان فعلًا عنصريًا. العسكريان عماد بن زياتن ومحمد لجواد، اللذان قتلهما محمد مراح في مونتوبان، لم يكونا أقل «إسلامًا» منه، مثلهما مثل محمد مرابط، الشرطي الذي طرحه أرضًا الشقيقان كواشي. المشكلة ذات طبيعة عامة: فئة «مسلم» بالصورة التي تستخدم بها أكثر فأكثر هي خيال سيمانطيقي خطير.

(1) Stefan Zweig, *Le Monde d'hier, Souvenirs d'un Européen* (1941), Paris, Le Livre de poche, 1993, p. 496-497.

علينا أن نلاحظ من خلال المهنة والفئة الاجتماعية - الاقتصادية، ونرى المكان الذي يشغله «المسلمون» في النظام الاجتماعي الفرنسي، 8.4 ٪ من العمال، 6.4 ٪ من الموظفين، 6.6 ٪ من التجار والحرفيين وأصحاب الشركات، 4.5 ٪ مهن وسيطة، 3.5 ٪ مهن حرة وكوادر، بحسب تحقيق قام به المعهد الفرنسي للرأي العام [1]IFOP. التنوع الاجتماعي كامل، ولا علاقة له بالصورة المتوهمة عن الشاب الضائع في الأحياء، بائع المخدرات والمستعد دائمًا للانحدار إلى الإرهاب الإسلامي. من وجهة النظر هذه كريستوف جويلوي على حق في تشديده على انبثاق برجوازية صغيرة مسلمة تدبر أمورها بشكل جيد، حتى وإن كان على خطأ حين يظهر الأسف على الظلم الواقع تجاه الأوساط الشعبية الفرنسية[2].

الجنسيات ومستويات التعليم، مأخوذة سويًا، تؤكد على صورة عالم متنافر. فلننظر أولًا لأبناء المهاجرين الجزائريين منذ 30 إلى 40 عامًا، في عام 2008: 27 ٪ منهم بلا شهادات، 39 ٪ حاملي شهادات متوسطة، 9 ٪ شهادات عليا جامعية، 9 ٪ شهادات عليا بعد الليسانس، وهم أقل من 19 ٪ من الفرنسيين الذين استقر أجدادهم مبكرًا في فرنسا، حتى وإن كانوا أكثر بقليل من 8 ٪ المسجلين على أنهم من أبناء البرتغاليين. مع أن نسبة 9 ٪ لا تعلمنا شيئًا عن «الإسلام»: لدى أبناء الآباء القادمين من تونس، معدل الدراسات العليا بعد الليسانس يصل إلى 15 ٪ وفي حالة الأصل المغربي نصل إلى 19 ٪ أي متوسط الفرنسيين «الحقيقيين» نفسه، وهو ما يجعلنا نقول هنا أنه من الناحية الاجتماعية الإسلام لا وجود له لأن المغرب العربي الكبير لا وجود له أيضًا[3].

---

(1) أمدنا مشكورًا بهذه المعطيات جيروم فوركيه.

(2) Christophe Guilluy, La France périphérique, Comment on a sacrifié les milieux populaires, Paris, Flammarion; 2014.

(3) *Immigrés et descendants des immigrés en France*, INSEE 2012, P. 167.

فلنكن عادلين: تصل فرنسا الجمهورية الجديدة، انطلاقًا من هذا التنوع المدرسي الهائل، إلى إنتاج مساواة نسبية... في معدل البطالة: 20 ٪ بالنسبة لأبناء المهاجرين الجزائريين في سن 18 إلى 50 سنة، 22 ٪ للقادمين من تونس، و21 ٪ لأفريقيا أسفل الصحراء، و22 ٪ لتركيا. ونظرًا لغياب العلاقة بين مستوى التعليم والحصول على عمل يمكن لباحث سيء النية أن يؤكد أن فرنسا مهووسة بالأصل الديني، وأن المؤهلات لا أهمية لها. الجمهورية الجديدة هي جذريًا كارهة للإسلام[1]، وسنرى كيف أن الأمور أكثر تعقيدًا.

قامت السلطات المحلية بمنع بناء المساجد قدر الإمكان، وبالتالي هناك خلل في التحقيق عن ممارسة الشعائر الدينية للمسلمين، لأنه في غياب شبكة مستقرة من دور العبادة لا يمكن الاستناد إلى ملاحظة مباشرة، وبالتالي لا يتوفر لدينا بالنسبة للإسلام ما يعادل تحقيقات علم الاجتماع الديني التي سمحت بالتمييز بين منطقتين كبيرتين تمثلان المجال الفرنسي، العلماني أو الكاثوليكي. التحقيق المعنون «مسارات وأصول» والذي أُنجز فيما بين سبتمبر 2008 وفبراير 2009 يقول لنا إنه إذا كان هناك 76 ٪ من الناس الذين يعرّفون أنفسهم بوصفهم كاثوليك يعتبرون أن الدين بالنسبة قليل الأهمية أو بلا أهمية، فهذا المعدل من اللامبالاة يهبط إلى 52 ٪ بالنسبة للبروتستانت و53 ٪ للأرثوذوكس و48٪ للبوذيين و24 ٪ بالنسبة لليهود و22 ٪ للمسلمين مع معدلات قريبة كما في حالة معدلات البطالة بالنسبة للجزائريين والتونسيين والمغاربة والأتراك والأفارقة السود[2]. المعدل المقدم لليهود، وهي فئة مألوفة بالنسبة لي، يقول لي أن الأفراد العلمانيين تمامًا الذين يكونون

(1) *Trajectoires et origines*, INED et INSEE, Paris, 2011, P. 56

(2) *Ibid.*, P. 127.

أغلبية السكان اليهود الفرنسيين لم يتم إدراكهم بواسطة منهجية التحقيق الذي لا يتصور أنه يمكن للمرء أن يشعر أنه يهودي في غياب أي إيمان ديني.

هذا النوع من القياس لا يسمح إذن بأن نقول أي نسبة من السكان المسلمين تمارس الشعائر بالفعل. ونحن نعرف أن احترام شهر رمضان منتشر وأن رفض أكل لحم الخنزير يتم مراعاته بشكل كبير، وبالتأكيد نعرف أن العلاقة بالكحول أكثر مرونة. وهذا لا يمنع: فلنفرض أنه في الشروط الحالية يشعر المسلمون في فرنسا أنهم مسلمون، ولنهنئ أنفسنا أن درجة شيطنة الإسلام لم تصل إلى الدرجة التي تجعلهم يخفون انتماءهم الديني. المراعاة المنتظمة، المقننة والكاملة هي نادرة. علينا أن نتساءل عما إذا كان التعريف الذاتي لـ 78 ٪ من الذي جرى معهم التحقيق بوصفهم «مسلمين يأخذون دينهم بجدية» ليس ببساطة إلا تجليًا لما يمكن أن أسميه تأثير زفايج: إذا وضعك المجتمع بأسره في سلة تحمل بطاقة مسلم، فإنك تشعر أنك مسلم.

ولننظر إلى ما يوازي ذلك في التاريخ اليهودي، نحو سنة 1930 كان أغلبية يهود أوربا الغربية يسيرون نحو نسيان هويتهم الدينية. بعد عام 1945 كل شخص كان يحصي قريبًا أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة من الأجداد، كانوا يعرفون أن كون المرء يهوديًا لا يأتي دائمًا من اختيار شخصي. باختصار، التجانس في الارتباط بالدين الإسلامي ينبغي أن نربطه في علاقة مع تجانس معدلات البطالة، وهو ما لا يعني بالطبع أن خبرة البطالة مأساوية مثلها مثل خبرة الحبس في معسكر اعتقال.

تفكك الثقافات المغربية

أعتقد أنني بينت في عام 1994 في كتابي مصير المهاجرين أن الزعم

بوصف الأشخاص ذوي الأصل الإسلامي في إطار طائفة هو مشروع عبثي. المستوى المرتفع في الزواج المختلط مع المجتمع الفرنسي المحيط يكفي حتى نقتنع. فرضية وجود طائفة تفترض استمرار ثقافة، وفي القلب منها نظام عائلي، بيد أن ما يميز العائلة المغربية أو المالية هي أنها تتفكك أكثر مما تستمر، وهي تتفكك لأن الاتصال بين أبناء المهاجرين وأبناء المجتمع المضيف كان مفتوحًا بما يكفي لفترة طويلة بحيث أن القيم الفرنسية الأساسية ولا سيما فكرة مساواة الجنسين - على الرغم مما تقوله بشأنها وسائل الاعلام - قد انتقلت إلى أبناء الجزائريين والتونسيين والمغاربة. أمية الأجيال الأولى من المهاجرين لم تكن تترك في حقيقة الأمر أي فرصة للثقافة الأصلية.

سلطة الأب كانت أصلًا ضعيفة في الأسرة الجماعية ذات الزواج الداخلي العربية لأنها لا تسمح له بأن يختار زوج ابنته، حيث تحتفظ بها التقاليد لابن عمها. ولكن سلطة الأب الأمي قد تم تفكيكها بواسطة تعليم الابن الذي وصل إلى مستوى الإعدادي أو الثانوي أو الجامعة. الخروج من «الثقافة الإسلامية»، في مقابل سرعة وعنف العملية ولدت فقدانًا للبوصلة من الناحية النفسية، وأيضًا والحق يقال كثير من الجنوح. نعم، هناك الكثير من أبناء المهاجرين في السجون، وذلك بالضبط لأن ثقافتهم الأصلية التي تبخرت لم تتمكن من حمايتهم، لأنه في ما وراء البطاقة التي يلصقها المجتمع عليهم أو يلصقونها هم على أنفسهم، هم ليسوا عربًا تمامًا ولا مسلمين تمامًا.

أنا نفسي نموذج لفرنسي من أنصار الاندماج، يرى في ذوبان كل المهاجرين في الثقافة المركزية للبلد مصيرًا مأمولًا. على الرغم من ذلك عليَّ أن أعترف أن كل شيء قد تم بسرعة أكثر من اللازم، وأن إقامة غربال للخلخلة في الثقافات المهاجرة المؤقتة - الجزائر الصغيرة،

الحي المغربي - كان يمكنه تفادي الكثير من الخسائر النفسية. ولكننا لا نقرر سياسة للعادات كما نقرر سياسة اقتصادية. وإذا أخذنا في الحسبان التفضيل الفرنسي في الاستيعاب والاهتمام الضعيف لرجال ونساء هذا البلد بالاختلافات في المظهر البدني، فإن التدمير القاسي للثقافة المغربية لم يكن من الممكن تفاديه.

وتبقى حقيقة أن كلًا من العائلة الجماعية الداخلية الزواج والإسلام لم يلعبا بالنسبة للجيل الثاني المولود في فرنسا، دور الغطاء الحامي بالمعنى الذي يقصده بولاني. المواجهة مع القيم الفردية للمجتمع الصناعي وما بعد الصناعي كانت مباشرة وقاسية ومدمرة. المرجع الجيد لفهم فقدان الشباب للبوصلة في الضواحي ليس هو ما يحدث في وادي نهر الفرات والصحراء السورية. السراب وآبار العنف تنبثق من عالم آخر. بل ما حدث في إنجلترا في أثناء الثورة الصناعية الأولى: الانتزاع المفاجئ للثقافة لدى العمال أنتج هشاشة عائلية وصعوبات تعليمية وإدمانًا للكحول. وبالنسبة للأكثر تأهيلًا من هؤلاء العمال كان أحد أفضل الطرق للاستمرار هو البروتستانتية من بين باقي الطوائف الدينية. وعندما يهدد المرء بالتدمير بواسطة السوق، يمكن له أن يجد نقطة ارتكاز على إيمان ديني يمنحه قوانين وآمال. صحيح أن معدلات الزواج المختلط قد استقرت فيما بين التحقيقات التي ظهرت بعنوان الحراك الجغرافي والاندماج الاجتماعي عام 1992، وفي كتاب مسارات وأصول بين 2008-2009 وانتشار السكان من أصل مغربي على الأراضي الفرنسية بدا أنه توقف، وهي ظواهر عرضنا لها تفصيلًا في كتاب «السر الفرنسي»[1]. الانتصار الكبير للتعليقات النابعة من الإسلاموفوبيا في

(1) Hervé Le Bras et Emmanuel Todd, Le Mystère français, op. cit.,p. 220-226.

هذه النقطة، هو التوصل لتمرير النتيجة على أنها سبب، بالزعم بأن هناك اختلاف ثقافي جذري يمنع تكيف الضواحي ويفسر معدل البطالة. وعلى الرغم من ذلك فإن التوقف الذي حدث للاستيعاب الذي نتج كما قلنا من قبل من اختيار طبقاتنا القائدة للركود الاقتصادي والتشظي الاجتماعي، هو اختيار قبلته ودعمته الكتلة الاجتماعية المهيمنة MAZ.

وأكرر، بوصفي باحثًا ديموغرافيًا: إن فرنسا تنتج شبابًا أكثر من ألمانيا، والمحاكاة في العملة النقدية تحكم على كثير منهم بحياة صعبة ومهمشة غير كاملة. وأيًا كان اعتقاد الفاعلين أنفسهم سواء كانوا جلادين أم ضحايا، فالانطواء ليس طوعيًا وإنما يفرضه منطق اقتصادي يزعج آلية الاستيعاب. معدلات الزواج المختلط عند تحديدها عام 1992 تبين أن الأمور كانت تسير على ما يرام، وعلى عكس ما تخبرنا به الأحكام الشائعة فإن ما كنا نلاحظه حينذاك كان تسارعًا تاريخيًا مهولًا في مسار اختلاط السكان في النصف الثاني من القرن العشرين.

الزيجات المختلطة اليهودية والإسلامية

علينا أن نقارن مع سرعة استيعاب اليهود. وسوف آخذ، كما كانت عادة أمي، مثالًا بالصدفة وهو أنا أو بصورة أدق عائلتي. ننطلق من عائلة يهودية من الشرق، ألزاسية أو لورينية، تحررت عام 1791 بواسطة الثورة. جد جدتي سيمون ليفي كان الحاخام الأكبر لمدينة بوردو. ونشر في عام 1887 كتاب «موسى ويسوع ومحمد» أو «الأديان الثلاثة السامية الكبرى»[1]، وهو تمجيد ودفاع عن الدين اليهودي. وكان الأمر يتعلق بالكفاح دائمًا ضد الافتراءات التي كانت اليهودية موضوعًا لها. يذكرنا

(1) Rééd. Whitefish, Montana, Kessinger Publishing, 2010.

سيمون ليفي أن القيم الأساسية للمسيحية والإسلام تتحدد حصريًا من اليهودية. وعنوان الكتاب الذي يضع يسوع على المستوى نفسه مع موسى ومحمد يوحي في ذاته بأنه لن يكون هناك أي مشكلة بين اليهود والمسيحين طالما قبل هؤلاء الأخيرون بأن يسوع ليس ابن الله.

وعلى الرغم ذلك فإن صهره بول هس وهو تقليدي مالك لمصهر للمعادن الثمينة لم يعد مؤمنًا. لقد ترك دفاتر تحكي المناقشات التي قام بها أثناء حرب عام 1914. في الوقت الذي تم فيه استدعاؤه كضابط، كان ينشغل وقت وجبة الإفطار بالنقاش حول اللاهوت مع القساوسة. والمخطوط يبدأ بتعريف ذاتي بالغ الدقة: «أعلن أولًا أنني كنت يهوديًا من حيث العرق ومفكرًا حرًا من حيث الاعتقاد...». وكلمة العرق لم تكن قد أخذت معنى سلبيًا. ويمكن تبرير استخدامها بكونه في داخل هذه العائلة «الإسرائيلية» الفرنسية النمطية، لم يكن هناك أي زواج مختلط، لزم الانتظار حتى عام 1928 كي يتزوج حفيد بول هيس بنت مهندس بريتوني وهو نفسه ابن لواحد من حرس السواحل وجده فلاح. من عام 1791 إلى عام 1928 مائة وثلاثون سنة بين تحرر اليهود وأول زواج مختلط. أي خمسة أو ستة أجيال. واستنادًا إلى هذه المرجعية كيف لي أن لا أرى تسارعًا بعد الحرب العالمية الثانية؟ وسائل الاتصال الجماهيري وارتفاع مستوى التعليم وتحرر النساء أدخلوا سريعًا السكان المسلمين في فرنسا إلى الزواج المختلط.

ويبين لنا التحقيق مسارات وأصول 2008-2009 أن 44 ٪ من نسل المهاجرين الذكور من أصل جزائري أو مغربي لهم زوجة ليست من المهاجرين ولا من نسل المهاجرين ويرتفع المعدل إلى 60 ٪ لمن هم من أصل تونسي، ويصير 42 ٪ من أصل تركي، ويرتفع إلى 65 ٪ من أصل أفريقي أسفل الصحراء (ولا يمكن لنا في هذه الحالة الأخيرة التمييز بين

المسلمين وغير المسلمين). بالنسبة للنساء فالمعدل أقل ارتفاعًا وهو أمر عادي بالنسبة لثقافات ذات نسب أبوي في طور التفكك، لكنها تظل في مستوى ممتاز في حالة الأصل الجزائري (41 ٪) والمغربي (34 ٪). والتونسي (38 ٪) والأفريقي أسفل الصحراء (49 ٪)[1].

فقط معدل النساء من الأصل التركي منخفض بالفعل 7 ٪. هذا الأرقام لا تدعونا البتة إلى القول بأن كل شيء على ما يرام في أفضل العوالم الممكنة. وعلى الرغم من ذلك إذا كان الزواج من الخارج لم يصل بعد إلى أن يكون أغلبية فإن الالتحام بالمجتمع الفرنسي قد تحقق بالفعل. لا يمكن لنا في أي حال أن نقرأ في هذه الأرقام وجود «مشكلة إسلامية». وينبغي أن نشير هنا إلى سرعة اندماج السكان القادمين من أفريقيا أسفل الصحراء، من يقول أقل من ذلك سواء لأفريقيا أو لفرنسا: السكان المضيفون من الواضح أنهم غير قلقين بسبب لون البشرة.

بيد أنه علينا أن نشير هنا إلى «مشكلة تركية»، ربما للأسف هي مشكلة ألمانية، وكنت قد فحصت هذه النقطة في كتابي **مصير المهاجرين**. كانت مقاومة السكان الأتراك للاستيعاب في ذلك الحين ظاهرة، حينما لم يكن هناك شيء في بنيتهم الأنثروبولوجية يمكن أن يفسرها. أيًا كان إقليم الأصل في تركيا، كان الزواج بين أولاد العم أقل من المغرب، ويمكن أحيانًا أن نضيف إلى هذا الزواج العائلي الداخلي الضعيف مكانة أكبر بوضوح للنساء. وبملاحظة التوزيع الجغرافي للهجرة التركية في فرنسا، اللصيقة بالحدود الشرقية، استنتجتُ أن أتراك فرنسا ليسوا إلا شذرة من هجرة شاملة متمركزة في ألمانيا، وهي هجرة قد استبطنت

(1) *Immigrés et descendants des immigrés en France*, INSEE 2012, P. 131.

على مستوى أوربا، في فرنسا أو بلجيكا أو هولندا القاعدة التمييزية الجارية فيما وراء نهر الراين. معدلات الزواج المختلط مع المسلمين في ذلك الوقت كانت غير ذات شأن في جمهورية ألمانيا الفيدرالية. في فرنسا الآن، معدل الزواج المختلط المرتفع بين الرجال الأتراك يمثل بلا شك المرحلة الأولى من قطيعة مع «النموذج الألماني» في وسط هؤلاء السكان. سنجد أنفسنا مواجهين من جديد بواقع أن المركز الإقليمي للنزعة الاختلافية الأوربية ليس موجودًا في فرنسا ولكن بالأحرى في الشمال والشرق من أوربا، ولهذا فكل خطوة للأمام في بناء أوربا ستظهر في نهاية المطاف، خطوة للأمام في الإسلاموفوبيا.

الأيديولوجيين والزواج من الخارج

ما هي إذن حقيقة «الهجرة»؟ تقول لنا كل التحقيقات أن الاستيعاب جارٍ، وأنه قد شهد تسارعًا بالمقارنة بما قبل الحرب، ولكنه تعرض مؤخرًا لعرقلة. على أي حال يترتب عليه تفكك للبنى العائلية، واضطرابات نفسية هائلة. من السهل أن نرى أن الركود الاقتصادى مسؤول عن الصعوبات الحالية: لا «إرادة» خاصة في البقاء مسؤولة عن التوقف الذي نرصده اليوم. ولكن في المرحلة الحالية من رواج الإسلاموفوبيا، بيان حقيقة الوقائع السوسيولوجية لم يعد كافيًا. ينبغي أن نطرد سوء النية. الشباب ذوي الأصل الإسلامي كانوا موضوعًا لكثير من الإدانات والمحاكمات الأيديولوجية لدرجة أنه من الضروري والدقيق أن نتساءل عما إذا كانوا حقا أقل اندماجًا... من بعض قضاتهم.

نشير أحيانًا اليوم إلى إضفاء الطابع الزيموري على المجتمع محولين من يحمل هذا الاسم إلى أيقونة ثقافية.

فلنكن أنثروبولوجيين حتى النهاية، ونطبق على زيمور المعايير

المعتادة لتقييم درجة الاستيعاب، ولنطور، باستخدام الاسم، الآلية المستخدمة في دراسة ممتازة عن الفساد السياسي في مدينة بربينيان التي تقيّم تصويت المسلمين بالتوزيع الجغرافي لأسماء الأشخاص ذوي الأصول من شمال أفريقيا[1]. أنا متأكد أن زيمور الذي يتبنى الاستقامة السياسية لن يغضب منا أن نلاحظ من اسم زوجته أنه ارتضى لنفسه زواجًا داخليًا من طائفته الأصلية، يهودية من شمال أفريقيا في حين أنه ولد في مونتريـال.

المفتش الكبير عن الشباب ذوي الأصل المغربي هو نفسه أقل تقدمًا في اندماجه من نصف العرب ذوي الأصل الجزائري الذي يعيشون في زواج مختلط. وتصريحاته ذات النمط المتوسطي عن الذكورية تكمل اللوحة. الطب النفسي العابر للثقافات يصنفه بلا شك في فئة «مغربي مندمج بصورة ناقصة». ولكن فلنبق سوسيولوجيين. تشير مركزية زيمور في المشهد الثقافي إلى أن الطب النفسي العابر للثقافات سيكون لديه ما يخبرنا به عن الحالة العقلية لطبقاتنا الوسطى الفرنسية.

وانعطافة باتجاه الأكاديمية الفرنسية حيث يوجد جمع انتخابي متوسط عمره 78 عامًا، وانتخب مؤخرًا آلان فينكل كراوت يقدم لنا النموذج المكمل الأيديولوجي. هو نفسه يهودي من أصل بولندي دائمًا مهيأ للكشف عن البعد «العربي» أو «الزنجي» لمشكلاتنا الاجتماعية، وهو أيضًا لم يقم بالقفزة الكبرى باتجاه الزواج المختلط، على عكس كثير من الشباب من الأصل الجزائري أو المغربي أو التونسي أو من أفريقيا السوداء.

(1) Jérôme Fourquet, Nicole Lebourg et Sylvain Manternach, *Perpignan, une ville avant le Front National*, Parondation Jean Jaurès, 2014.

بالتأكيد، ليس الزواج المختلط إجباريًا كي يصير المرء فرنسيًا صالحًا، أجدادي اليهود قاموا بواجبهم فيما بين الأعوام 1914 و1918 من دون أن يقوموا قبل ذلك بأي زواج مختلط. كانت جدتي تضحكني عندما تذكر أن رسائل الحرب في العائلة من خندق إلى خندق، كانت تتم بين أناس يسمون آلفن وهيس وليفى وشتراوس أو بلوخ أو فورمز. ولكن من فضلكم، فليكف الأيديولوجيون ذوو الزواج الداخلي عن أن يعطوا دروسًا في التفرنس لأطفال مهاجرين ذوي زواج خارجي exogame!

فلنوثق الصلة بيننا وبين فرنسا التي أحببناها، التي تقبل على الرحب والسعة الزواج الداخلي لمن يفضلونه، ولكنها تذكر برشاقة ومن دون ممارسة ضغط مباشر أنه بإنتاج أطفال من أصول مختلطة تواصل الجماعة القومية وجودها في زمان التاريخ الطويل.

سحق الشباب ومصنع الجهاد

قبل أن نحلل الطريقة التي تصنع بها فرنسا - أو إنجلترا أو بلجيكا أو الدانمارك - جهاديين من أجل الدولة الإسلامية، فلنذكر على كل حال ومن باب الإنصاف، ما تبينه إدارة القضية السورية من عدم كفاءة قادتنا. خلال شهور طوال، حاول لوران فابيوس وزير الخارجية وصحيفة لوموند وغيرها دفع فرنسا لتدخل عسكري ضد النظام السوري. وفي ذلك الحين ساندت سلطاتنا بحماس القوى التي انتهت بتوليد الدولة الإسلامية. الدولة الفرنسية وصبيان الجهاديين سارا لفترة في مسارات موازية. وعلى الرغم من ذلك لم نسمع أي نقد ذاتي من الحكومة الفرنسية لمباركتها الماضية للإسلاموية الأشد خطورة. كيف نندهش؟ إذا كان وزير الداخلية قد أُعفي من أية مسؤولية عن غياب أية حماية لمجلة شارلي إبدو، فلماذا تتم مجازاة انحرافات وزير الخارجية؟ إذا

تمكن وزير الداخلية كازنوف في فبراير 2015 في كوبنهاجن من أن يعلن تأييده للشرطة الدانماركية فمن حق فابيوس وزير الخارجية أن يواصل السفر.

في اللحظة التي نبدأ فيها في تحليل النزعة الجهادية علينا أن نظل أوفياء للمنهج المستخدم في هذا الكتاب، علينا ألا نسارع بتعيين الإسلام كسبب لكل أمراضنا وعلى المسلم كمذنب، ولكن إبراز الميكانيكا الاجتماعية الفرنسية (أي الغربية) التي قادت هؤلاء الشباب الفرنسيين (أو الغربيين) إلى الارهاب. عدد المرشحين الجهاديين - حوالي ألف في بداية عام 2015 - يجبرنا على هذا التعامل السوسيولوجي مع المشكلة. ووجود عدد كبير من معتنقي الإسلام من ذوي الأصول المسيحية فيما بينهم - 20٪ طبقًا لبعض تصريحات وزير الداخلية في نهاية فبراير 2015 - يدعونا من جهة أخرى لمعالجة مشكلة الشباب في عموميتها.

أحد الملامح المشتركة للمجتمعات المتقدمة هي السوق الاقتصادي والاجتماعي للشباب، وتتكفل العولمة بذلك وعلى رأسها التجارة الحرة. النظريات الأشد تقليدية تشرح لنا لماذا. ولكي نبين إلى أي درجة كانت المشكلة مطروحة قبل ظهور النزعة الجهادية فإنني أسمح لنفسي أن أستشهد بمقدمة الطبعة الثانية لكتابي **الوهم الاقتصادي**، وهي فقرة كتبت عام 1999: «(...) يفسر التحليل الاقتصادي الليبرالي بصورة جيدة كيف، إن لم يكن لماذا، يتحقق نهب الشباب الغربي. توحد العولمة سوق العمل على مستوى الكوكب بما في ذلك العالم الثالث. الشباب نسبيًا متوفرون وقابلون للسخرة، كبار السن نادرون وحائزون على رأس المال. قانون مساواة تكلفة المعاملات يضمن لنا أنه إذا كان هناك بلد متقدم ينفتح على التجارة الحرة، فإن المعامل الأكثر وفرة وهو رأس المال، الذي يتماهى من الناحية الديموغرافية مع كبار السن، يكون في

وضع مميز، والمعامل الأندر نسبيًا وهو العمل الذي يتماهى ديموغرافيا مع الشباب يكون في وضع خاسر. وهذا بالضبط هو ما نعيشه: سحق الشباب، وسحق حريتهم في العمل والاستهلاك والحركة بواسطة التجارة الحرة. يوجد فقط بعض الشباب الحاصلين على شهادات من المؤسسات الأكبر مكانة هم واقعيًا في مأمن من هذه الآلية في الإفقار»[1]. اليورو بالتأكيد يفاقم في منطقته من تأثيرات التجارة الحرة، فهو عملة قوية ومستقرة تدار بهدف له الأولوية وهو مقاومة التضخم. والركود الذي تنخرط فيه الآن يستمر في محاباة مالكي الدخول الثابتة والمضمونة والمتقاعدين.

تنتج شيخوخة السكان الغربيين مجموعات انتخابية من المسنين، ومن تفضلهم هذه المجموعات هم من يقودون القرارات السياسية، مثل أولوية تأمين المعاشات الذي هو في مصلحة كبار السن. ومن أجل ضمان الرفاهية المادية فإن توليفة «معاش مضمون وتجارة حرة»، بعبارة أخرى «دخل ثابت/ وأسعار سلع في انخفاضًا» لا يمكن قهره: فلقد كفل حتى الآن ارتفاعًا للدخل المتوسط للمواطنين الكبار في السن وانخفاض في دخل الأصغر سنًا في الولايات المتحدة أو في إنجلترا أو في فرنسا. بالنسبة للمتقاعدين في بلدنا لا يوجد أي تعارض بين السوق الذي يؤدي إلى ضغط الأسعار والدولة التي تحمى الدخول. والجماعة الانتخابية ذات متوسط عمر 50 سنة لم تعد كما كانت من 35 سنة، فالديمقراطية تغيرت طبيعتها وأصيبت بـالتصلب. معدل انتحار من هم أكثر من 65 عامًا انخفض وبدت ملامح أزمة للفلسفة السياسية التي سيتوجب عليها أن تقترب من طبيعة المواطن بطريقة أكثر عينية وأكثر فيزيولوجية.

(1) Emmanuel Todd, *L'Illusion économique*, Paris, Gallimard, rééd., Folio, 1999, P. X-XII.

في ما يخصنا هنا، علينا أن نلاحظ أن موقف الطبقات الوسطى يجد نقطة ارتكاز حاسمة في وجود أجيال مسنة تتوافق مصالحها الاقتصادية حاليًا مع الكوادر وأصحاب الشهادات العليا، حتى وإن كانت هي نفسها بوجه عام ليست عالية التعليم وليست بالغة الثراء. ذكريات الفقر بعد الحرب في عالم بلا دورات مياة ولا حمامات، بلا ثلاجة ولا تليفزيون ولا سيارة، تكفي لكبار السن اليوم حتى يقدّروا إيجابيًا وضعهم وينحازوا إلى جانب «الدولة الاجتماعية».

القهر الاقتصادي بالطبع تبايني، وهو يصيب في البداية الشباب من ذوي الأصل الإسلامي: كل عائلة، موجودة في شبكة اجتماعية خاصة، تجاهد من أجل حماية أبنائها، ويزيد حظها في النجاح كلما كانت أكثر اندماجًا في النسيج الاجتماعي الفرنسي. في هذه اللعبة للبقاء على قيد الحياة فإن القادمين حديثًا هم آليًا أقل كفاءة، ولهذا نستطيع على نحو واسع أن نفسر ارتفاع معدل البطالة لدى أبناء المهاجرين من دون أن نلجأ إلى فرضية التمييز.

والإسلاموفوبيا ليست إلا ظاهرة تساعد على التفاقم. زمن الاندماج القصير في نسيج المجتمع الفرنسي يفسر جزءًا كبيرًا من معدل ارتفاع البطالة العالي لدى الشباب من أصل مغربي.

ولكن مع ذلك لن يمكننا اختزال قهر الشباب في بعده الاقتصادي، ففيما وراء النزعة الشبابية التي تكتسي بها المحطة التليفزيونية Canal + يمكن لنا أن نرى على شاشاتنا بعد الظهيرة عرضًا متتابعًا من إعلانات أحواض الاستحمام الآمنة وعلاج التسرب البولي والتأمين للدفن. نحن نعيش في عالم تسيطر عليه أيديولوجيا السن المتقدم، الشباب فيه مدعوون إلى أن يهتموا بتقاعدهم قبل حتى حصولهم على عمل. وبدلًا

من أن يكون لدينا شيوخ يبقون ذوي أرواح شابة، تصنع المجتمعات المتقدمة شبابًا تمت برمجتهم للشيخوخة. يريدون مثلًا أن يشتروا مسكنًا بأسرع ما يمكن - ومساهمة مكملة للتقاعد - ويسهمون بذلك في زيادة الأسعار، وفي تخفيض المساحة التى يسكنونها. ولكي نكمل هذه اللوحة، «الدولة الاجتماعية للطبقات الوسطى والمسنين» لم تعد تستثمر في بناء المساكن.

وإذا لم يكن الشباب راضين، فليذهبوا: إلى أمريكا أو إلى أستراليا أو إلى أي مكان آخر. أفق سفر وهجرة الشباب من الموضوعات الأثيرة لوسائل الإعلام والصحافة وخصوصًا تلك التي يشاهدها أو يقرأها المسنون. طالب أو طباخ في الولايات المتحدة، «بارمان» في لندن، ناشط إنساني في أفريقيا الغربية: كل مغامرة مرحب بها. إذن لم لا، جهادي في سوريا لشباب الضواحي الغارقين في البطالة والجنح الصغيرة؟ أنا لا أمزح. يمكن لنا من دون سخرية أن نزعم أن سراب الدولة الإسلامية ليس إلا تكييفًا للمثل الأعلى لهجرة الشباب التي توصي بها المجلات شبابنا بحماس. وحسب IFOP المعهد الفرنسي للرأي العام في مارس 2014، 44 ٪ من قارئي مجلة إكسبريس و56 ٪ من قراء مجلة لوبوان و57 ٪ من قراء نوفيل أوبزرفاتور عمرهم أكثر من 50 سنة.

ومن دون الغرق في النزعة الأخلاقية من النمط الديني الرجعي، علينا مع ذلك أن نلاحظ أن الأفق الاجتماعي والأخلاقي الذي يُقترح على الشباب في المجتمعات المتقدمة هو بصراحة غير كاف، على الرغم من التقدم التكنولوجي المذهل والمدهش، ولكن الأفق، فيما وراء المراهقة، في فرنسا اليوم، ليس فقط ألعاب الفيديو وشبكة التواصل الاجتماعي والجنس الحر، هو أيضًا هذا العرض المتدهور أخلاقيًا لارتفاع التفاوت و10 ٪ من البطالة المقبولة، وهو التمثيل المستمر

للسياسيين الذين يتظاهرون بأنهم يعارضون بعضهم بعضًا، وبرلمان تم اختزاله إلى خشبة مسرح، هو انعدام إحساس الطبقات الوسطى المحمية التي يستمر التليفزيون في مدح حياتها.

أثناء هذا الوقت، كما رأينا، تمتلئ السجون بالضرورة بالشباب، وبالطبع بتمثيل كبير لمن هم من أصل مهاجر حديثًا، ومن جهة أخرى ترفض الدولة في فرنسا استثمار أموال لا غنى عنها لتوفير استقبال لائق للسجناء، ويضيف التكدس آثاره على المناخ المؤذي لأوساط السجون.

السجن يجعل كل شيء جذريًا: الجنوح الذي كان خفيفًا يصبح بعدها شديدًا، والإسلام بعد أن كان تقليديًا يصير إرهابيًا. وها نحن نبدأ في فهم الآليات التي يصير بها إسلام متوهم ومشوه سببًا للحياة وللموت لدى كثير من الشباب، مسلمين أم لا، مروا بالسجن أم لا. علينا مع ذلك ألا ننسى أن اغتراب الشباب وانزعاجهم يمكن أن يجد منافذ أخرى في الغرب.

الأصولية الاسكتلندية

لقد رأينا دافيد كاميرون رئيس وزراء إنجلترا يتبختر على رأس مظاهرة 11 يناير، في حين أن الصحافة كانت تحدثنا عن «نجاحات» سياسته. وسياسته هي في الواقع متقشفة مثل سياسة منطقة اليورو، فهي مثلها غير قادرة على إيقاف انخفاض الدخل المتوسط وبوجه خاص دخل الشباب، المضطرين أحيانًا للعودة للعيش في بيت آبائهم بعد انتهائهم من الدراسة، وهو ما يعتبر في تناقض مطلق مع نظام العائلة النووية التي تقتضي استقلالهم، وتجيب على المسخرة الفرنسية ذات الطبقة الوسطى المنكمشة، وهي في الغالب برجوازية صغيرة ولكنها من خريجي مدرسة

الإدارة العليا، مسخرة إنجليزية أكبر عن مجموعة حاكمة تم اختيارها منذ الدراسة الثانوية، زمرة من قدامى التلاميذ قادمة من حفنة من المدارس الخاصة باهظة المصروفات وفي مقدمتها مدرسة إيتون Eton.

يوجد القليل من المهاجرين من أصل باكستاني في جلاسجو أو أدنبره، ويبقى إسهام اسكتلندا في الجهاد متواضعًا على الأرجح. ولكن دافيد كاميرون وبسبب تبنيه الأعمى لقيم عصره (ولا سيما في البورصة) دفع بالشباب الاسكتلندي إلى الانشقاق. أثناء استفتاء سبتمبر 2014 كان 57 ٪ من الاسكتلنديين من سن 16 إلى 34 سنة قد اختاروا الخروج من المملكة المتحدة، و73 ٪ ممن هم فوق 65 سنة قرروا البقاء. ولمن يعرف تاريخ المملكة المتحدة، هذا التهديد بالتفكك الداخلي، بواسطة اغتراب الشباب، مذهل، على الرغم من أنه ليس عنيفًا مثل نزعة الجهاد في ضواحينا الفرنسية. وثيقة الاتحاد عام 1707 التي دمجت برلمانين لأمتين، فتحت بالفعل فترة من الرخاء الاستثنائي لاسكتلندا.

إسهام الأمة الصغيرة في الشمال في التاريخ الثقافي والعلمي لبريطانيا العظمى كان في أعقاب ذلك هائلًا مع دافيد هيوم، آدم فيرجسون وآدم سميث وجيمس وات وجيمس كليرك ماكسويل ولورد كالفن... لم نشاهد الكثير من الاندماجات القومية ناجحة إلى هذا الحد. وبفضل المملكة المتحدة كانت اسكتلندا إحدى قيادات الحداثة. واغتراب شبابها يعلن إذن أنه في كل مكان وبإيقاعات وأشكال مختلفة، سوف يطرح السؤال عن الصلابة الداخلية للمجتمعات الغربية. وكل الانشقاقات من الآن فصاعدًا متوقعة.

ومشكلات التماسك القومي لن تكون قاصرة على «المسلمين» وليست دينية فقط. علينا أن نفكر قبل فوات الأوان في بريتاني المنسية.

وفي الألزاس الذي يُساء معاملته من قبل الإصلاح الإقليمي. خريف القبعات الحمر لم يكن بلا شك سوى تحذير مجاني[1]».

عند هذه المرحلة علينا أن نبذل جهدًا لفهم لماذا الإسلام وهو دين دخل إلى فرنسا وفي بلاد أخرى بواسطة مجموعات أقلية وفي مجملها فقيرة ذات شأن متواضع، يجذب شبابًا، ينخرط بعضهم في ما يبدو أنه عودة إلى دينهم الأصلي، وآخرين أتوا من تقليد كاثوليكي أو علماني مع تغيير تام للعقيدة.

النفي الهيستيري لقيمة ما هو ديني لن يجعلنا نتقدم. إن ما تفتقد إليه فرنسا تحديدًا، وهي في حالة أزمة ميتافيزيقية، هي قدرة في حدها الأدنى على التفكير في صفاء عما يمكن أن يمنحه الدين للناس. وحتى وإن جازفنا بإزعاج شارلي الذي يربط من الآن فصاعدًا الهوية القومية الفرنسية بحق السخرية من محمد، علينا أن نفكر في ما يمكن أن يحمله الإسلام لبعض الفرنسيين: لا يتعلق الأمر في الحقيقة إلا بأن نمد إلى أنظمة دينية أخرى التحليل الذي قدمناه سالفًا عن الكاثوليكية الزومبي. هذا التحليل الذي يتبنى، ليس فقط الدور السلبي للكنيسة في مجالات كثيرة ولكن أيضًا الدور الإيجابي الذي تؤديه أخلاق التعاون النابعة من الكاثوليكية. ينبغي أن نطبق بولاني على الإسلام كما نطبقه على الكاثوليكية. ليس على الإسلام بشكل عام ولكن على كينونته في فرنسا، حيث تنتمي إليه مجموعات نوعية، مزودة بمستوى ضعيف من ممارسة الشعائر على خلاف ما نعتقد بوجه عام.

ولا شيء البته يبرر أن نعزو إلى جميع الأديان وفي كل اللحظات

(1) * مظاهرات ضخمة في إقليم بريتاني بفرنسا للاحتجاج ضد فرض ضرائب على شاحنات نقل البضائع بغرض الحفاظ على البيئة.

أنها تعارض التقدم. وما تبينه على العكس حالة البروتستانتية واليهودية، دينان كتابيان أنتجا شعوبًا ذات مستوى ثقافي عالٍ، لأنه في مسيرة تقدم المجتمعات سبق الإيمان تعليم الجماهير. البلاد البروتستانتية ولا سيما الإسكندنافية، المتقدمة منذ زمن الإصلاح، تحتفظ بمستوى تعليم عالٍ، مثل دولة إسرائيل. ووجود فنلندا على رأس البلاد الفائزة في الفحوص المدرسية من نوع PISA التي تقيس مهارات تلاميذ المرحلة الثانوية يدين بالكثير للوثر، والقليل للحكومة ولا شيء للرأسمالية المتقدمة. إنها أعلى توضيح للبروتستانتية الزومبي. كان التاريخ مختلفًا في فرنسا، حيث الكنيسة الكاثوليكية المتأخرة والرجعية قد عرقلت محاولات محو الأمية.

هذا بلا شك السبب (غير الواعي) في أن أغلبية الفرنسيين، سجناء تاريخهم الخاص، يظلون اليوم غير قادرين على أن ينظروا للدين بصورة إيجابية.

وبالفعل وبصورة مستقلة عن المسألة غير المحسومة حول وجود الله وعلى ترجيح شروط الولوج إلى الحياة الأبدية، وجود مثل أعلى يجمع بين الأخلاق الفردية ومشروع جماعي والجمال الممكن للمستقبل يمكنه أن يساعد البشر في جهدهم كي يصبحوا شيئًا آخر غير مجرد حيوانات هشة منطلقة في عالم مفتقر إلى المعنى. ولهذا علينا أن نتصور إمكانية أن يسهم الإسلام إيجابيًا، في ظروف معينة وفي بعض تنويعاته، في التوازن النفسي للأفراد، وفي نتائجهم المدرسية الجيدة وفي اندماجهم الناجح في المجتمع الفرنسي. لا يتعلق الأمر بإعادة بناء الضواحي بواسطة الإسلام! ولكن علينا أن نكون واعين بأن الفوضى تهدد الأحياء اليوم أكثر من النزعة الجماعية. استيعاب القيم العائلية والأيديولوجية الفرنسية تتقدم فيها بصورة تفوق الحد. وما يمكن تخيله هو إسهام على

الهامش للعقيدة الإسلامية، المهمة بالنسبة لبعض العائلات المنخرطة في جهد للترقي الفكري، والمدرسي والاجتماعي. يكفي أن نتركهم في حالهم، والأفضل حمايتهم من الشتائم والاعتداءات القادمة من الإلحاد المقاتل، وضد هذا التهديد الجديد لحرية الاعتقاد والذي هو من الآن فصاعدًا العلمانية الراديكالية.

هذا الإيمان من نوع جديد عليه، سواء كان يخص الكاثوليكية أوالبروتستانتية أواليهودية أوالإسلام، أن يبقى بعيدًا عن المدارس العامة.

الإسلام والمساواة

السؤال الحقيقي الذي يطرحه الإسلام على المجتمع الفرنسي ليس أساسًا، لكونه عبادة قديمة في مجتمع خالٍ ميتافيزيقيًا، أنه يقدم نفسه بوصفه بديلًا فهو لم يعد لديه القوة. السكان الذين كانوا يحملونه هم أصلًا في طريقهم إلى العلمنة، مثلهم مثل الآخرين، مع تأخر بسيط، ولكن الإسلام مثل الكاثوليكية أو البروتستانتية، قادر على أن ينقل قيمًا لسكان أصبحوا غير مؤمنين ويبقى نشيطًا بعد اختفائه بوصفه إيمانًا حيًا. لقد قبلنا بوجود كاثوليكية زومبي، وعلينا أن نكون قادرين على أن نفترض وجود إسلام زومبي. بيد أن ما يتضمنه الإسلام بصورة خاصة هو قيمة قوية للمساواة بين الناس. الأسرة العربية التقليدية تحدد الإخوة بوصفهم متساوين، وكذلك قواعد الميراث المثالية المعروضة في القرآن. سأتحدث فيما بعد عن مسألة «عدم مساواة النساء». ضعف سلطة الأب تجتمع مع هذه المساواة بين الأخوة كي تنتج الملمح المركزي للتنظيم الأسري العربي، الأفقي بصورة كبيرة، وهو تضامن الإخوة.

جزء من قوة انتشار الإسلام يأتي تحديدًا مما هو عليه، في النصوص

وفي البنى العائلية التي كانت نقاط ارتكاز له، والمساواتية في أساسها. في حالة فرنسا، نزعة المساواة في الإسلام، التي ينظر إليها على أنها تهديد اليوم، يمكن أن تصبح فرصة حقيقية.

تطور تصويت المسلمين

في الجولة الأولى في 2002 و2007 و2012

	رئاسية 2012	رئاسية 2007	رئاسية 2002
يسار متطرف وحزب شيوعي	21	10	19
حزب اشتراكي وحلفاؤه	57	58	49
الخضر	2	3	11
بايرو	6	15	2
يمين	7	8	17
يمين متنوع	3	2	1
يمين متطرف	4	1	1
آخرون	1	3	-

يشهد السلوك السياسي للسكان ذوي الأصل الإسلامي في فرنسا على ميل شديد لانتخاب اليسار، وإذا أخذنا في الحسبان تركيبتهم الطبقية والاعتداءات الأيديولوجية التي يتعرضون لها منذ سنوات، يكون من العادي بداهة أن يصوت الناخبون ذوي الأصل الإسلامي لهذا الطرف في اللعبة السياسية حتى وإن كان اليسار الفرنسي الحالي موضع

شبهات (كما رأينا)، في ما يخص قيمه العميقة. يبقى أن قوة هذا التوجه إلى اليسار الذي تقيسه تحقيقات المعهد الفرنسي للرأي العام IFOP، يجعلنا نفترض نشاطًا أيديولوجيًا داخليًا. فهناك 80 ٪ من «الفرنسيين المسلمين» يختارون اليسار بصورة دائمة.

إذا نحينا جانبًا فترة «الطوارئ» المعادية للساركوزية في 2007، قوة التصويت لليسار المتطرف تستحق الملاحظة. لو كان كل العمال الفرنسيين مسلمين لصار جان لوك ميلانشون قوة سياسية كبرى.

كيف يمكن أن نطلق صفة «مساواتي» على دين وعلى تنظيم عائلي يجعل وضع المرأة في الدرك الأسفل؟ هذا ما يسأله البعض. مثل هذا السؤال ينتج عن رؤية ساذجة وغير تاريخية لفكرة المساواة، وخصوصًا عندما يتعلق الأمر بمساواة في البنى العائلية.

عدم المساواة بين النوعين

صحيح أنه، في الحوض الباريسي، تجعل الأسرة النووية المساواتية كل الأطفال سواء كانوا ذكورًا أو إناثًا، متساوين في الميراث. فمن الطبيعي إذن لشخص فرنسي أن يعتقد أن المساواة بين البشر من جانب والمساواة بين الرجال والنساء من جانب آخر ليست إلا تطبيقًا للمبدأ نفسه. ولكن ليست هذه هي الحالة العامة. في البلاد الأنجلو أمريكية والإسكندنافية على سبيل المثال، يتآلف وضع النساء المرتفع مع غياب مبدأ المساواة بين البشر.

الأسر النووية المساواتية في الحوض الباريسي هي نتاج تاريخ طويل، يلي تاريخ العائلة النووية المساواتية للإمبراطورية الرومانية التي كانت تعامل الأطفال من الجنسين على أنهم متساوون. ولكن أصلًا في

البدء كانت هناك عائلة روما الجمهورية، التي كانت تعتبر الأولاد فقط هم المتكافئون. في أصل مبدأ المساواة العائلية، نجد دائمًا - في الصين وشمال الهند وروسيا - تنظيمًا سلاليًا أبويًا يعرف الرجال بوصفهم متساوين في مواجهة النساء، وهذا هو وضع العائلة العربية.

العائلة الجماعية ذات الزواج الداخلي العربية، تم بناؤها حول مبادئ التضامن بين الأشقاء، وتقر بنزعة كونية قاصرة على الرجال. الآلية الذهنية من نمط معتاد: «إذا كان الأشقاء متساوين، فالبشر متساوون والشعوب متساوية. مع تحفظ يعتبر النساء ليسوا بشرًا».

الإسلام إذن كوني مثل الثورة الفرنسية والشيوعية الروسية أو مسيحية الإمبراطورية الرومانية. هذا هو السبب الأساسي في أن هذا الدين يميل اليوم إلى أن يعبر على مستوى الكوكب عن تطلع مشوش إلى المساواة، هذه المساواة التي تسيء معاملتها العولمة الاقتصادية.

انخفاض وزن فرنسا في العالم ثم انهيار الشيوعية خلقا فراغًا في قلب نظام التمثيل العالمي للقيم، حتى وإن كانت روسيا، التي استعادت صحتها وإن كانت أقل قوة من ذي قبل، تجتهد لتستعيد مكانها كممثل رسمي للمساواة بين الشعوب والأمم في المحفل الجيوبولتيكي.

ولكن الأنثروبولوجيا تحرمنا هنا من الفكرة المعقولة حدسًا، والتي ترى أنه لا توجد سوى نزعة كونية، واحدة، وتبين لنا أن التصور الماقبلي عن الإنسان الكوني راسخ في النظم العائلية الخاصة وأن الكونيات الفرنسية والروسية والعربية ليست في الواقع سوى خصوصيات.

تمثيل قيمة المساواة بواسطة الإسلام مشكلة لأنه يستبعد النساء بوضوح. ولقد بينًا يوسف كرباج وأنا، في كتابنا **لقاء الحضارات** أن التطور الديموغرافي للعالم العربي يفترض رفعًا سريعًا لوضع المرأة. مع

ذلك لن يكون اللقاء مع أوربا الغربية فوريًا[1]، فالفاصل الأنثروبولوجي يبقى مهمًا، ونحن نرى أن قيم مساواة وكونية مشتركة بين من هم في أوربا والعالم العربي يطالبون بالمساواة في الحقوق للفلسطينيين. ولكن علينا على الرغم من كل شيء أن نأخذ في الحسبان واقعًا (غير مريح) أنه في أعماق الأنظمة الأنثروبولوجية مفاهيم مختلفة عن وضع المرأة تفصل بين النزعات الكونية في أوربا والعالم الإسلامي.

النزعة الأولى في حالة أفول بسبب انطواء النزعة الكونية الفرنسية والصعود القوى لألمانيا، والثانية في ازدهار لأن ارتفاع مستوى التعليم ينشط أيديولوجيًا العالم العربي المساواتي على مستوى القيم العائلية. إن الظلم الواقع على الفلسطينيين ينشِّط بالتأكيد في فرنسا ما تبقى من القيم الكونية للثورة ويطلق بالتالي مشاعر التضامن، ولكن على أي حال يظل الإسرائيليون هم الأقرب للفرنسيين، في نمط الحياة. هذا التناقض الأساسي هو السبب في أن التفاعلات الأيديولوجية بين أوربا والعالم العربي تنتهي دائمًا بإنتاج مزيد من التشوش والعنف أكثر مما تنتج حلولًا وسلامًا.

سراب الدولة الإسلامية جاء في أعقاب السراب الفلسطيني وهو يجر بعض الشباب إلى مغامرات بلا معنى ويعمي المحللين عن الآليات الكثيفة للمجتمع الفرنسي. الصراع الأنثروبولوجي بين نزعتين كونيتين - الفرنسية والعربية - الذي لا يقبل الحل لعدة سنوات قادمة في الشرق الأوسط، ينطفئ مع ذلك بشكل طبيعي في فرنسا.

أبناء العرب في الضواحي هم فرنسيون وقد قطعوا على مستوى

(1) Youssef Courbage et Emmanuel Todd, *Le Rendez-vous des civilisations*, Paris, Seuil/La République des idées, 2007.

العادات تسعة أو عشرة أعشار الطريق نحو مفهوم مساواتي لأوضاع الرجل والمرأة.

ولقد واتتني الفرصة لأن أشير إلى أنه بواسطة الزواج المختلط، كان نصف الشباب ذوي الأصل الجزائري أكثر تقدمًا في الاستيعاب من بعض المنظرين عن فشل الاندماج. وبإدخال هذا العنصر في البرهان يمكن أن نذهب إلى أبعد.

وبدلًا من التباكي على فشل الاندماج علينا أن نتساءل عما إذا كان يمكن لإسلام زومبي أن يسهم في إعادة توازن إيجابي للثقافة السياسية الفرنسية لأنه من البديهي أنثروبولوجيًا أن الإسلام، ما إن يذوب العنصر المعادي للنساء في الثقافة العربية، وأيضًا بفضل نزعته في المساواة، يتوافق بصورة كبيرة مع النزعة المساواتية في الحوض الباريسي أو ساحل المتوسط.

لقد وصفت المجتمع الفرنسي على أنه قد تأثر بعدم المساواة، قيمة ذاتية وواقعًا موضوعيًا. وقد بينت الاستيلاء الأيديولوجي والسياسي على السلطة بواسطة أقاليم وطبقات مهيأة لعدم المساواة، أقاليم كاثوليكية زومبي أو شرائح اجتماعية عليا.

وبالتالي، علينا أن نقر بانهيار نسبي للثقافة الفرنسية المركزية، المساواتية، التي قامت بالثورة وضمنت ازدهار جمهورية كانت فعلًا جمهورية. الفاعل السياسي الأساسي لقلب الثقافة القومية كان هو الحزب الاشتراكي وهو فاعل خفي ولكنه قوي لنزعة اللامساواة الصاعدة.

وبسبب المساواة، تكون العائلة العربية وإسلامها أقرب للتقليد الفرنسي المركزي، من الأقاليم الكاثوليكية الزومبي أو الأيديولوجية

الجمهورية الجديدة. لقد شعرنا في التصويت القوي لليسار المتطرف من قبل الفرنسيين ذوي الأصل الإسلامي، أنه يواصل استمرارية التصويت الشيوعي للضواحي الحمراء. على الأنثروبولوجيا إذن أن تشير إلى أن الثقافة العربية والإسلامية بقدر ما تحفظ جزءًا من قوتها وخصوصيتها، وقد تحولت، يمكنها أن تسهم حقًا في تأسيس نزعة جمهورية حقيقية في فرنسا. هذه الخلاصة المتفائلة هي بالتأكيد مهمة جدًا، ولكن علينا مع كل شيء أن نذهب إلى المدى الأقصى في البرهنة، من دون أن نترك في الطريق العناصر التي قد تكون خطيرة في الثقافة المساواتية، سواء كانت إسلامية أو جمهورية.

معاداة السامية في الضواحي

الفصل السابق كان مخصصًا بشكل كبير لتحريف نزعة المساواة الشعبية في قلب المجال الجمهوري المركزي، وقد تجلى ذلك في التصويت للجبهة الوطنية، وقد أشرت فيه إلى تحريفات أخرى ولدتها النزعة الكونية، أكثر قِدمًا، ملكية ثم جمهورية: الطرد النهائي للبروتستانتية في 1685، ومجازر سكان إقليم فانديه والأنجلوفوبيا عام 1793، معاداة السامية كتنويع على نزعة المساواة لدى مستعمري شمال أفريقيا عام 1898، والجرمانوفوبيا عام 1914. في عام 2015 علينا أن نعالج معاداة السامية الكامنة لدى بعض الشباب من أصل مغربي بالصرامة نفسها. ليس من الصعب التعرف في معاداة السامية بالضواحي على تحريف جديد لنزعة المساواة.

ميراح ونيموش وكوليبالي: المشاعر المعادية لليهود التي تزدهر في بعض الأوساط متحققة من الآن فصاعدًا، بلا مناقشة ممكنة، وينبغي التعامل معها كواقعة سوسيولوجية، على طريقة معدل انتحار. سنكون

دائمًا على خطأ إذا لم نرَ فيها سوى استيراد للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى فرنسا، حتى وإن كان الواقع البعيد للظلم المرتكب ضد الفلسطينيين يحفز بوعي الشباب المعادي للسامية في الضواحي. وكما هو الحال مع الناخبين الشعبيين وأنصار المساواة للجبهة الوطنية، الذين أداروا حقدهم باتجاه الاختلاف المرئي للثقافة العربية الأصلية، بعض أبناء المهاجرين الأصليين الذي تثقفوا بواسطة فرنسا أداروا حقدهم ضد الاختلاف المرئي لليهود المتدينين في شمال شرق باريس وضواحيها وبعض أقاليم الجنوب. نزعة المساواة الهستيرية يمكنها، كما رأينا، أن تقود إلى نبذ الآخر: المختلف في حين أنه كان ينبغي أن يكون شبيهًا، فهو في نهاية المطاف يتم تصنيفه على أنه «غير إنساني».

في حالة الإقليم الباريسي من المستحيل نظريًا وعمليًا التمييز، في رفض الاختلاف اليهودي من قبل عديد من مراهقي الضواحي، بين ما يمكن أن يكون محددًا بواسطة النزعة الكونية للثقافة الفرنسية المركزية وما يمكن أن يأتي من بقاء النزعة الكونية الإسلامية.

ومع ذلك يوجد اختلاف بنيوي بين فوبيا العرب لدى ناخبي الجبهة الوطنية ومعاداة السامية في الضواحي. التصويت للجبهة الوطنية ينتج أيضًا عن آلية للتصنيف التعليمي تدفع الأوساط الشعبية إلى البحث في التراتبية الاجتماعية، في من هم تحتهم، عن كبش فداء. في حالة معاداة السامية في الضواحي لا يمكن للشباب أن ينظروا لليهود المتدينين على أنهم أدنى منهم اجتماعيًا. عددهم الصغير يجعل منهم كباش فداء مثاليين. ولكن، في سياق تفتيت الوسط الاجتماعي المحيط، نتخيل بالأحرى اليهود المتدينين موضعًا للحسد، فنزعتهم الطائفية تضعهم في مأمن من الفراغ الذي يمتد على محيط المجتمع الفرنسي.

الأساس الأنثروبولوجي للسكان ذوي الأصل المغربي في الإقليم الباريسي هو مساواتي مضاعف، لأنه مسلم ولأنه باريسي، وينصهر في خليط غير مستقر؛ النزعة الفردية السائدة في الإقليم والتفكك الجاري للعائلة الجماعية ذات الزواج الداخلي يحرم في الواقع من كل حماية جماعية. الأفراد ذوو الأصول المغربية هم مثل أغلبية الفرنسيين، من الحوض الباريسي، مهددون بالفوضى أكثر من النزعة الطائفية. في المقابل، الثقافة اليهودية، وهي في ذاتها ذات نزعة اختلافية، تسمح عند الضرورة بانطواء طائفي فعال. العائلة اليهودية تلح على تقارب الأشقاء وأبناء العم، لكنها لا تتضمن أي مبدأ للمساواة. ويصور لنا الكتاب المقدس تراوحًا مستمراً بين تفضيل للبكر (إشعيا Esau) والاختيار العاطفي لآخر العنقود (يعقوب)[1]. التراث اليهودي خارجي الزواج من وجهة النظر العائلية[2]؛ ولكن ليس له، كما هو الحال في الثقافة المسيحية، رهاب مطلق من الزيجات بين أبناء العم، والذي يسمح به حين يجعله الحجم الصغير للمجموعة ضروريًا. وهو قوي على مستوى الهوية وكذلك على مستوى التعليم.

يبقى أننا، في ما وراء الاختلافات البينة بين التصويت للجبهة الوطنية ومعاداة السامية في الضواحي، نواجه في الحالتين آلية رهيبة لنزعة كونية، تؤدي عدم قدرتها المؤقتة على الاستيعاب أو الذوبان إلى العنصرية. وفي أعلى البنية الاجتماعية، شارلي، الذي يحمله صعود عدم المساواة، يمكن له أن يتظاهر مستريحًا باسم القيم العليا، ويدين المجموعتين

(1) حللت النظام العائلي اليهودي الأصلي في
L›Origine des système familieux, Paris, Gallimard-Seuil, 2011, p. 541-546;

(2) لكنه بالطبع داخلي الزواج من منظور الطائفة....

الشعبيتين من أنصار المساواة والضالين: ناخبي الجبهة الوطنية المنظور إليهم على أنهم عنصريون وأبناء العرب على أنهم معادون للسامية. ولكن على الرغم من ذلك، فهذه الطبقة الوسطى ذات الضمير المستريح التي، بواسطة أنانيتها واحتقارها، سمحت بتعفن قاع المجتمع الفرنسي، والتي تثابر، يومًا بعد يوم، على الحكم على فئات بأكملها بالعزل الاجتماعي الذي سوف يتاح لهم فيه مرارًا إنضاج حرمانهم وسعارهم. وفيما وراء شهادات الإيمان عن معاداة العنصرية، وفيما وراء الالتزام الصريح والمتكرر للحكومة بالنضال ضد معاداة السامية، الحقيقة هي أن شارلي قد نجح، في نهاية مباراة ضخمة في البلياردو السوسيولوجي، أن يضع موضع الخطر الفرنسيين اليهود بإساءته معاملة الفرنسيين المسلمين، وأنه تحت تأثير سياسة اقتصادية قاسية بلا مشاعر، سوف يستمر على هذا المنوال.

الخلاصـــة

أريد في هذه الخلاصة أن أذكِّر بسرعة بما هي فرنسا الجمهورية في الماضي، وألخص بعد ذلك ما صارت إليه فرنسا الجمهورية الجديدة في الوقت الحالي، وأضع في النهاية الاختيار المعروض أمامنا: المواجهة مع الإسلام، أو التكيف معه، وأنتهي بتوقع متشائم بصورة معقولة في ما يتعلق بما يهدد المستقبل.

الماضي الجمهوري الحقيقي

في صبيحة قضية درايفوس والفصل بين الكنيسة والدولة، كما قلت، كانت الجمهورية الثالثة على الرغم من احتفاءها بالنزعة اليعقوبية، كثيرة الثقافات في الواقع، وأنا أحرص على الامتناع عن استخدام المصطلح الخادع «تعدد الثقافات» الذي يصطبغ اليوم أكثر من اللازم بالأيديولوجيا والذي يخفي دائمًا عدم تسامح في العمق، بينما يشير مصطلح «كثيرة الثقافات» إلى العكس، عدم تسامح معلن يضمر الحرية للجميع.

فرنسا في قلبها كانت غير مؤمنة. وفي تجمع للأقاليم المحيطة،

التي تعادل ثلث الأراضي القومية كانت الكنيسة تحكم، كان لها أوثانها ومدارسها. سلوك السكان الكاثوليك كان خارجًا عن العادة مع سن متأخر للزواج ورفض لتنظيم النسل بين الزوجين وعائلات كبيرة العدد. كان مؤشر الخصوبة فيها الأكثر ارتفاعًا بـ 25٪ يعطي شعورًا بأن الكنيسة كانت تسعى لغزو الجمهورية بواسطة كفاح ديموغرافي. في مركز الثقافة القومية كان يسود تساهل جنسي لم يكن هناك ما يعادله في أي مكان آخر في أوربا. الأرستقراطيون والبرجوازيون الإنجليز والألمان والإيطاليون كانوا يأتون ليبحثوا في باريس عن شروط حريتهم.

الثقافة العلمانية والثقافة الكاثوليكية، المتعارضتان رسميًا لم تكونا مع ذلك مغلقتين تمامًا. فكل يوم كان هناك كاثوليك يتخلون وينتقلون إلى جانب الفكر الحر. وكان الزواج المختلط كثيرًا بين المعسكرين، والزيجات في الغالب كانت ميالة إلى ثقافة المركز السائدة. كانت هناك توترات متبقية في كل مكان، ولكن الأقليات اليهودية والبروتستانتية وجدت أخيرًا الحرية في هذا المناخ كثير الثقافات. فرنسا هذه الحالمة والمنضبطة، الفوضوية في قلبها ولكن المتسلطة بواسطة دولتها وكنيستها كانت تفتن أوربا، ليست فقط بواسطة شعارها «حرية، إخاء، مساواة» ولكن بسبب تنوعها الثقافي، الأعلى من أي أمة أخرى فلنستمع إلى ج.ب.س هالدان، وهو عالم لامع في الجينات، نموذج للإنجليزي الخارج عن المألوف. ينتمي لليسار المتطرف، لا يعتقد أن البشر متساوون. ولكن هذا العيب الصغير كان يسمح له بأن يرى فرنسا في سنوات 1930 كما كانت بالفعل بين الأمم:

«الحضارة الشابة تميل إلى أن تكون أقل تسامحًا تجاه التنوع من حضارة أكثر قدمًا. والتحول السياسي والاجتماعي العنيف والناجح يؤدي في الغالب إلى تعميم الإعجاب بنمط خاص للإنسان. الفاشي

الإيطالي يتخذ نموذجًا من نمط قوى وإن كان قليل الصمت، والأمريكي الذي تحمله موجة هائلة من الرخاء، يضفي المثالية على الرأسماليين والمخترعين الذين نظموا هذا الرخاء. في بعض المجتمعات المستقرة يسود سلوك أكثر تسامحًا. في الجمهورية الفرنسية الثالثة، من المحتمل أن يكون هناك تشجيع لأنماط إنسانية أكثر اختلافًا من أي مجتمع آخر: ولنأخذ سبعة من الذين حازوا الشهرة: باستور، رينان، أناتول فرانس، مارشال فوش، سانت تيريزا من جماعة الابن يسوع، سارة برنار وسوزان لنجلن. وأنا أشك في أن دولة أخرى يمكنها أن تنتج مجموعة تعبر بعمق عن جوانب مختلفة في الطبيعة البشرية. في إنجلترا على سبيل المثال بعض أعمال أناتول فرانس تم منعها بذريعة عدم اللياقة، ولكن سانت تبريزا كانت ستجد صعوبة في أن تحيا بقداسة وكانت ستواجه عقبات يصعب تخطيها في تحقيق المعجزات التي أقرت بعد موتها.

ومن نافل القول أن نضيف أن فرنسا على الرغم من هذا التنوع الهائل في الأنماط البشرية، تمتلك ثقافة مميزة ودرجة من الوحدة الوطنية ترتفع في زمن الأزمة أكثر من أي دولة أخرى»[1].

بعبارة أخرى، سمة تنوع الثقافات سمحت بازدهار الأفراد، بفضل مسار لم تتوقعه النظرية اليعقوبية، التجانس العلماني في الماضي هو محض توهم. النظرية التي تحملها اليوم النزعة العلمانية الراديكالية هي خيال محض. ما نقتضيه اليوم من المسلمين لم يتم الحصول عليه قط من الكاثوليك، على الرغم من أكثر من مائة عام من الصراعات العنيفة، بما فيها 200 ألف قتيل في حرب الفاندية.

---

(1) J. B. S. Haldane, The Inequality of man, Londres, Peinguin, 1932, P. 47-48.

الحاضر الجمهوري الجديد

النزعة الجمهورية الجديدة مذهب غريب، يزعم أنه يتحدث لغة ماريان لكنه يقرُّ في الواقع بجمهورية الاستبعاد. خلال الثلاثين سنة الأخيرة حدث الصعود القوي للمحيط الكاثوليكي الزومبي في فرنسا، كما دخل المركز العلماني في أزمة. وبتوليفهما معًا أديا إلى انقلاب: المحيط قد بدأ يسود من الآن فصاعدًا ومعه لا مبالاته بل ورفضه لقيمة المساواة. الأقاليم التي ساندت الملكية، ثم اليمين المحافظ وفي النهاية ساندت نظام فيشي صارت في موقع القيادة. وفرنسا بوصفها نسق منظم قد غيرت من طبيعتها.

الثقافة المركزية فيها فقدت نظامها. هي بالطبع لم تختف ولم تزل تحتفظ بقوة عظيمة كامنة، وهي نشيطة في الباطن، ولكن إسهامها الفعلي في النظام الوطني يجد أثره أساسًا في الوسط الشعبي التقليدي ولدى أبناء المهاجرين المسلمين، كتعبير عن عدم تسامح مساواتي من نوع خاص، وتحريف للنزعة الكونية مما يؤدي بالفعل إلى تفاقم الموقف. ازدواجية النظام الوطني لم تعد تكفل، كما كان الحال في الفترة التى كان يكتب فيها هالدان، تنوعًا أقصى للإمكانيات الإنسانية. إنها تزيد على العكس من القلق الناتج بكثافة عن تفتيت النظام المركزي. فوضى وعدم تسامح هجين وغير مستقر يجمع بين نزعة عدم المساواة ونزعة المساواة، وهذا هو ما أدى إلى صعود الإسلاموفوبيا كقوة وطنية. وبشكل مستقل عن كل مشكلة تتعلق بتكيف السكان الذين يعد الإسلام دينهم الأصلي، صار الإسلام هو كبش الفداء لمجتمع لا يعرف ماذا يفعل بعدم إيمانه ولا يعرف إذا كان لديه إيمان بالمساواة أو بعدم المساواة. من هذا التشوش نشأ الخطاب الجمهوري الجديد الذي يقتضي العلمانية والإجماع. الحضور الطاغي لكلمات العلمانية والجمهورية في العشرين سنة

الأخيرة، يوحي، من وجهة أخرى، بأفول الشعور الجمهوري الحقيقي. وكما هو مألوف فالحقيقة تتقدم محتجبة بواسطة نفيها.

النزعة الجمهورية الجديدة، وهي أقرب في مفهومها لنظام فيشي من الجمهورية الثالثة، تقتضي من بعض المواطنين درجة لا يمكن التسامح فيها للتخلي عن كينونتهم. فالمسلم كي يتم الاعتراف به كفرنسي صالح عليه أن يقبل أن إهانة دينه أمر جيد. وهو ما يعني أن نطلب منه في الواقع أن يتوقف عن أن يكون مسلمًا. وهناك أيديولوجيون مشهورون يشيرون إلى الترحيل كحل.

والجمهورية الجديدة مثل نظام فيشي ليست نظامًا وطنيًا مستقلًا هو قطعة من نظام متعدد القوميات مركب، فأوربا ليست جامعة أمم حرة ومتساوية، وامتدادًا للتصور الفرنسي على مستوى القارة، أوربا هي نظام تراتبي تسوده أمة هي ألمانيا في حين أن الآخرين يتوزعون حسب تدرج حساس يبدأ من العبودية الطوعية لفرنسا للعبودية الخالصة لبلاد الجنوب. وجود أوربا جعل من المظاهرة الكبرى في 11 يناير ظاهرة إقليمية، جرت في أحد أقاليم النظام. ولكن مركز جاذبية الإسلاموفوبيا في مكان آخر، موزع حسب دائرتين متباعدتين جغرافيًا.

الحراك الإسلاموفوبي في جانب منه سمة خاصة لمجمل منطقة اليورو وهي نفسها مكونة من ضواحي كاثوليكية زومبي ذات مزاج غير مساواتي. هذا النوع من الإسلاموفوبيا من نمط (ك)، (الحرف الأول من كلمة كاثوليك) معتدل نوعًا بسبب بقايا من شعور كوني موروث من الكنيسة، ولكنه يميل إلى أن ينشط بواسطة فشل اليورو، الذي يجعل الشرائح المسيطرة قلقة ويطلقها في البحث عن كبش فداء، وهو الإسلام بالطبع. الطبقات السائدة في منطقة اليورو كانت بلا شك ستفضل

الرهاب الروسي، رهاب الأجانب النموذجي عند النخب. ولكن ينقص الروس سمتان كي يصيروا كبش فداء مقنع: حضور عددي مهم في الغرب ثم السمة الأهم وهي الضعف، فالضرب على مهاجرين قادمين من البحر المتوسط يبدو أقل مخاطرة من مواجهة الجيش الروسي.

الدائرة الثانية هي الإسلاموفوبيا من النمط (ب)، (من كلمة بروتستانت) موجودة في الشمال وتتميز عن منطقة اليورو، ولكن البروتستانتية، إذا كانت قد أورثت ديناميتها التعليمية إلى نسلها الزومبي، فقد نقلت إليه أيضًا علاقتها السلبية بالكوني، منذ فترة، تنشط البروتستانتية الزومبي في أوربا - في هولندا والدانمارك وشمال وشرق ألمانيا - كعنصر مساعد على الإسلاموفوبيا.

النظام الجمهوري الجديد تسيطر عليه طبقات وسطى لم تعان بعد كثيرًا من أزمة النظام الاقتصادية. لقد تمكنوا من التحكم في الدولة الاجتماعية الفرنسية وقبلوا التضحية بالصناعة وعالم العمال.. ولأنها قلقة فهي تظهر علامات عدم استقرار أيديولوجي. نشعر بنمو تدريجي في داخلها للإسلاموفوبيا. المسلمون، هذه الفئة المتوهمة، يصبحون بالنسبة لها مشكلة ثانية، إلى جانب مشكلة الأوساط الشعبية. معركة الضمير المستريح تصبح مزدوجة، إذ يجب عليه القتال ضد الشعبوية والإسلاموية.

أظهر شارلي مؤخرًا قدرته على حماية نمط حياته ومعتقداته. المظاهرة الكبرى الجمهورية الجديدة في 11 يناير كانت ممهورة بخاتم الهيستريا، سواء في الكثافة أو في الانتشار، بما أنها هنا أعادت استقطاب فئات وسيطة في هذه المناسبة. الصدمة الشعورية الناتجة عن بشاعة يوم 7 يناير قدمت إمكانية إعادة تأكيد للأيديولوجيا التي تسيطر على فرنسا:

تجارة حرة، دولة اجتماعية، نزعة أورباوية، وتقشف. وما هو جديد ومقلق فعلًا هو الهوس بالإسلام. الخطاب العلماني المحموم الذي ينتشر في النصف الأعلى من الهرم الاجتماعي، وما هو أكثر مدعاة للقلق في الجوهر هو تسلل التصويت للجبهة الوطنية في الأوساط الشعبية.

الانقلابات الثورية، سواء من اليسار أو اليمين، تأتي دائمًا من حركات للرأي في الطبقات الوسطى، وليس في داخل الشعب، الذي لم يكن إلا «جماهير للمناورة». كثيرًا ما سخر التراث الماركسي من البرجوازي الصغير، ولكن البرجوازي الصغير، على عكس البروليتاري، يصنع التاريخ: الثورة الفرنسية، الفاشية، النازية وحتى الشيوعية، بما أن الحزب البلشفي كان في الواقع من خلق الانتلجنسيا البرجوازية الصغيرة. إن رباطة جأش الطبقات الوسطى الإنجليزية والأمريكية صنعت استقرار الديمقراطية الليبرالية في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة.

هناك، كما أوعزت، طريقان مطروحان الآن أمام فرنسا.

المستقبل 1: المواجهة

إذا ما استمرت فرنسا في طريق المواجهة مع الإسلام عليها ببساطة أن تستعد للانكماش والتشقق. في داخل الأجيال الصاعدة، الفرنسيون المصنفون على أنهم «مسلمون» يمثلون تقريبًا 10 ٪ من السكان. وهو ليس الانغماس الذي أشار إليه العلمانيون الراديكاليون بما أن أغلبية «المسلمين» في الواقع، لا يمارسون الطقوس وفي الغالب متزوجون من فرنسيات أو فرنسيين من أجيال أقدم، ولكن من الآن فصاعدًا يوجد مسلمون في كل مكان وعلى جميع المستويات في المجتمع الفرنسي، وجزء كبير منهم ملتحم بواسطة نسله بالجسد المركزي للمجتمع الفرنسي، وبالتالي فإن تشديدًا للكفاح ضد الإسلام لا يمكن بأية طريقة

أن يؤدي إلى انكماشه، لكنه سيؤدي إلى اغتراب المسلمين المندمجين تمامًا، وسوف يقوي المعتقدات الواقية للمسلمين المسالمين في الضواحي، والمحافظات الفرنسية. وفي شروط بطالة لا تنتهي، تحت الأفق المظلم لأوربا العجل الذهبي، وفي غياب مستقبل مفهوم، فإن مضاعفة الانتماء للراديكالية الإسلامية هو يقيني إلى حد كبير. اعتناق الشباب ذوي الأصل الأوربي للإسلام من المفروض أن يكونوا أكثر عددًا في ذلك الجزء من الأراضي الذي يكون أساسه الأنثروبولوجي نووي وفردي، أي في الحوض الباريسي الواسع - نورماندي وبيكاردي وشمبانيا وتورين وبورجوني - لأن في هذه المناطق تكون الأجيال أقل تضامنًا والشباب أكثر عرضة للإهمال.

علينا أن نفهم أنه إذا كان هناك جزء من الشباب يفتقد إلى «المعنى» وإلى «ما هو ديني»، فإن كل استهداف إضافي للإسلام على أنه مذنب لن يؤدي إلا إلى جعله مثلًا أعلى للهروب. ما يبدو للشيوخ على أنه مشكلة رهيبة يبدو للشباب على أنه حل رهيب. محاولة التأطير المذهبي لتلاميذ الثانوي في النزعة العلمانية، هذا الدين الجديد، وعسكرة الطلاب-العاطلين بواسطة الخدمة المدنية، وملأ السجون بالصبية، ومراقبتهم عند خروجهم، لن يؤدي إلا إلى تفاقم الوضع، إذا كان الإسلام بالفعل بسبيله إلى أن يصبح أفق الكابوس في عيون شباب فاقد للاتجاه.

بكل بساطة، ليس لدى فرنسا إمكانية مثل هذه المواجهة، فهي لم تتمكن من البقاء على قيد الحياة بعد طرد البروتستانت وحرب فانديه إلا لأنها في ذلك الوقت كانت أكبر قوة ديموغرافية في أوربا، ولكن من البديهي أن اليوم التخفيض لوضع مواطن من الدرجة الثانية لـ 10 ٪ من سكانها الشباب والهروب المحتمل إلى العالم الأنجلو أمريكي لمن هم أكثر موهبة فيهم سوف يمثل نهاية فرنسا كقوة وسطى.

ومن جهة أخرى، حينما تستولي العنصرية على الوعي فإنها لا تقف عند هذه الفئة أو تلك، فالمواجهة مع الإسلام قد أطلقت بعث معاداة السامية، وانتشار معاداة السامية هذه في مجتمع مهووس بالدين وراكد اقتصاديًا لن يقف عند أبواب العاصمة والمدن الكبرى. سوف تصاب سريعًا الطبقات الوسطى بتسلل للمشاعر السيئة التي لن يكون أمامها سوى إعادة تنشيط معاداة السامية الكاثوليكية وتقديمها في طبعتها الزومبي، وحينئذ سوف يرحل أيضًا اليهود بسرعة وبكثافة أكبر من المسلمين ولا أعتقد أن أمة كهذه سوف تحتفظ بجاذبيتها لدى السكان ذوي الأصول الأسيوية. سوف يهجر فرنسا حينئذ بعض الفرنسيين ذوي الأصول الصينية، إلى الولايات المتحدة من دون شك. الأيديولوجيون الذين يوصون بالحزم كي نحصل على التجانس، هل يعون أن فرنسا لن تبقى قوة أوربية حقيقية إلا بفضل تنوعها؟ يوجد في فرنسا مواطنون من أصول مسلمة أو أفريقية أو يهودية أو صينية أكثر من أي أمة أوربية أخرى، وبفضلهم صارت باريس مدينة - عالمًا.

كما أنني أيضًا مقتنع أن بزوغ فرنسا المصابة بالإسلاموفوبيا والتي تتخلى عنها أقلياتها النشطة، سوف تنتهي إلى إزعاج بعض أقاليمها. وسبق وذكرت بريتاني والألزاس ولكن ماذا سيفعل إقليم رون آلب المتسع، وهو كاثوليكي زومبي أيضاً، والذي نشعر فيه فعلًا بالنتائج الاقتصادية والسياسية لحقل الجاذبية الأوربي؟

إحدى سمات العالم الغربي في أزمة هي تنويعة جماعية من النرجسية، وهي بلا شك تجميع من نرجسيات فردية تعبر عن روح العصر. نظامها العام ونظمها الفرعية القومية تعتقد كما يعتقد أفرادها أنها في مركز اهتمام الجميع، ويعجب بها الكون كله. هكذا ينظر الغرب النرجسي إلى موسكو على أنها «معزولة من الجماعة الدولية» في اللحظة التي ينقذ

فيها البنك المركزي الصيني الروبل، وتقترح تركيا على روسيا أن تكون محلًا لمرور خط أنابيب «ساوث ستريم» الذي أوقفته أوربا في بلغاريا، وإيران والهند تشتريان بكثافة موادًّا عسكرية روسية، كما أصبح حلف شمال الأطلنطي موضع استهزاء بما فيه الكفاية.

ولكن فرنسا في ظل رئاسة فرانسوا هولاند أصابتها دوخة نرجسية هائلة. فلقد أعلن رئيسنا، في 11 يناير 2015، أن باريس عاصمة للعالم. صحيح أن بلدنا قد حظيت، في صبيحة العمليات الإرهابية، بموجة هائلة من التعاطف، ولكنها لحظة ومرت. إن استمرار نشر مجلة شارلي إبدو في 14 يناير، مستهدفًا من جديد محمد، قد أدى إلى عزلة أخلاقية لفرنسا غير مسبوقة في التاريخ. يمكن لبلدنا بالفعل أن تعتمد على الدانمارك، أستاذتها في الكاريكاتور، وعلى ألمانيا، فيلسوفة الختان، وعلى هولندا، التي هي للأسف قائدة في موضوع قتل الشخصيات الكارهة للإسلام، ولكن على من غير ذلك؟

لقد رفضت الصحافة الأنجلو أمريكية إعادة إنتاج شارلي إبدو. الروس واليابانيون والصينيون والهنود حكموا علينا جميعهم بأننا وقحون بلا جدوى، باختصار، قليلو التربية. كدت أنسى مجمل العالم الإسلامي. والحقيقة، لأننا منغلقين على علمانيتنا الراديكالية، نجد أنفسنا وحدنا، بشكل مأساوي في عزلتنا الإقليمية، مثل عصبة عرقية تنشر البخور حول صمنها في ظل لا مبالاة أو استهجان عام. في عصر العولمة، لا نهين الرموز الثقافية للآخرين من أجل التسلية.

هروب النخب الآتية من الأقليات الدينية من أصل أجنبي وارتداد الأقاليم، والعزلة الأخلاقية في عالم كوكبي. نعم نهاية فرنسا ليست أفقًا عصيًا على التفكير، ليس بسبب خطأ الإسلام ولكن بسبب خطأ الكارهين للإسلام.

مستقبل 2: عودة الجمهورية

التواؤم مع الإسلام

وهذا السيناريو بالتأكيد لن يكون له معنى إلا في سياق استعادة الحرية القومية. من دون خروج من اليورو لن تكون هناك سياسة اقتصادية ممكنة. لا انخفاض للبطالة، ولا تحسين ممكن لوضع من هم في حالة هشاشة اقتصادية - الشباب، سواء كانوا من أصل إسلامي أو لا. النزعة الأورباوية والإسلاموفوبيا مرتبطان من الآن فصاعدًا. وبالتوازي، التحكم في الإسلاموفوبيا وفي معاداة السامية لا يمكن التفكير فيه من دون الخروج من المستنقع الأورباوي.

ولتجنب كل سوء تفاهم، ينبغي استدعاء نواة الحلف الجمهوري قبل فحص اختيار المواءمة مع الإسلام، فهي تحدد ما لا يمكن للجمهورية أن تتهاون بشأنه.

(1) عن الحق في الازدراء:

أ- الحق في الازدراء مطلق. قوات الأمن عليها أن تكفل السلامة الجسدية للمزدرين، ووزراء الداخلية الذى يفشلون في هذه المهمة مسؤولون أمام الأمة.

ب- المواطنون الفرنسيون، سواء كانوا مسلمين أو لا، الذين يعتبرون أن ازدراء دين مجموعة مقهورة هو عمل غير مجدٍ وجبان، لهم الحق في قول ذلك من دون أن يُتهموا، بأنهم مروجون للإرهاب أو أنهم فرنسيون غير جيدين، على الدولة أن تصون حريتهم في التعبير.

(2) عن الاستيعاب بوصفه أفقًا ضروريًا:

أ- مصير الفرنسيين من كل الأصول هو أن يعيشوا معًا كأفراد أحرار ومتساوين، وهو ما يتضمن، في مستقبل غير محدد بعد، الانصهار التدريجي للمجموعات بالزيادة التلقائية للزواج المختلط.

ب- اختلاط السكان يفترض إزالة الاختلافات الدينية، وينبغي قبول أولوية لنزعة الشك الديني والفكر الحر.

ج- مساواة وضع الرجل والمرأة شرط مسبق للزواج المختلط. وينبغي أن يكون في المجال الجمهوري مبدأ يقرُّ به، فقط اتفاق وجهات النظر حول ما يجب أن يكون عليه الزواج يسمح بالزواج بين فردين من دينين مختلفين، وبالتالي فمنع الحجاب الإسلامي في المؤسسات التعليمية الذي يرمز لمساواة النساء والحتمية الفرنسية في الزواج من خارج العائلة هو شيء جيد. لقد كانت خطوة إيجابية وتظل ضرورية.

وهكذا أظل مناصرًا للاستيعاب، لكنني أصرُّ على الاعتقاد بأن الخطاب المتشدد للعلمانية جاحد أو ناجم عن سوء نيَّة عندما يربط بين الوضع المتدني للمرأة واللاهوت الإسلامي، وعندما يؤكد أن التشريع المدني المتضمن في القرآن يعارض بشدة القانون المدني الفرنسي، فالإسلام يقبل دائمًا بأولوية العادات المحلية على النص المقدس. لا يوجد مكان في العالم الإسلامي تكون فيه القواعد المتضمنة في القرآن مطبقة. «نصف النصيب» الشهير الخاص بالبنات لا يمنحه فلاحو العالم العربي. وفي المقابل، وفي حرية تامة إزاء رسالة محمد، الإسلام في الشرق الأقصى يعطي الأفضلية للبنات على الأولاد، ففي ما وراء المحيط الهندي يضع الإسلام المرأة في قلب الإدارة العائلية،

فإندونيسيا، أكثر دول العالم الإسلامي سكانًا ذات هيمنة أمومية ومجموعاتها العرقية الأكثر تدينًا مثل مينانجكابوس هم أموميو النسب بصورة صريحة، فالرجال يعيشون فيها أحيانًا ساعات عصيبة. إن إسلامًا مساواتيًا من وجهة نظر العلاقة بين الجنسيين موجود أصلًا ويعيشه 250 مليون مواطن أندونيسي.

وكوننا لا نتصور سوى الاستيعاب لا ينبغي له أن يؤدي إلى تطبيق دوجماطيقي وغير منتج للمبادئ. على الحلم أن يأخذ في الحسبان واقع العالم، وإيقاع الحياة، والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. لا يجب على أيديولوجيا الإنسان الكوني أن تدفع مواطن مجتمع الاستقبال ولا المهاجر إلى أن يتوقف عن أن يكون إنسانًا. ينبغي أن نترك وقتًا للزمن، وأن نقبل أن نعيش عيوب التحولات، وأن ننظر برقة إلى ضعف هؤلاء وأولئك، ليس فقط لأن هذا السلوك جيد في حد ذاته - وهو كذلك حقًا - ولكن أيضًا لأن الرعاية تكون أكثر فعالية على المدى الطويل من المواجهة التي دائمًا تكون منتجة للكراهية والاستقطاب.

اندماج أطفال المهاجرين ذوي الأصل الإسلامي، وهو متقدم جدًا، قد تباطأ حاليًا بسبب صعوبات ذات طبيعة اقتصادية، وبسبب عدم اليقين لدى المجتمع الفرنسي في ما يخص أهدافه. والتفتيت والفراغ الذي يرافق، أو بتعبير أدق، يسم أزمة العالم المتقدم، يطرح في كل مكان آليات الاتجاه إلى ملجأ، وإلى النزعة الطائفية وهي أقوى بلا شك في فرنسا الكاثوليكية الزومبي، وفي بعض شرائح السكان اليهود أكثر منها لدى السكان ذوي الأصل الإسلامي، المفككين من وجهة نظر البنى العائلية. في مثل هذا السياق، لا يمكن لفرنسا أن ترفض لمواطنيها المسلمين أن يمارسوا دينهم بحرية وأن يقولوا، إذا ما اعتقدوا، أن الرسوم

الكاريكاتورية عن محمد بذيئة. وهذا ليس إلا جزءًا صغيرًا من المشكلة، على الإسلام بوجه عام، في النهاية أن يكون مقبولًا وشرعيًا كمكون من مكونات الأمة، كما كانت الكنيسة. وعلينا أن نقبل البناء الحر للمساجد، بل علينا تعويض التأخر في هذا المضمار.

ما وصفناه للتو ليس يوتوبيا. إنما هو اقتضاء بالعودة إلى ما هو حقيقي في الجمهورية. ينبغي أن نمنح للإسلام ما منحناه للكاثوليكية في عصر العلمانية المنتصرة. الحجم المتواضع وتشظي السكان ذوي الأصل الإسلامي في الضواحي يمنع تشبيهًا مبالغ فيه مع محافظات المحيط الكاثوليكي. من 5 إلى 10 ٪ من السكان المسلمين، إذا ما أخذنا في الحسبان الشيوخ أو الشباب، مجموعات مبعثرة، غير متجانسة من حيث جنسية الأصل أو الممارسة. لا يتجاوز وزنهم ثلث هذه المحافظات التي كانت كاثوليكية، والتي كانت أكثر تجانسًا في وقتها وكانت مزودة أكثر بطبقات وسطى وقائدة. الإسلام الذي يعلن عن نفسه، كقوة، هو بين الثلث والخمس لما كانت تمثله الكنيسة في الجمهورية.

يتعلق الأمر في النهاية من باب الواقعية والضرورة أن نقبل بشكل كامل ويفرح أنه يوجد من الآن فصاعدًا في الثقافة الفرنسية وفي وجودنا القومي إقليم إسلامي. ويتعلق الأمر أيضًا بتجنب حرب فانديه جديدة، تلك المواجهة التي أسهمت في تقوية الكاثوليكية، كانت كاثوليكية مقبولة تلك التي تحللت تلقائيًا صبيحة الحرب العالمية الثانية. إقليمنا الجديد، الإسلام، يؤمن بالمساواة على عكس الكنيسة، التي أُسست على مبدأ التراتبية المعارض تمامًا للمثل الأعلى الجمهوري. إن دمجًا إيجابيًا للإسلام سيؤدي إذن إلى تقوية الثقافة الجمهورية، بدلًا من أن يعمل على قلبها.

علينا أن ننتظر من الزمان وليس من الأيديولوجيا تهدئة للتوترات: علاقات إنسانية سلمية، تؤدي إلى مزيد من النسبية الدينية، ومزيد من

الزواج المختلط، وكذلك مزيد من الفرنسيين غير القادرين على أن يصفوا بسهولة اعتقاداتهم وأصولهم الدينية.

بالتأكيد، العودة إلى إيقاع سريع في استيعاب السكان المعنيين ليس مؤكدًا، إذا ما أخذنا في الحسبان الفراغ، بالمعنى الذي يعطيه بولاني لهذا المصطلح، والذي تولده الرأسمالية المتقدمة. ولكن المواءمة يمكن أن تنجح حيث فشلت المواجهة. في الحقيقة، **أيًا كان مستوى احتمال نجاح المواءمة فهو مقبول لأن إمكانية فشل المواجهة هي 100 ٪.**

التفاقم المتوقع

مواجهة، قبول: الاختياران موجودان، ولكن علينا أن نقرَّ أن المجتمع الفرنسي اليوم ضالع في طريق المواجهة.

النعيم الأناني لشارلي، نسبة التصويت للجبهة الوطنية، معاداة السامية في الضواحي تجعلنا نشك بإمكانية تغيير في المسار.

ما تحتاجه فرنسا هو عيد جديد للاتحاد حيث توجد فيه كل عناصر الأمة، ولكن في هذه اللحظة لا توجد أية قوة سياسية منظمة قادرة على تحرير فرنسا من الغث الأوربي لكي نربط بين الأمة والكرم، كي نصالح في فرنسا الأوساط الشعبية القديمة مع الفرنسيين المسلمين. هذه القوة، حين تنطلق من الجزء الخاص بالأسرة النووية المساواتية، سوف تجمع، باسم مذهب المساواة، الشباب المتعلم في طريق الفقر، والأوساط الشعبية المُزاحة إلى المحيطات العمرانية، والفرنسيين من أصل مغربي، كلهم معًا، سوف يقلبون الكتلة التاريخية MAZ التي تجمع الكوادر مع الشيوخ والكاثوليك الزومبي في قبول التفاوت والدفاع عن الامتيازات، ولكن مثل هذا البزوغ، حتى على مدى متوسط قليل الترجيح.

تدمير نظام سياسي يرى اليسار مسيطرًا في إقليم عدم المساواة واليمين في منطقة المساواة سوف يستمر، بل ولعدة سنوات قادمة سوف يتفاقم. الهيئة الانتخابية تستمر في الشيخوخة وهو ما يمكن أن يعلن عن إمكانية نظام أكثر عصبية. كيف يمكن أن نأمل في أن أزمة «ضمير» تصيب مواطنين متوسط عمرهم، ليس فقط يقترب من 50 في عام 2015 وإنما يزيدون بمعدل 0,2 ٪ إلي 0,3 ٪ كل عام[1]؟

الرسم البياني الآتي يسمح بإدراك سرعة هذا التوجه نحو الشيخوخة الذي لم يتوقعه أحد. في سن الـ 60 يمكن لرجل أن يأمل في أن يعيش أيضًا 15 عامًا في سنة 1950 ولكن 22 عامًا في 2015 ويمكن لامرأة أن تأمل في أن تعيش 18 عام في عام 1950 و27 عامًا في عام 2015. فرانسوا هيران الذي كان مدير للمعهد الوطني للدراسات الديموغرافية جعلنا نفهم عبر مجاز بارع أن زيادة عدد المسنين يمكن تحليله على أنه هجرة غير متوقعة ويصعب التحكم فيها[2].

شارلي يتجه إلى الشيخوخة وضميره المستريح سوف يصبح أكثر بروزًا، وسوف يحركه أكثر الحنين إلى طفولته التي عاشها في قلب فرنسا البيضاء، والتي لم يكن فيها محلات جزارة حلال ولكن فيها أسماك يوم الجمعة في المدارس، وتتعايش فيها الكنيسة مع الثورة.

نعم على الأرجح الأشياء تتجه إلى التفاقم، قبل أن تتوافق؟

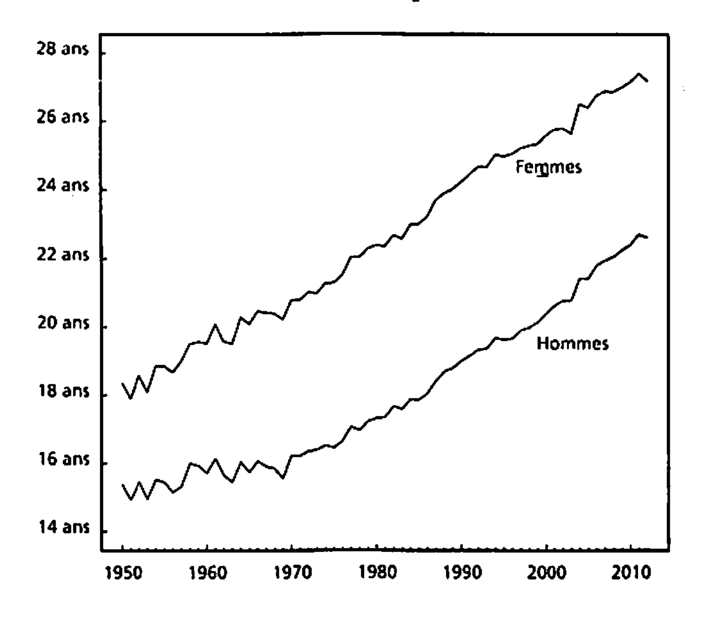
---

(1) حول البعد البناء للسن في الحياة الاجتماعية، انظر:

Hakim El Karoi, *La Lutte des âges, Comment les retraités ont pris le pouvoire*, Paris, Flammarion, 2013/

(2) François Héran, Le Temps des immigrés, Paris, Seuil/La République des idées, 2007, P. 87-89.

7-الأمل في الحياة عند سن 60



السلاح السري لتجديد الجمهورية

الثقافة الفرنسية المركزية، المهيمنة في قلب الحوض الباريسي وعلى الواجهة المتوسطية، تجد صعوبة في التعبئة من أجل قيمة المساواة. إلا أنها لم تستخدم بعد في المعركة سلاحها السري.

في مقال رائع مخصص لتنوع العلوم الإنسانية، كان النرويجي يوهان جالترنج يقارن منذ أكثر من ثلاثين عامًا، الأساليب الفكرية الأنجلو ساكسونية والجرمانية والفرنسية واليابانية، كان يشير فيها إلى المثقف الإنجليزي و الأمريكي بأنه أمبريقي الطبع: يتصوَّر عددًا من الأهرامات صغيرة الحجم ولا يبدو مهزومًا حين يتم إثبات عدم صلاحية أحد أبنيته الصغيرة. ويصوِّر المثقف الياباني كرجل (أو امرأة) حرَّ الحركة يتفادى

الانخراط بشكلٍ كبير في نموذج بالغ التحديد، وهو مهموم قبل كل شيء بعدم نسيان تعقُّد العالم. وكان يصف المثقف الألماني، بوصفه معماريًا لهرم هائل وحيد، ولكن مهيأ للانهيار نفسيًا إذا تم إثبات خطأ نظامه. ثم تعرض أخيرًا للمثقف الفرنسي وهو البنَّاء، مثل الألماني، لنظرية كبرى ولكن جالتونج يقدمها بطريقة لطيفة مثل سرير شبكي ممدود على قطبين، نظام خاضع للتوتر لم يؤخذ أبدًا مأخذ الجد بواسطة مؤلفه المستعجل دائما للهروب من نقاش عميق على مائدة الغداء.

فلنستمع لجالتونج: «أعتقد أن المثقف الألماني يعتقد حقًا في ما يقوله، وهو أمر لا يقوم به أبدًا زميله الفرنسي حقًا... المثقف الفرنسي يميل إلى تصور نموذجه على أنه مجاز يلقي بعض الضوء على الواقع **ولكن لا ينبغي أن يؤخذ بجدية**»[1]. (التشديد من عندي).

يمكن لنا هنا أن نرى في هذا تناولًا إسكندنافيًا للموضوع المبهم عن الخفة الفرنسية، ولكن عندما يتعلق الأمر بالعنصرية، فإن حضور أو غياب روح الجدية عامل سوسيولوجي رئيس، لأنه إذا كان هناك شيء يمكن أن يجعل العنصرية بالفعل خطيرة فهي روح الجدية التي تدفع مائة عائلة أمريكية بيضاء إلى تغيير محل الإقامة حينما تأتي عائلة سوداء أو اثنتان للإقامة في الشارع، أو التي تفرض على الألمان، المستغرقين في مجهود الحرب العالمية الأولى، أن يأخذوا وقتهم للتحقق من أن اليهود يقومون حقًا بواجبهم العسكري، وهي نفسها روح الجدية التي دفعت الألمان أنفسهم إلى تلك المناقشة الغريبة عن «ختان الصبيان»

(1) «Structure, Culture and Intellectual Style, An Essay Comparing Saxonic, Teutonic, Gallic and NipponicApproaches», *Social Science Information*, Sage, 20, 6, 1981, P. 817-856.

كي تصل إلى قانون يصرح به للمسلمين ولليهود. الفرنسيون غير قادرين على مثل هذا النوع من الجدية التي تقتضي من البشر أن يحترموا فعليا الخطوط والحدود التي ترسمها الأيديولوجيا. السلوك الفرنسي المركزي المفروض هنا على كل المحيط، والحاضر في شارلي ولدى منتخبي الجبهة الوطنية أو صبيان الضواحي يتجلى في أوضح ما يكون في العلاقة بين الجنسين. الأنثروبولوجيا العينية تتكفل بتحويل الإنسان الكوني للأيديولوجيا إلى امرأة كونية للحياة اليومية، الرجل العيني المختلف إلى امرأة عينية مختلفة يصعب رفضها كمفهوم، خصوصًا إذا كانت جميلة وفي التردد بين أجنبية جميلة وفرنسية بدينة، فإن الكوني الفرنسي سوف يحسن الاختيار بوجه عام. والمرأة الفرنسية ستتصرف بالطريقة نفسها[1]. إن غياب ما هو أيديولوجي جاد في العلاقات بين الجنسين قاعدة يمكن البناء عليها. وهكذا يمكن لفرنسا أن تبقى كما هي، ولكن ليس بتذكية أيديولوجيا الازدراء، أو بالحث على مساندة مجهود التربية المدنية أو باسم الدفاع ذي الأولوية عن العلمانية أو أي من هذه الحماقات الطنانة، فرنسا سوف تخرج من ذلك ربما، لأنها ولله الحمد، ليست جادة تمامًا.

ظللت لوقت طويل مؤمنًا إيمانًا مطلقًا بقدرة بلدي على استيعاب المهاجرين ذوي الأصول المختلفة يهود، وآسيويين، ومسلمين وسود. عليَّ أن أعترف بأن الشك قد بدأ يساورني منذ فترة، سوف تصبح باريس ربما على الرغم من كل شيء يومًا ما إحدى عجائب الكوكب،

(1) الأولوية الممنوحة هنا للمنظور الذكوري ليست نتيجة عنصرية جنسية كامنة: النزعة التباينية تتجلى بوجه خاص في رفض الرجال من المجموعة السائدة اتخاذ نساء من المجموعة المسودة، وهكذا فمعدل الزواج المختلط في الولايات المتحدة من النساء السود أقل من الزواج بالرجال السود أربع أو خمس مرات.

المدينة التي انصهر فيها ممثلو كل شعوب العالم، أورشليم الجديدة فيها الأنماط المنفصلة بسبب تشتت الإنسان المفكِّر في أرجاء الأرض، خلال أكثر من 10,000 سنة، سيختلطون ويذوبون ويعاد توليفهم في إنسانية متحررة من كل شعور عنصري، ولكن حتى إذا توصلت فرنسا في النهاية إلى أن تصبح هي نفسها، فإن الطريق سيكون أكثر فوضى مما تخيلت منذ عشرين عامًا. من المؤكد أن جيلي لن يرى أرض الميعاد.

المؤلف

إيمانويل تود

مؤرخ وعالم في الأنثروبولوجيا. أصدر كتاب «مصير المهاجرين» عام 1994 وكتاب «لقاء الحضارات» بالاشتراك مع يوسف كرباج 2007 وكتاب «ما بعد الديمقراطية» 2008، وكتاب «السِّر الفرنسي» بالاشتراك مع هيرفي لو برا 2013. وكتابات المؤلف، على الرغم من الطابع العلمي لها، تنحاز لقيم الديمقراطية والمساواة وتوجه نقدا حادا للأحكام المسبقة والخطاب الإعلامي الشائع في الغرب.

المترجم

أنور مغيث

أستاذ الفلسفة الحديثة والمعاصرة بجامعة حلوان ومدير المركز القومي للترجمة. صدر له كتاب في الدولة المدنية وكتاب *La réception de la modernité, histoire de la pensée contemporaine en Egypte* عن المجلس الأعلى للثقافة. صدرت له ترجمات عديدة منها «أسباب عملية» لبيير بورديو و «نقد الحداثة» لآلان تورين و «في علم الكتابة» لجاك دريدا بالاشتراك، و «مسلمون ومسيحيون إخوة أمام الله» لكريستيان فان نسبن و «كيف يدمر الأثرياء الكوكب» لهيرفي كيمف.

الفهرس